مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT

دراسات

دوريّة نصف سنويّة محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

سيادة الدول في الفضاءالعالميّ الجديد:
بين غيابها تقليديّاً، ووهنها رقميّاً

الدكتور خالد محمّد الرويحي

مغامرة من أجل النفوذ:
قراءة للتدخّل الروسي في سوريا

الدكتور مثنّى العبيدي

الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي

السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر

قراءة في الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي

خالد بن إبراهيم الفضاله

ملف العدد:
التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي والرؤى المستقبلية

الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: وجهة نظر اقتصادية

هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفّر فرص عمل لمواطنيه؟

التنمية الاقتصاديّة الخليجيّة: توصيات بناءً على أزمة الدَّيْن اليونانيّة

المجلد الثاني / العدد 2 - 2015م

عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة تفكير مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطوّرات الاستراتيجيّة على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ؛ بقصد استخلاص المؤشّرات على المدَيَيْنِ القريب والبعيد، المؤثّرة على المصالح الحيويّة لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وأمنيّاً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي: دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 778 752 17 (973+) - فاكس: 678 754 17 (973+)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير
سعادة السيد خالد بن إبراهيم الفضاله
رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

نائب رئيس التحرير
د. خالد محمد الرويحي
المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية
د. الصادق بخيت الفكي عبدالله الفقيه
أ. د. باقر سلمان النجار
د. خالد أحمد بوراشد

هيئة التحرير
د. عمر أحمد العبيدلي
د. أشرف محمد كشك

مدير التحرير
أحمد عبدالعزيز الجار

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للدوريّة

المحتويات

التعريف بالدورية 4

الافتتاحية:

أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي: بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية
بقلم خالد بن إبراهيم الفضاله 9

القسم الأول:
الدراسات

سيادة الدول في الفضاء العالميّ الجديد: بين غيابها تقليديّاً، ووهنها رقميّاً
الدكتور خالد محمّد الرويحي 17

مغامرة من أجل النفوذ: قراءة للتدخّل الروسي في سوريا
الدكتور مثنّى العبيدي 33

القسم الثاني:
ملف العدد: التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي والرؤى المستقبلية

تقديم الملف: 49

الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: وجهة نظر اقتصادية.
تومس جرينز وبارى ك. جودوين 51

هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفّر فرص عمل لمواطنيه؟
الدكتور يارمو كوتيلين 63

التنمية الاقتصاديّة الخليجيّة: توصيات بناءً على أزمة الدَّيْن اليونانيّة.
الدكتور عمر العبيدلي 77

القسم الثالث:
القضايا الإقليمية: الحوارات الاستراتيجية

تقديم الملف: **93**

الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي.
السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر **95**

قراءة في الحوار الاستراتيجيّ بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي.
خالد بن إبراهيم الفضاله **107**

القسم الرابع:
عروض الكتب والندوات والمؤتمرات والوثائق:

تقديم الملف: **121**

أولاً: عروض الكتب: **123**

القوّة، تكنولوجيا المعلومات، ونظريّة العلاقات الدوليّة.
مروة العبيدلي **123**

التصوّرات العربية للتهديدات ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.
محمد جاسم علي بوحسن **127**

ثانياً: الندوات والمؤتمرات: **131**

منتدى حوار المنامة - الدورة الحادية عشرة، (30 أكتوبر و1 نوفمبر 2015م).
هيئة تحرير الدورية **131**

ملتقى أبوظبي الاستراتيجيّ الثاني، (1 ـ 2 نوفمبر 2015م).
هيئة تحرير الدورية **147**

ثالثاً: الوثائق

الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى في القمّة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مدينة الرياض، (10 نوفمبر 2015م). 161

الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع لمجلسي النواب والشورى بمركز عيسى الثقافي، (11 اكتوبر 2015م). 165

البيان الصحفي للدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس الوزاري، (15 سبتمبر 2015م). 169

البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، (الدوحة، دولة قطر في 3 أغسطس 2015م). 177

البيان المشترك في ختام جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي باراك أوباما، (واشنطن 4 سبتمبر 2015). 181

قواعد وإجراءات النشر في الدورية 187

التعريف بالدورية

1. دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين.

2. تعنى الدوريّة بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

3. من أبواب الدوريّة الثابتة:

أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.

ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.

ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.

ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات التي ينفذّها باحثو "دراسات" أو غيرهم بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضمّ من 3 – 5 تقارير.

ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبيات والإيجابيات ومواطن التميّز وأوجه القصور. وينبغي ألّا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمّن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعيّة، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).

ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمّة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدّى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.

ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقيّة البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.

ت. تنوّع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدوريّة لأكبر عدد من الكتّاب في العدد الواحد.

ث. القضايا الاستراتيجية المختصّة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.

5. تهدف الدوريّة إلى:

أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصّصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.

ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.

ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصنّاع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدوريّة.

6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدّم العون للباحثين والمهتمّين.

افتتاحية العدد

أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي:

بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية

بقلم: خالد بن إبراهيم الفضاله

أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي: بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية [1]

خالد بن إبراهيم الفضاله [2]

إنه لمن دواعي سروري المشاركة في أعمال هذا المنتدى الدولي الهام، الذي وضع نفسه على خارطة الفعاليات العالمية المؤثرة. وانتهز هذه الفرصة لأقدم كل الشكر والتقدير لمنظمي المنتدى، وأخص بالذكر الأخ إبراهيم فاسي الفهري، رئيس معهد أماديوس، على دعوتي للمشاركة في أعمال المنتدى، والذي ينعقد في ظل تحولات استراتيجية بالغة الأهمية تمر بها منطقتنا، والتي وإن اختلفت في تفاصيلها وسيناريوهاتها وأطرافها إلا أنه يجمعها عنوان واحد وهو حالة "التأزيم المزمنة" والتي تمثّل تحدياً لكافة القضايا، ومنها بالطبع قضية أمن الطاقة.

ويسعدني أن أشارك في هذا المنتدى بورقة مختصرة تحت عنوان:

أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي: بين الواقع الراهن والتحديات المستقبلية

والتي سوف تضم ثلاثة عناصر رئيسية، وهي:

أولاً: عوامل تنامي الاهتمام الإقليمي والعالمي بقضية أمن الطاقة.

ثانياً: أسس الرؤية الخليجية للحفاظ على أمن الطاقة العالمي.

ثالثاً: التحديات التي تواجه أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بعد عام 2011م.

أولاً: عوامل تنامي الاهتمام الإقليمي والعالمي بقضية أمن الطاقة

ينبغي بدايةً التأكيد على أن الطاقة تعدّ أهم العوامل التي أسهمت في تطوير الحضارة الإنسانية، كما أنّ تطوّر الدّول وقدرتها على تنفيذ خططها التنموية يعتمد على الطاقة. من ناحية ثانية فإنّ أيّ تهديد لإمدادات الطاقة يعني تهديد الاقتصاد العالمي على نحو خطير؛ حيث كانت الطاقة ولا تزال أحد أهمّ المحرّكات

1 ورقة عمل مقدّمة في منتدى (ميدايز)، طنجة - المملكة المغربية، 14-11 نوفمبر 2015م

2 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدولية والطاقة - رئيس تحرير دورية "دراسات" - مملكة البحرين

الرئيسية لاقتصادات الدول، وعلى الرغم من أنّ هناك العديد من مصادر الطاقة، إلا أنّ مصادر الطاقة الأحفوريّة المتمثلة في "النفط والغاز"، لا تزال لها موقع الصدارة في أسواق الطاقة العالمية.

وانطلاقاً ممّا سبق فقد أصبحت قضية أمن الطاقة إحدى أهمّ القضايا الرئيسية التي تثير الجدل والنقاش، ليس فقط على الصعيد الإقليمي بل على الصعيد الدولي؛ بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للطاقة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حدّ سواء؛ وذلك انطلاقاً من عدّة عوامل منها ازدياد اعتماد الدول الأوروبية على النفط والغاز، فضلاً عن زيادة استهلاك الدول الناشئة للطاقة، مثل الهند والصين، بالإضافة إلى التوقعات التي تشير إلى مسألة نضوب الوقود الأحفوري، والجدل بشأن التحوّل المناخي، وتزايد اهتمام الدول بالطاقة النووية للأغراض غير السلمية، كما تشمل العوامل الأخرى التهديدات المسلّحة لإمدادات الطاقة، سواءٌ من خلال هجمات إرهابية أو عبر القرصنة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول المصدّرة للطاقة، ناهيك عن محاولات بعض هذه الدول استخدام أو إساءة استخدام إمدادات الطاقة كسلاح سياسي.

ومن ثمّ فإنّ ما تشهده المنطقة العربية من تطوّرات، منذ عام 2011م وحتى الآن، والتي رتبت نتائج أمنية بالغة الخطورة، منها محاولات الجماعات دون الدول السيطرة على آبار النفط أو أحياناً تدميرها، قد أعاد قضية أمن الطاقة إلى دائرة الاهتمام مجدّداً، أخذاً في الاعتبار أنّ منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على 40% من الإنتاج العالمي للنفط و 60% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، ولا نبالغ القول إنّ قضية أمن الطاقة كانت محدّداً أساسياً لمضمون ومسار العلاقات الدولية عبر عقود؛ حيث تسعى كل من الدول المنتجة والمستهلكة للحفاظ على هذا المورد الحيوي، بما يحقّق الاستقرار وتوازن القوى؛ لأنّ سيطرة طرف ما على منابع النفط لا يعني فقط تهديد المصالح الاقتصادية للدول الكبرى، ولكن الإخلال بميزان القوى الإقليمي.

ويمكن الإشارة إلى أمثلة أخرى توضّح كيف يمكن أن تسهم الطاقة في صياغة العلاقات الدولية، سواء التعاونية منها أو التصادمية.

والمثال الأول يتعلق بموضوع إيقاف روسيا المؤقت لإمدادات الغاز الطبيعي لأوروبا عبر أوكرانيا عام2006؛ ممّا حدا بالاتحاد الأوروبي لاتخاذ إجراءين، الأول: إدراج قضية الطاقة ضمن قضايا السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والثاني: صياغة المفوضية الأوروبية للمفهوم الأوروبي لأمن الطاقة والذي يتكوّن من أربع ركائز وهي: إدارة الطلب، وتنويع مصادر الطاقة، وتنظيم سوق الطاقة الداخلي، والتحكّم في العرض الداخلي.

أمّا المثال الثاني فيتعلّق بالاكتشافات النفطية في شرق البحر المتوسط، والتي أثارت صراعات بين الدول التي تقع على شاطئ هذا البحر. وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أنّ التوترات في تلك المنطقة ووجود العديد من القوّات البحرية بها يجعلان من السهولة حدوث مواجهات بحرية بين أطرافها، والتي لن تقتصر نتائجها على أطراف النزاع فحسب، بل على العديد من مصالح الدول الغربية التي ستصبح أطرافاً في تلك المواجهات المتوقعة.

ثانياً: أسس الرؤية الخليجية للحفاظ على أمن الطاقة العالمي

يؤدي قطاع الطاقة دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية عموماً ودول مجلس التعاون على نحو خاص؛ بالنظر إلى ما يمثّله ذلك القطاع من إسهام في الدخل القومي لتلك الدول؛ حيث تعتمد الدول العربية على النفط لتلبية أكثر من 97% من الطلب المحلي على الطاقة، وانطلاقاً من ذلك فإنّ منظور دول مجلس التعاون لأمن الطاقة ينهض على ثلاثة أسس، وهي:

أ) إنّ النفط سلعة استراتيجية لا يجوز العبث بها، وبالتالي لدول المجلس مصلحة أكيدة في استمرار تدفق النفط للدول المستهلكة، وقد اتضح ذلك خلال الأزمات المختلفة التي شهدتها الأسواق العالمية نتيجة أزمات المنطقة؛ حيث لعبت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون دوراً مهمّاً في تأمين احتياجات الأسواق العالمية من الطاقة.

ب) ترى دول المجلس أنّ أمن الطاقة هو مسؤولية جماعية بالنسبة للمستهلكين والمنتجين معاً؛ لأنّ الطاقة تعدّ سلعة كغيرها من السلع تخضع لعوامل العرض والطلب؛ وبالتالي فإنّ فكرة تحقيق كل دولة لأمن الطاقة بشكل فردي أمر غير ممكن في ظل التداخل الشديد بين اقتصادات دول العالم، فضلاً عن أنّ نقل تلك السلعة يمرّ من خلال أنابيب العديد من الدول. فهناك حاجة ماسة لوجود تعاون وثيق بين الدول لضمان مرور هذه السلعة الاستراتيجية دون معوّقات. وتجدر الإشارة إلى تشكيل دول المجلس قوة بحرية أُطلق عليها اسم "مجموعة الأمن البحري "81" لحماية الأمن البحري لدول مجلس التعاون، ومنها الحماية من تهديدات أمن الطاقة.

ج) على الرغم من أنّ أمن الطاقة له جوانب عديدة، فإنّ جلّ تركيز دول المجلس كان على ما يسمى "بأمن الإمدادات"، أي توفير الطلب العالمي على الطاقة دون انقطاع، وبأسعار في متناول الجميع، وهو ما يطلق عليه "السعر العادل"، بما يعني أنّ كافة الأطراف الدولية مطالبة بالحفاظ على توازن أسواق النفط العالمية.

ثالثاً: التحدّيات التي تواجه أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بعد عام 2011م

التحدّي الأول يتعلق بالعوامل الطبيعية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط بشكل غير مسبوق، وهو الأمر الذي كان له تداعيات سلبية على اقتصادات دول مجلس التعاون التي بدأت في تنفيذ برامج لترشيد الإنفاق الحكومي، وإعادة ترتيب الأولويات بشأن الخطط التنموية. وقدّر صندوق النقد الدولي قيمة خسائر دول مجلس التعاون جرّاء انخفاض أسعار النفط بنحو 300 مليار دولار في عام 2015، كان أكبرها لدى المملكة العربية السعودية التي تعدّ المصدّر الأكبر للنفط في العالم، حيث تبلغ خسائرها حوالي 135 مليار دولار، تليها

دولة الكويت بحوالي 50 مليار دولار والإمارات حوالي47 مليار دولار، وقطر حوالي 44 مليار دولار، أمّا سلطنة عمان حوالي 15 مليار دولار والبحرين 3 مليارات دولار. وبالتالي فإنّ ما يهم دول الخليج العربي هو استقرار الأسعار في الأسواق العالمية حتى لا تؤثر سلباً على اقتصاداتها.

أمّا العوامل غير الطبيعية فتتمثل في تحدّي الإرهاب، وخاصة الجماعات الإرهابية المسلحة والتي يطلق عليها "الجماعات دون الدول"، حيث تمثّل تهديداً لكل من المنابع والممرّات على حدّ سواء.

فعلى صعيد المنابع ثمّة حوادث قرعت أجراس الإنذار بشأن قضيّة أمن الطاقة، كان أولها حادث حقل غاز "أميناس" بالجزائر عام 2013، عندما تمكّنت مجموعة إرهابية مسلّحة من دخول الجزائر عبر الحدود ووضع الألغام في الحقل، وهدّدت بتفجيره، إلاّ أنّ الجيش الجزائري تمكّن من تحرير 685 عاملاً جزائرياً و 107 من الأجانب، مع نجاحه في قتل جميع أفراد الجماعة الإرهابية.

وثاني هذه الحوادث كان تفجير الجماعات الإرهابية المسلّحة أكثر من مرّة مصافي وآبار النفط الليبية؛ الأمر الذي أدّى إلى تراجع الإنتاج ليبلغ في الوقت الراهن حوالي 400 ألف برميل يومياً بعدما كان يبلغ حوالي 1.6 مليون برميل يومياً قبل عام 2011م.

وثالثها سيطرة ما يسمى تنظيم داعش على مصفاة "بيجي" التي تعدّ أكبر مصافي النفط في العراق.

بغضّ النظر عن مضامين هذه الحوادث وسيناريوهاتها، فإنّ دلالاتها واحدة، وهي أنّ أمن الطاقة لا يعني فقط أمن الممرّات، وإنّما أمن المنابع أيضاً.

ولا يقتصر تهديد تلك الجماعات للمنابع فقط، حيث تشير الإحصاءات إلى أنّ 62% من إنتاج النفط عالمياً يتمّ نقله عبر ناقلات النفط البحرية، وذلك من خلال ممرّات بحريّة تضمّ قنوات ومضائق يبلغ عددها نحو 200 نقطة، أهمّها (قناة السويس، قناة بنما، مضيق البسفور، مضيق هرمز، مضيق باب المندب، مضيق ملقا، والمضيق الدنماركي). ولا يخفى عليكم بأنّ ثلاثاً من النقاط تقع في محيط دول الخليج العربية وهي: مضيق باب المندب، مضيق هرمز، قناة السويس. من ناحية أخرى يمر حوالي 40% من الإنتاج العالمي للنفط من مضيق هرمز الذي هدّدت إيران عدّة مرّات بإغلاقه أو عرقلة الملاحة فيه، خلال صراعها مع الدول الغربية. بالإضافة إلى أهميّة المناطق الأخرى التي يعبر منها النفط، ومنها قناة السويس التي تعتبر معبراً استراتيجياً نحو الأسواق الأوروبية، وبحر العرب الذي يشهد العديد من حوادث القرصنة؛ الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة لإصدار عدة قرارات أممية لمواجهة تلك الظاهرة من خلال تعاون الجهود الإقليمية والدولية معاً.

أخيراً وليس آخِراً، فإنه من الخطأ اختزال قضية أمن الطاقة في تغيّر الأسعار هبوطاً أو صعوداً في الأسواق العالمية؛ إذ إنّ المسألة أشمل من ذلك بكثير. فهي قضية عالمية تعكس معنى الأمن بمفهومه الشامل، ومن ثمّ يجب أن يتعاون الجميع، المنتجون والمستهلكون، للحفاظ على أمن هذه السلعة الاستراتيجية. ولن يتحقّق

ذلك سوى باتفاق الأطراف الإقليمية والدولية على نزع فتيل الصراعات والأزمات التي تشهدها المنطقة، والتي أتاحت الفرصة للجماعات والكيانات العابرة للحدود أن تصبح طرفاً من أطراف ذلك الصراع. فضلاً عن أهمية تضافر الجهود الإقليمية مع نظيرتها الدولية لحماية ممرات نقل النفط؛ حيث لوحظ أنه في حال نجاح جهود مكافحة الإرهاب في البرّ فقد يلجأ للعمل في البحار، وبالتالي ستكون ممرّات نقل الطاقة الهدف الأول لتلك الجماعات الإرهابية.

الدراسات

سيادة الدول في الفضاء العالميّ الجديد: بين غيابها تقليديّاً، ووهنها رقميّاً

الدكتور خالد محمّد الرويحي

مغامرة من أجل النفوذ: قراءة للتدخّل الروسي في سوريا

الدكتور مثنّى العبيدي

سيادة الدول في الفضاء العالميّ الجديد: بين غيابها تقليديّاً، ووهنها رقميّاً

الدكتور خالد محمّد الرويحي[1]

ملخّص:

مع التطوّر المتسارع للعلوم والمعرفة، تشكّل الفضاء العالمي الجديد الذي امتزجت فيه التقنيات الرّقمية مع الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، وشهد العالم تحوّلاً جذريّاً في مفهوم سيادة الدّول ضمن حدودها الإقليمية، كما كانت معروفة تاريخياً وحسب القوانين الدولية.

من هنا، تحدّد هذه الدراسة الكيفية التي تداخل فيها الفضاء التقليدي مع الفضاء الرقمي غير المرئي، وتلاشت مع هذا التداخل الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية للدول؛ ممّا ساهم في سهولة انتهاك سيادتها، دون وجود ما يكفي من القوانين الدّولية، ولا الأدوات المناسبة لردع مثل هذه الاختراقات السياسية والتدخلات الدولية في الشئون المحلية للدول.

وقد قسّمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول ناقش التطوّر التاريخي لمفهوم سيادة الدول بدءًا من معاهدة سلام وستفاليا، التي وضعت ركائز رئيسية تتمثّل في إرساء مبادئ الاعتراف بالدّولة، وسيادتها المطلقة، وحقّها في تقرير مصيرها السياسي، وإقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول- سواء كان التّدخل سياسيّاً أو دينيّاً - وإلزامية المعاهدات بين الدّول، وتعيين الحدود الدوليّة فيما بينها.

أمّا القسم الثاني فناقش العلاقة البينية بين الواقع المعاش، ومبادئ سيادة الدول عبر مشاريع العولمة، التي تمّ خلقها ودفعها لمختلف دول العالم، والتي أفرزت العديد من الأنشطة والمبادرات التي تمّ من خلالها تحييد دور حكومات الدول ضمن حدودها السيادية، كمفهوم تحرير التجارة من القيود الحكومية، وخصخصة المشاريع الحكومية؛ فأصبحت حكومات الدّول الصغيرة في مواجهة منظّمات ومؤسسات دولية، تضع، وتسيطر على أهمّ السياسات العالمية. ونتيجة لكل هذا، تخلخلت أنظمة وموازين الدّول النّامية، وضعفت أركانها، واستبيحت حرمات حدودها مع الفضاء الجديد للعولمة.

وفي القسم الثالث ناقشت الدراسة الثورة المعلوماتية وعلاقتها بالفضاء الرقمي، والانتهاكات التي توالت على سيادة الدّول- من خلال الفضاء الجديد- باستخدام أدوات رقمية عابرة للحدود، والدعوة لتطوير القوانين المتعلقة بأمن الدول وسيادتها في الفضاء الرقمي.

---

1 المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدولية والطاقة – نائب رئيس تحرير دورية "دراسات" - مملكة البحرين

مقدّمة:

على مدى التاريخ الطويل للبشرية، نشأت صراعات- لا حصر لها بين الأفراد والجماعات والأمم- طال أمد بعضها لعشرات ومئات السنين، عمّ خلالها الدّمار من قتلٍ، وسلبٍ، وخرابٍ للأراضي والمكتسبات. وبالتأكيد كان القاسم المشترك بين معظم هذه الصراعات هو عدم معرفة الأسباب الحقيقية لنشوئها. بل إنّه أحياناً لم تكن الأسباب جزءاً مهمًّا لمعرفته بعد النتائج التدميرية العظيمة التي تمخّضت عنها هذه الصراعات. يذكر خبير الأسلحة الأمريكي روبرت أوكونيل في كتابه الشهير "عن الأسلحة والبشر: تاريخ الحرب، والأسلحة، والعدوان" (O'Connell, 1989)، أنّ معظم الصراعات التاريخية بدأت بين طرفي النزّاع للتحكّم إمّا في ممرّ، أو معبر مائي، أو منظومة كبرى اجتماعية- تقنيّة خفيّة، تسعى للوصول لأحد هذين الهدفين أو كليهما.

ولا شكّ بأنّ أوجه الصراعات قد تطوّرت -عبر التاريخ- وتداخلت فيها عناصر أخرى مع تطوّر الأمم والشّعوب. وظهرت أسباب جديدة للصراعات، لم تكن موجودة من قبل، منها على سبيل المثال الاختلافات المتعلقة بالدّين، أو المذهب، أو العرق، أو الانتماء الفكري، وغيرها. أمّا في القرون الأخيرة، فإنّ اكتشاف الثروات الطبيعية مثل الفحم، والألماس، والنفط، والغاز، في مناطق معيّنة من العالم، حوّل تلك البقع الجغرافية إلى مناطق استراتيجية، تتصارع عليها الدّول العظمى؛ للاستفادة من هذه الخيرات وضمان سيطرتها عليها؛ إمّا لسلب ثرواتها أو الاستفادة الحصرية منها.

وعلى الجانب المقابل، تطوّرت أساليب حماية السّيادة -عند الأفراد والجماعات والأمم- في ظلّ الصراعات التاريخية، كبقيّة الكائنات الحيّة الأخرى التي تمتلك الحدّ الأدنى من المنظومة الفطريّة لحماية سيادة مستوطناتها في بيئتها المحيطة. ولكن بسبب طبيعة الفطرة البشرية، وما يمتلكه الإنسان من قدرات عقلية لحماية نفسه وجماعته من الآخرين، فإنّ منظومة الحماية لسيادته قد تطوّرت بشكل متقدّم جداً، مقارنة بالكائنات الحيّة الأخرى. فعلى سبيل المثال، استطاعت القبائل البدائية والرحّل معرفة حدود كل قبيلة لمستوطناتها أثناء تنقلهم من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الماء والغذاء، على الرّغم من عدم وجود حدود متفق عليها أو مرسومة بينها، تتساوى في ذلك مع معظم الكائنات الحية الأخرى التي تتحرك ضمن قطعان وجماعات، تحمي نفسها، وتؤمّن غذاءها ضمن مستوطناتها. ولكن مع مرور الزّمن، تطوّرت هذه المفاهيم البدائية عند الإنسان، وتشكّلت الأسس الأولى للحدود التقليدية للمناطق والمستوطنات. ولكن بالطّبع استمرّت معها الصراعات المتعلّقة بانتهاكات الحدود؛ للاستيلاء على ممتلكات الغير؛ لذات الأسباب التاريخية.

وبظهور الثورة الصناعية الأولى، في أواخر القرن الثامن عشر، شهد العالم تحوّلاً جذرياً في مفهوم سيادة الدّول ضمن حدودها الإقليمية. وبدأت مرحلة جديدة من الصراعات التي تعتمد على أسلحة الدّمار الشامل والتقنيات الصناعية التي أخذت في الانتشار حينذاك؛ لتحقيق نفس الأهداف التاريخية، وهي

السيطرة على الثروات الطبيعية في مختلف بقاع العالم. وهو السبب الرئيس وراء اندلاع الحربين العالميّتين الأولى والثانية خلال النّصف الأول من القرن العشرين.

ومع تطوّر العلوم، وزيادة الحجم التراكمي المعرفي لدى الإنسان، تشكّل الفضاء العالمي الجديد الذي امتزجت فيه التقنيات الرّقمية مع الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات، وتداخلت فيه المفاهيم للعلاقة بين الفضاء الكوني الحسّي، والفضاء الرّقمي غير المرئي، الذي تغيّرت معه معظم الثوابت التقليدية؛ ليتشكل عالمٌ جديدٌ، ليست له علاقة مباشرة بالمسلّمات والثوابت، التي توارثتها الأمم والمجتمعات، عبر التاريخ البرّي الطويل.

تحاول هذه الدراسة تحديد الكيفية التي تحوّل من خلالها العالم التقليدي، إلى آخر غير مرئي، تمّ خلاله التخلّص من الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية للدول، واختراق سيادتها من خلال الفضاء الرقمي، دون وجود ما يكفي من القوانين الدّولية ولا الأدوات المناسبة – خصوصاً لدى الدول النامية – لردع مثل هذه الاختراقات السياسية والتدخلات الدولية في الشئون المحلية لها.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية، يتمّ في القسم الأول منها مناقشة التطوّر التاريخي لمفهوم سيادة الدول، أمّا القسم الثاني فيناقش العلاقة البينية بين الواقع المعاش ومبادئ سيادة الدول، عبر مشاريع العولمة، التي تمّ خلقها ودفعها لمختلف دول العالم. أمّا في القسم الثالث فيتم مناقشة الثورة المعلوماتية وعلاقتها بالفضاء الرقمي، وكيف تحوّل فضاء العالم إلى علاقة رقميّة ليس لها – حتى الآن - معالم منطقية محدّدة.

1) سيادة الدول: معاهدة سلام وستفاليا

لقد شهدت أوروبا في العصور الوسطى صراعاتٍ كبيرة، وحروباً لا تنتهي، حاولت فيها كلّ امبراطورية السيطرة على الدول والامبراطوريات الأخرى. وقد اتسمت كلّ هذه الصراعات بسماتٍ دينية، تمّ استغلالها لتحقيق أهداف سياسية ودينية. ولم تتوقف هذه الحروب إلّا في العام 1648م حينما تمّ توقيع معاهدة السّلام المشهورة باسم وستفاليا (Peace of Westphalia). وقد أنهت هذه المعاهدة السنوات الطويلة من الحروب الدينية، امتدت لأكثر من مئة عام بين عدّة دول تدين بالدّيانة البروتستانتيّة والكاثوليكيّة، إلى أن ختمتها "حرب الثلاثين عاماً"، والتي امتدت من العام 1618م إلى العام 1648م، شملت تحالفات ضمّت معظم أجزاء القّارّة الأوروبيّة بين عدّة دول وامبراطوريات سياسية ودينية.

وتتسمّ معاهدة السّلام- التي وقعّت في وستفاليا بألمانيا في العام 1648م، والتي تعرف أيضاً باسم معاهدات مونستر وأوسنابروك (Munster & Osnabruck)- بأنّها نقطة التحوّل التّاريخية التي منحت الدّول سيادتها الإقليميّة، ووضعت المبادئ الأولية لمنظومة القانون الدولي. وقد أسسّت هذه المعاهدة

لمنظومة جديدة في أوروبا القديمة، وانعكست سريعاً على بقيّة العالم؛ بسبب نفوذ الامبراطوريات الأوروبية واحتلالها لمعظم أجزاء العالم حينذاك. ولعلّ من أهمّ الركائز التي وضعتها معاهدة وستفاليا كانت:

أ. إرساء مبادئ الاعتراف بالدّولة، وسيادتها المطلقة، وحقّها في تقرير مصيرها السياسي.

ب. إقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان التّدخل سياسيّاً أو دينيّاً.

ج. إلزاميّة المعاهدات بين الدّول، وتعيين الحدود الدوليّة فيما بينها.

2) مشاريع العولمة: المحطّة البينيّة؛ لإضعاف سيادة الدول

مع أنّ مصطلح العولمة- وهو ترجمة لكلمة (Globalization)- قد بدأ تداوله في الأدبيات منذ عدّة عقود خلت، إلّا أنه أصبح شائعاً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، خصوصاً في الدّول النامية، وعلى وجه الخصوص الدول العربية. وقد ساهم في انتشار هذا المصطلح تبنّي العديد من مثقّفي الدول النامية لمفهوم العولمة، واعتباره رمزاً للحداثة، والحريّة، والتقدّم، جنباً إلى جنب مع التطوّر الهائل الذي حدث في تقنيات الاتصال والمعلومات ونشر المعرفة (الجابري، 1997). وظهرت مع هذا المصطلح العديد من الأفكار والمفاهيم الدخيلة على المجتمعات المحافظة، أو تلك التي تستمد منظوماتها من تاريخها الطويل المتأصّل بالعقيدة، والدّين، والعادات، والتقاليد الموروثة، عبر أجيالها المتعاقبة.

وعلى الرّغم من انتشار المصطلح اللفظي والمفاهيم المتعلقة به، فإنه لا يوجد لحدّ الآن معنى محدّد للعولمة متّفق عليه عالمياً (Albrow, 1996; Kumar, 2003; Al-Rodhan and Stoudman, 2006)، أو على أقلّ تقدير معنى يوازي ما يدّعيه المصطلح نفسه عند "عولمة" أمر أو قضيّة ما، كعولمة الإرهاب، والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وغيرها من المفاهيم الغامضة.

لقد بدأت العولمة بمفهوم ضيّق ومحدّد ضمن الإطار الاقتصادي البحت، في ظل ظروف سياسية، أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة؛ لتكون هي القطب الأوحد الذي يقود العالم، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وسقوط حائط برلين، وأصبحت الولايات المتحدة تمتلك كامل النفوذ العالمي، وظهر حينها ما يعرف بالنظام العالمي الجديد. وبدأ العمل الحقيقي لتثبيت هذا النظام العالمي الجديد من خلال تهيئة البيئة له، ووضع المنظومة العالمية التي تتناسب مع طموحات الدول الكبرى وأهدافها غير المعلنة للعولمة. فتمّ إقرار أول نظام تجاري دولي ملزم للدول المنضوية تحت مظلّة الأمم المتحدة في العام 1995م، من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر امتداداً للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) المتعلّقة أساساً بتحرير التجارة الدولية، من القيود الجمركيّة والقيود

الكميّة. وقد عملت هذه المنظّمة جنباً إلى جنب، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ لتنفيذ وإقرار الجوانب الاقتصادية في النظام العالمي الجديد. وتمّ الانتهاء من تشكيل البيئة المطلوبة، لهذا النظام الجديد بالتوقيع على "الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات" (GATS)، وهو أول اتفاق دولي لتحرير المبادلات الخدماتية في مجال تقنيات الاتصالات الحديثة، والتي أفرزت ما عرف لاحقاً بثورة المعلومات.

وقد هيأت هذه البيئة الأجواء العالمية لتسويق العديد من مشاريع العولمة للهيمنة، والاستحواذ، والسيطرة، على الأسواق المحلية في مختلف بقاع العالم، ولكن على وجه الخصوص في الدول النامية. إذ وُعد النّاس والأمم بمستقبل مشرق وحياة مترفة مليئة بالرّفاهية، من خلال فتح الأسواق المحلية أمام الشركات العالميّة، وتخفيض القيود والضّرائب على الصّادرات من الدّول الكبرى والواردات في الدّول النامية؛ لزيادة تدفّق البضائع للأسواق في الشّرق والغرب، وفتح المناطق الحرّة في مختلف بقاع العالم؛ لزيادة حجم التبادل التجاري حسب ما كانت تدّعيه الدول الكبرى.

وتمدّد الإطار الاقتصادي، فتحولت السياسة الاقتصادية مع نضج مشاريع العولمة إلى الليبرالية الجديدة (Neoliberalism)، والتي أفرزت العديد من الأنشطة والمبادرات التي تمّ من خلالها تحييد دور الدول والحكومات أو اضمحلاله، أهمّها مفهوم تحرير التجارة من القيود الحكومية (Deregulation)، وخصخصة (Privatization) المشاريع الحكومية. وبين عشيّة وضحاها أصبحت حكومات الدّول الصغيرة في مواجهة منظّمات ومؤسسات دولية، تضع، وتسيّر، وتسيطر، على أهمّ السياسات العالمية. وهي أشكال جديدة من المنظّمات العابرة للقارات، تمتلك من الموازنات والصّلاحيات وقنوات الاتصال ما لا تستطيع حكومات هذه الدّول حتّى مجرّد التّفكير في الوقوف أمامها أو مخالفة توجهاتها. ومن أمثال هذه المنظمات التي ساهمت بشكل كبير في إضعاف سيادات الحكومات على دولها منظّمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، الوكالة الدوليّة للطاقة الذّريّة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها. وقد اتضّح فيما بعد، أنّ كل تلك التوجّهات لم تكن سوى ذرائع وغطاءات، تمّ اللجوء إليها حتى يتسنى للدول الكبرى التغلغل إلى المجتمعات المغلقة في الدول النامية، وسبر أغوارها، وتطويعها، بما يتناسب مع التوجّهات المستقبلية لحكومات هذه الدول؛ حتى تتمكن من إحكام سيطرتها على مختلف بقاع العالم، والوصول إلى خيراتها والاستفادة من مواردها الطبيعية أينما وجدت.

وبعد تجذّر المصطلح المبسّط للعولمة في الثقافات المحلية للمجتمعات النامية، بدأ الحديث عن الأبعاد الأخرى التي تكوّن المفهوم الأصيل للعولمة الحقيقية المستهدفة. فأضحى الحديث عن نظامٍ عالميٍّ ذي أبعادٍ تتجاوز دائرته الأطر الاقتصادية البحتة، كما أشيع في بداية تسويق المصطلح. ولعلّ من أقرب المفاهيم التي توضّح حقيقة العولمة ما ذُكر في كتاب "التحوّلات العالمية" (Held, et al., 1999) من أنّ العولمة عبارة عن حزمة عريضة من التحوّلات التاريخية، معقّدة التركيب، مليئة بالتناقضات والانعكاسات المثيرة، تلعب السياسة دوراً مهمّاً في تحديد اتجاه هذه التحولّات، وأنّ العولمة هي القوّة

المحرّكة المركزيّة وراء التغيّرات الاجتماعيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة المتلاحقة، التّي أعادت تشكيل المجتمعات والمنظومة العالمية في هيئتها الحاليّة.

لقد أرادت الدول الكبرى من خلال العولمة تجاوز الحدود القطريّة للدول، ومحو الهويّة القوميّة للشعوب، عن طريق خلق فضاء لا جغرافي؛ للتعامل بين البشر من كافة الأقطار، بلا حدود. وتمّ ربط هذه المفاهيم ببعض الشعارات الجذّابة التي كانت تحلم بها شعوب الدول النامية، مثل حقوق الإنسان والدّيمقراطية. وتمّ تداول الأمور السياسية البحتة تحت مصطلح الجغرافيا السياسية، والعمل على تعميم نمط حضاري محدّد بين الشعوب قاطبة، بالتّرغيب أحياناً، وبالقوّة أحياناً أخرى.

وفي ظلّ العولمة، والمبادرات المدعومة من الدول الكبرى، بدأت حكومات الدول النامية في فقدان دورها التاريخي، من أخذ زمام المبادرة ضمن حدودها السيادية، وظهر عليها الهوان سريعاً، خصوصاً مع عدم قدرتها على مواكبة مشاريع العولمة التي تمّ تنفيذها تحت أغطية مختلفة كحقوق الإنسان، والديمقراطية، وحريّة الرأي، وغيرها من المسميّات. وتزامن ذلك مع الانتشار السريع لما يسمّى بالمنظّمات غير الحكومية المدعومة من الدول الكبرى داخل هذه المجتمعات التّقليدية، وهي منظّمات نمت في المجتمعات الغربيّة ذات الأحزاب والتكتلات السياسية ضمن منظومة متكاملة لمؤسسات المجتمع المدني، وتعمل جنباً إلى جنب مع بقية قطاعات المجتمع؛ لضمان عدم انحراف دفّة التنمية- في تلك المجتمعات- عن التوجّهات المرسومة. ولكن كما يقول (Thomas Carothers) عن المنظّمات غير الحكومية بأنّها من الممكن أن تلعب أدواراً خطيرة في المجتمعات الناشئة، خصوصاً من قبل الأحزاب الدينيّة والمؤسسات المتطرّفة التي من الممكن أن تسيطر عليها؛ بسبب عدم نضج المجتمع المدني في هذه المجتمعات (Carothers, 1999).

وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بدأت الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها، حملة لدعم إنشاء وتواجد المنظمات غير الحكومية في الدول النامية، من خلال نشر التقارير والدراسات التي تتبنّى آراء هذه المنظّمات، بل واعتبرت الأمم المتحدة هذه المنظمات قوى مؤثرة في السّاحة العالميّة، تعمل على ضمان الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وتحمي حقوق الإنسان، وتقدّم خدمات للمحتاجين (Willetts, 1996). وبيّن تقرير لاحق صدر عن الأمم المتحدة في العام 1997م الدّور الذي تقوم به المنظّمات غير الحكومية في بعض الدّول النامية، وكيف أنّ دعم هذه المنظّمات من خلال التأكيد على توسيع دورها؛ ليكون عالميّاً، وليس محليّا أو إقليميّاً، قد خيّب آمال الحكومات، وساهم في إضعاف دورها السيادي لاتخاذ قراراتها (UNRISD, 1997). أيضاً رصدت بعض الدراسات دور المنظّمات غير الحكومية، في احتضان النّاشطين السياسيين من الدول النامية، عن طريق دعوتهم لحضور المؤتمرات العالمية؛ للتعرف على بعضهم البعض، وخلق العلاقات بين الأعضاء؛ ممّا أدّى إلى إنشاء شبكات عالمية لهؤلاء النشطاء (Fisher, 1997; Alvarez, 1998).

ونتيجة لكل هذه المشاريع والخطط والبرامج، تخلخلت أنظمة وموازين الدّول النّامية، وضعفت أركانها، واستبيحت حرمات حدودها في الفضاء الجديد للعولمة. يقول مؤلفا كتاب (The Global Trap) إنه بخلاف التوحّد التلفزيوني الذي يربط بين من يعيشون في أفريقيا وآسيا وأمريكا، وبخلاف بضع مدن تتركّز فيها وسائل الصناعة الحديثة والتقنيات العالية، وتتصل ببعضها البعض وبالعالم الخارجي أكثر من اتصالها بالبلاد التي تنتمي إليها، فإنّ الجزء الأعظم من العالم يتحوّل، خلافاً لذلك. وأنه مع تسارع عمليات العولمة، فإنّ بعض المصطلحات المهمّة التي شغلت ساحات الفكر والعمل طويلاً، مثل "العالم الثالث" و"التحرّر" و"التقدّم" و"حوار الشّمال والجنوب" و"التنمية الاقتصادية"، لم يبق لها في دنيا العولمة أي معنى، خاصة أنّ العالم المتقدّم أصبح يتجاهل- على نحوٍ خطير- مشكلات البلدان النامية (Martin and Schumann, 1997).

أمّا عالم الاجتماع Ulrich Beck فيقول في كتابه (Power in Global Age) إنّ معظم المشاكل الملحّة حالياً- مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، والتلوّث، وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والهجرة، والإرهاب- هي عالميّة التّكوين، وبالتّالي يصعب على دولة واحدة حلّها، مهما بلغت قوّتها. ويضيف الكاتب أنّ المنظّمات الدوليّة مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف الناتو، أصبحت خاملة وعاجزة عن أداء المهام المرجوّة منها؛ لأنّ أساليب تنفيذها لمهامها أصبحت بالية؛ بسبب استمرار اعتمادها على حلّ المشاكل، من خلال إيجاد أرضيّات مشتركة للدّول بدلاً من الشّعوب (Beck, 2005).

وفي كتابه المشهور (آخر القوى الاقتصادية العظمى)، يقول المصرفي العالمي (Joseph Quinlan): إنّ من أكبر المساوئ الاقتصادية للعولمة سهولة انتقال الأزمات المالية من الدول الكبرى، إلى بقيّة دول العالم الصغيرة، كما حدث في الأزمة المالية في العام 2008م. فقد انتقلت آثار تلك الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقيّة أقطار العالم، على الرّغم من أنّ سبب الأزمة هو انفجار إجمالي ديون الرّهن العقاري السّكني في أمريكا، والذي قفز من 5 تريليونات دولار في العام 2000م؛ ليصل إلى 11 تريليون دولار في العام 2007م (Quinlan, 2011).

ومن النتائج السّلبية الأخرى للعولمة القضايا المتصلة بصحّة الأفراد، ومستقبل الأجيال القادمة، كما حذّرت منه منظّمة الصحّة العالميّة، فيما يتعلّق بالأخطار المحدقة بالبشرية كافة؛ بسبب زيادة التلوّث الصّناعي، وهي بالطّبع قضيّة لا يمكن لدولة واحدة التصدّي لها، بأي حال من الأحوال. وفي تقرير مهمّ نشرته المنظّمة بيّن أنّ عدد الوفيات بسبب تلوث الهواء حول العالم قد وصل في العام 2010م إلى 2.2 مليون شخص سنوياً (WHO, 2010). وفي تقرير آخر نشرته المنظّمة في العام 2012م بيّن أنّ إجمالي الأضرار المباشرة لصحّة الإنسان ستكلّف ما مجموعه من 2 إلى 4 مليارات دولار- في السّنة- بحلول العام 2030م (WHO, 2010).

لقد فشلت العولمة في تحقيق معظم الأحلام التي وعدت الشّعوب والمجتمعات النّامية بتحقيقها، بل إنّ الأوضاع العالميّة تبيّن عكس ذلك تماماً. فقد ازدادت الصراعات بين الشّعوب، وكثُرت الاضطرابات، وتوسّعت رقعة الفقر في العديد من دول العالم النّامي والمتقدّم، وأصبحت الجرائم عابرة للحدود، وغابت العدالة الاجتماعية عن معظم المجتمعات المتقدّمة، وأصبحت العولمة مصيَدَة غير مرئية للحكومات الصغيرة؛ لتأكل حكومات الدول الكبرى خيراتها عن طريقها. ولا عجب حين تبيّن الإحصاءات العالميّة بأنّ الدول الكبرى تمتلك ما نسبته 97% من إجمالي براءات الاختراع المسجّلة ضمن منظومة حماية المُلكية الفكريّة، كما يقول مدير مركز أبحاث أوكسفامز (Oxfam's Research). استطاعت الدول الكبرى خلق منظومة معيّنة لتسجيل براءات الاختراع، واستحوذت عليها، وبالتّالي امتلكت كل التقنيات الحالية والمستقبلية التي لم تصل حتّى الآن للأسواق. وهذه مجرّد منظومة واحدة ضمن العشرات من المشاريع والمبادرات المتلاحقة التي ساهمت في تعميق الفجوة بين الدول الكبرى الغنيّة والدّول النّامية الفقيرة، حتّى وصل التفاوت في مقدار دخل الفرد إلى مستوى يبيّن أنّ الطّبقية قد أحكمت سيطرتها على العالم.

وقد حذّر بعض الساسة العالميين من خطورة العولمة، بعد أن تبيّنت صورتها جليّة، وانتشار آثارها المدمّرة على الشّعوب. فقد حذّر الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك من العولمة بقوله "إنّ العولمة بحاجة إلى ضبط؛ لأنّها تنتج شروخاً اجتماعيّة كبيرة، وتنمّي الجريمة العالميّة، وتهدّد الأنظمة الاقتصادية المحليّة"[1].

وفي كلمته التي ألقاها في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي، قال رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمّد "إنّ منظمة التجارة العالمية تسمح للدوّل الغنيّة بابتلاع الدّول الفقيرة"[2].

ومن المؤكّد أنّ العولمة عملت على تنفيذ مخطّطات مختلفة لخلق عالم جديد، ليست له جغرافيّة محدّدة، وتمتلك الدول الكبرى فيه "مرتبة" خاصة، وذلك عن طريق خلق منظومة عالمية، تهدف إلى الحفاظ على التّفوق الحالي لهذه الدول، وضمان استمراره للمستقبل البعيد؛ رغم المتغيّرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتّى التّقنية.

وبلا شك بأنّ هذه المنظومة العالمية التي خلقتها العولمة نراها مع العقد الثاني من الألفية الثالثة، قد هدمت الدعائم الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي للنظام العالمي، وأهمّها السيادة القومية واستقلالية الدول. وهي بالتالي تتعارض مع أهم المبادئ التي خلقت هذا النظام، وهي معاهدة سلام وستفاليا، والعشرات من المعاهدات، والاتفاقات، والقوانين اللاحقة، وعلى وجه الخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/2131)، وهو الإعلان عن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها[3].

---

1 كلمة الرئيس الفرنسي بمناسبة اليوم الوطني لفرنسا، 14 مايو 2000م.

2 كلمة رئيس وزراء ماليزيا أمام مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، كوالالمبور، ماليزيا، 27 يونيو 2000م.

3 نصّت الفقرة الأولى من هذا القرار بأنه ليس لأية دولة حق التدخل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - ولأي سبب كان

3) الثورة المعلوماتية: الفضاء العالمي الجديد

إنّ التطور الكبير الذي مرّ به قطاع تقنيات المعلومات والاتصال- خلال العقود القليلة الماضية- وعلى وجه التحديد بدءاً من تسعينيات القرن العشرين، جعل هذا القطاع من أكثر المجالات الاقتصادية والصناعية تسارعاً ونموّاً. بل إنّه يعتبر من أهمّ المجالات تأثيراً من بين المكوّنات التقنية الأساسية للثورة المعلوماتية (Buchanan, 1994). ولعلّ من أهمّ الأدوار التي ساهمت الثورة المعلوماتية فيها هو تعبيد الطريق أمام الخطط الرامية إلى خلق عالم افتراضي جديد، تُلغى فيه الحواجز، والحدود، والقوانين المحليّة، يكون العامل الأساسي فيه تقنيات، ووسائل المعلومات، والاتصال. وهو ما تمّ الوصول إليه وتحقيقه، من خلال دمج مجموعة من التقنيات العالية، ممثّلة في شبكات الإنترنت، مع أدوات اتصال إلكترونية حديثة، تتصل بأجيال متقدّمة من الأقمار الاصطناعية[1]، وربط هذه الأدوات بمختلف أشكال وسائل الإعلام المرئي منها، والمسموع، والمقروء. وتحوّل الفضاء الكوني مع هذه المنظومة إلى فضاء عالمي جديد، يستطيع الفرد فيه الحصول على المعلومة وقتما يشاء، ويصنع الخبر كيفما يشاء.

ومع مرور الوقت، ونضج المنظومة المعلوماتية من بروتوكولات الاتصال وأدوات التواصل، بدأت المشاريع الحقيقية- التي خُلق هذا الفضاء غير المرئي من أجلها- تظهر على السطح. فقد وفّرت هذه التقنيات والإمكانات فرصاً خيالية للشعوب والأمم؛ للاستفادة من خدمات وأدوات، لم تكن تحلم بها من قبل، خصوصاً المجتمعات التي تعيش في المناطق النائية في القارتين الآسيوية والأفريقية. ومن ضمن أول الفرص التي قدّمتها هذه المنظومة المعلوماتية الخدمات الهاتفية الدولية ذات التكلفة المنخفضة للأفراد في مختلف بقاع الأرض. وبسبب اعتماد خدمات الاتصالات هذه، على شبكات الإنترنت بشكل أساسي، أصبحت تسعيرتها الدولية لا تخضع للحسابات التقليدية التي تعتمد على المسافة الجغرافية بين طرفي الاتصال. وكانت هذه البداية الأولى لتخطّي الحدود الإقليمية للدول، وتجاوز الحيّز الجغرافي الحقيقي، والاستعاضة عنه بحيّزٍ لا مكاني، يتشارك الأفراد فيه المعلومات، دون قوانين تراقب، ولا أنظمة تُتَّبع، غير ما تمليه شركات الاتصال العالمية. وتوالت منذ ذلك الحين المشاريع والمبادرات للاستفادة من المنظومة الفضائية الجديدة من كل حدب وصوب.

في الشؤون الداخلية، أو الخارجية، لأية دولة. كما شجب القرار كلّ تدخّل - مسلّح أو غير مسلّح – أو تهديد يستهدف شخصية الدول، أو عناصرها السياسية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم جواز استخدام أي تدبير؛ لإكراه دولة أخرى، على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية.

1 وفّر الجيل الأوّل من الأقمار الاصطناعية في ذلك الوقت خدماته من إرسال للإشارات واستقبالها دون الحاجة لاستخدام أطباق الاستقبال لموجات البث الفضائي، كما كان سائداً؛ إذ احتوت شبكة الاتصالات على مجموعة كبيرة من الأقمار الاصطناعية صغيرة الحجم (66 قمراً في المدار الواحد لمجموعة إيريديام و 48 قمراً لمجموعة غلوبل ستار)، تسير في مدارات أرضية منخفضة (على ارتفاع يبدأ من 160 كيلومتراً، وينتهي عند ارتفاع 2000 كيلومتر فوق سطح الأرض).

3.1) الفضاء العالمي الجديد

لقد خلقت الثورة المعلوماتية – من دون تدبير مسبق – فضاءً جديداً لشعوب العالم أجمع، يحتوي على كل العناصر المكوّنة للفضاء الكوني الملموس، ولكن بصيغ ومفاهيم وأدوات جديدة على الأفراد الذين يعيشون في عالم تكوّن من تراكم معرفي، يمتد لعشرات الآلاف من السنين. وقد سبّبت هذه الاختلافات الجوهرية بين الفضاءين – الكوني والرقمي – في إحداث تخلخل كبير لمنظومة المبادئ، والقيم، والمفاهيم، التي تمّ بناء العالم المعاصر عليها.

ويتمدّد هذا الاختلال في العناصر المكوّنة للحياة اليومية للأفراد، إلى البيئة العالمية المكوّنة للنظام الدولي، بما يحتويه من علاقات دولية، وأنظمة، وقوانين، تحكم الدّول، وخصوصاً سيادتها التي أقرّتها المواثيق والعهود الدولية، من خلال الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المنبثقة عنها.

فقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عشرات الانتهاكات الصارخة لمفهوم السيادة الذي يحكم الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يتمّ الوصول إلى هذا المستوى من الانتهاكات حتى في ذروة الحرب الباردة. وممّا ساهم في تسهيل هذا الأمر وجود بيئة عالمية هشّة، تحكمها القوانين التي أفرزتها مشاريع العولمة، بمختلف المفاهيم والمؤسسات المتدرّجة عن هذه المشاريع.

ومن أهمّ الأمثلة على هذه الانتهاكات وتجاوز الحدود القانونية للدول وسيادتها، ما تعرَّضت له جمهورية إستونيا عام 2007م، من قبل مجموعة محترفة من القراصنة الروس الذين نجحوا في تعطيل أعمال المؤسسات الحكومية الإستونية بعد استهداف الخوادم، وقواعد البيانات المستخدمة، في تسيير الأعمال الحكومية الرسمية. وبيّنت التحقيقات التي أجريت بعد الحادثة بأنّ الحكومة الروسية ربّما تكون الدّاعم الأوّل لهذا الهجوم؛ لأسباب سياسية بحتة (Ruus, 2008; Richards, 2008).

وتوالت بعد ذلك الانتهاكات لسيادة الدّول، من خلال الفضاء الجديد، باستخدام أدوات رقمية عابرة للحدود، دون وجود القدرات الدفاعية المناسبة لدى الدول والمؤسسات والهيئات المتضرّرة، تعود في معظمها لعدم امتلاك تلك الجهات للتقنيات المناسبة؛ لمنع الهجمات والاختراقات عبر شبكات الإنترنت، أو الشبكات الخاصة، داخل المؤسسات، والشركات، والحكومات.

3.2) سيادة الدول في الفضاء الجديد: الانتهاك الرقميّ

لقد انتبهت الدّول العظمى- على وجه الخصوص- لأهمية التقنيات الرقمية البالغة، بعد نضج هذه التقنيات وتسخيرها لخدمة المصالح السياسية الأمنية لتلك الدول. فتمّ إنشاء وكالات، ومعاهد، ومؤسّسات متخصّصة، في هذه الدول، تعنى فقط بتطوير الأدوات المناسبة (الأسلحة الرّقمية)، التي يمكن استخدامها لغزو الدول الأخرى، دون وجود أي رادع دولي، أو قوانين أممية، تمنع حدوث مثل هذه

الاختراقات الخطيرة، التي جعلت من الحدود السياسية التقليدية للدول مجرّد خطوط متقطّعة على الخرائط الجغرافية.

ومن المهمّ الإشارة إلى حدوث تحوّل نوعي منذ العام 2011م في استخدام الفضاء الرقمي؛ لانتهاك سيادة الدوّل، ضمن قائمة من المسوّغات التي يتمّ إقحامها في مثل هذه العمليات الخطيرة، وبمباركة المنظمات العالمية التي أفرزتها مشاريع العولمة المختلفة تحت ذريعة التعاون الدولي، والتنمية الاقتصادية، وغيرها من المسوّغات. وتحتوي تلك القائمة على مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان، وحقوق الأقليّات، ودعم الإرهاب، وغيرها من الأسباب الواهية التي ساهمت في إضعاف الحدود السيادية للدول. وتمّ استخدام العديد من المؤسسات والمنظمات العالمية، الحكومية منها وغير الحكومية، كواحدة من أهمّ الأدوات للضغط على الدول العربية عامة، والخليجية على وجه الخصوص، منتهكة بذلك جميع القوانين الدولية المنظّمة للعلاقات الدولية، دون وجود أي جهة عالمية محايدة، يمكن أن تحتكم إليها الدول المتضرّرة من هذه الانتهاكات؛ لإيقافها وفرض العقوبات المناسبة على الجهات، والحكومات المنتهكة، لسيادة الدول الأخرى.

ويضع هذا الأمر المنظّمات العالمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، بجميع مؤسساتها ولجانها العاملة، أمام منعطف خطير، ربّما يؤدّي في نهاية المطاف إلى حدوث - ما يمكن ملاحظة بداياته الأوليّة- في الوقت الرّاهن – وهو الدّعوة إلى إلغاء أو تفكيك هذه المنظومة العالمية؛ بسبب عدم قدرتها على حماية الدول الأعضاء فيها، أو على الأقلّ ضمان أبسط حقوق الحكومات المحليّة؛ لبسط سيادتها على أوطانهم، ضمن الحدود القانونية التي رسمها القانون الدولي.

وقد تعالت الأصوات الداعية إلى تطوير المنظومة الدولية؛ لكي تشمل الفضاء الرقمي الجديد، بما يتناسب مع التطوّر الكبير الذي حدث للعالم في العقدين الماضيين، على وجه التحديد. ومنها المقترحات التي تقدّمت بها الدول المتقدّمة تقنيّاً مثل الصين وروسيا (Heinegg, 2013)، وغيرهما من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (Jensen, 2015).

حيث إنّ من أهمّ الخطوات العملية التي تم اتخاذها لتطوير القانون الدولي؛ ليشمل الفضاء الرقمي الجديد، المقترح الذي تقدّمت به كل من الصين وروسيا، وحصل على دعم من طاجكستان وأوزبكستان، من خلال الرسالة التي تمّ إيصالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في الثاني عشر من سبتمبر 2011، بخصوص ضرورة تطوير القوانين؛ لاستحداث بنود جديدة، تتعلّق بأمن الدول وسيادتها في الفضاء الرقمي[1]. ويمثّل هذا المقترح اللبنة الأولى للتغيير المطلوب عالمياً، والذي ازداد مؤخّراً مع تنامي الإرهاب العالمي وجماعات ما دون الدّول الراعية لهذا الإرهاب.

1 (A/66/359), Letter dated 12 September 2011 from the Permanent Representatives of China, the Russian Federation, Tajikistan and Uzbekistan to the United Nations addressed to the Secretary-General.

3.3) سيادة الحدود الرقميّة للدول: الحاجة لتحديث القانون الدوليّ

إنّ الملاحظ في المشهد العالمي المعاصر بأنّ الدول التي تمتلك التقنيّات الرقمية المتقدمة قد استطاعت انتهاك الحدود السيادية للدول الأخرى، عن طريق الفضاء العالمي الجديد، خصوصاً عبر شبكة الإنترنت. ولاتزال هذه الانتهاكات مستمرّة لعجز شديد في القوانين الدولية، التي تحكم هذه القضايا؛ لارتباطها الوثيق بالفضاء الرقمي غير الملموس (Stone, 2013; Watney, 2014).

يقوم الفضاء العالمي الجديد على مستويات متعدّدة من التقنيات المعقّدة، مع وجود الأدوات الرقمية المتقدّمة التي تقوم بالعمليات غير المرئية؛ لأداء المهام المطلوبة، مثل إرسال رسالة بواسطة البريد الإلكتروني أو التحكّم في منشأة معيّنة عبر شبكة الإنترنت وغيرها. وممّا يزيد الأمر تعقيداً أنّ القنوات التي تمرّ بها المعلومات الرقميّة تختلف كليّاً عن مثيلاتها في الفضاء الكوني العادي. فمثلاً رسالة البريد الإلكتروني لا تتبع قنوات محدّدة للوصول إلى الجهة المطلوبة، مثل الرسالة الاعتيادية، بل إنّ نفس الرسالة من الممكن أن تتبع قنوات مختلفة في كل لحظة؛ بسبب أنّ المعلومات الرقميّة ترسل ضمن عمليات عشوائية، مرتبطة تقنيّاً بكمية المعلومات المرسلة في لحظة ما، عبر كلّ قناة في شبكة الإنترنت.

وهذا الأمر يقف عائقاً أمام تحميل دولة معيّنة المسئولية تجاه محتوى الملفّات الرقميّة العابرة لقنواتها الجغرافية، ولكنها ليست لديها أي علاقة بمحتواها؛ لأنّ الشبكة مرّرتها عبر قنواتها؛ لأسباب تقنيّة بحتة. لذلك فإنّ سنّ القوانين المتعلقة بمسئولية الدول تجاه المحتوى الرقميّ، يحتاج إلى إيجاد مفاهيم جديدة؛ لإعادة ضبط المسئولية، آخذين التقنيّات المستخدمة بعين الاعتبار.

وبالمثل تماماً، فإنّ القانون الدولي يعتمد في تحديد سيادة الدول، بصورة عامة، على حزمة من القوانين المتصلة بالحدود الجغرافية المرسومة حسب البنود المعتمدة لدى الأمم المتحدة. وبسبب تغيّر العالم وتمدّده بين الفضاء الكوني جغرافياً، والفضاء العالمي الجديد رقميّاً، فإنّ هذه الحزمة من القوانين بحاجة ماسة إلى التطوير الآني؛ لمواكبة هذه التغيّرات مع ضرورة إلحاق الأدوات التقنية المكوّنة للفضاء الرقمي ضمن القوانين التي تؤطّر حدود الدول، جغرافيّاً ورقمياً.

ومن المهمّ ملاحظة أنّ القوانين المطلوبة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أنه من حق الدول ذات السيادة أن تكون قادرة على فتح وإغلاق حدودها الرقمية، تماماً مثل ما لديها الحقّ في ذات الفعل مع حدودها الجغرافية، تحت أي ظرف تراه الحكومة المحلية سبباً لاتخاذ قرار الفتح أو الإغلاق. وهناك العديد من الأمثلة التي يتمّ ممارسة هذه السيادة فيها، ولكن بدون وجود قوانين دولية تحكمها، وتضمّ هذه الأمثلة دولاً مثل كوريا الشمالية، وإيران، والصين.

كذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار التطوّر المستمرّ والمتسارع للتقنيّات، بصورة عامّة، والرقميّة على وجه الخصوص، وهو ما يتطلّب الحصول على توافق دوليّ للتفاصيل الفنيّة والتقنيّة للعمليّات الرقميّة

الدقيقة التي تمرّ بها جميع المهامّ المرسلة والمستقبلة في الفضاء الرقمي، ووضع البروتوكولات المناسبة لضمان مسئولية الجهات المرسلة، وإخلاء المسئولية عن الدول التي تعبر فيها المعلومات مروراً فقط. وهذا الأمر يتطلب وجود الأدوات المناسبة لتحديد مسئولية الدول في تمرير الانتهاكات، والاختراقات، والقرصنة الرقميّة، إذا علمت بها، ولم تساهم في إيقافها أو كشفها للدول المتضرّرة، حتى وإن كانت الدولة التي تمرّ من خلالها المعلومات لم تكن هي الدولة التي بدأت العملية منها. وبذلك يمكن من خلال التحرّيات الفنيّة والتقنيّة لحصر الجهات المتسبّبة في الانتهاكات وتحديدها؛ لاتخاذ الإجراءات التي ستنصّ عليها القوانين الدولية. ويستدعي هذا الأمر وجود مستوى موحّد من المعرفة المتّفق عليها قانوناً، حتى يتمّ الرجوع إليها، كلّما دعت الحاجة لذلك.

ولعلّ الجزء الوحيد المختلف بين الانتهاك السيادي للحدود السياسية الجغرافية للدول، والانتهاك الرقمي هو إمكانية قيام الأفراد، شخصاً أو جماعة، على تنفيذ الانتهاكات الرقمية باستخدام التقنيات المتقدّمة المتوفرة في جميع أنحاء العالم، دون الحاجة لوجود مؤسسات متكاملة، تدعم هذه العمليّات، كما هو الحال بالنسبة للانتهاكات الجغرافية لسيادة الدول، التي لا يمكن أن تتمّ إلّا بوجود دعم لوجستي متكامل، من دولة أو حكومة أخرى. وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الأنشطة الإرهابيّة التي تنفّذها جماعات ما دون الدول، وتهدف إلى زعزعة أمن الدول المستقلّة وحكوماتها، باستخدام التقنيات الرقمية (Ahlstrand, 2015).

المراجع العربيّة

- الجابري، محمد عابد، "الشأن الإنساني في عصر الخوصصة والعولمة: من أجل إعلان عالمي لأخلاقيات العولمة والتنمية." مجلة فكر ونقد، العدد 1، سبتمبر 1997.

- الرقب، صالح، العولمة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلاميّة، فلسطين، 2003م.

المراجع الأجنبيّة:

- Ahlstrand, Greg. (2015). "Islamic State Threatens Cyber-Attack Against U.K., SITE Says," Bloomberg Business. http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-09-22/islamic-state-threatens-cyber-attack-against-u-k-site-says (last visited December 4, 2015).

- Albrow, Martin. *The Global Age*. Stanford: Stanford University Press, 1996.

- Al-Rodhan, Nayef, and Gérard Stoudman. 2006, *Definitions of Globalization: A Comprehensive Overview and a Proposed Definition*, Geneva Centre for Security Policy (GCSP), Geneva, Switzerland.

- Beck, Ulrich. *Power in the Global Age: A New Global Political Economy*, Cambridge: Polity, 2005.

- Buchanan, R.A. *The Power of the Machine: The Impact of Technology from 1700 to the Present Day*, USA: Penguin Group, 1994.

- Carothers, Thomas. "Think Again: Civil Society." *Foreign Policy*, Winter (1999): pp. 18-29.

- Fisher, William. "Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGO Practices." *Annual Review of Anthropology*, No. 26, (1997): pp. 439-464.

- Heinegg, Wolf. "Territorial Sovereignty and Neutrality in Cyberspace," 89 International Law Studies, Vol. 89, (2013). pp. 123-156.

- Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., and Perraton, J. 1999, *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Cambridge: Polity Press.

- Jensen, Eric. "Cyber Sovereignty: The Way Ahead ," Texas International Law Journal, Vol. 50, No. 2, (2015). pp. 273-302.

- Krasner, Stephen, 1999. *Sovereignty: Organized Hypocrisy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

- Kumar, Vidya. "A Critical Methodology of Globalization: Politics of the 21st Century?." *Indiana Journal of Global Legal Studies*, Vol. 10, Issue 2 (2003): pp. 87-111.

- Martin, Hans-Peter, and Harald Schumann. *The Global Trap: Globalization and the Assault on Prosperity and Democracy*, Leichardt: Pluto Press, 1997.

- O'Connell, Robert. *Of Arms and Men: A History of War, Weapons, and Aggression*, London: Oxford University Press, 1989.

- Quinlan, Joseph. *The Last Economic Superpower: The Retreat of Globalization, The End Of American Dominance, And What We Can Do About It*, New York: McGraw-Hill, 2011.

- Richards, Jason. (2008). "Denial-of-Service: The Estonian Cyberwar and Its Implications for U.S. National Security," International Affairs Review, http://www.iar-gwu.org/node/65 (last visited December 2, 2015).

- Stone, Richard. "A Call to Cyber Arms," *Science Magazine*, Vol. 339, No. 6123, (2013), pp. 1026-1027.

- Ruus, Kertu. "Cyber War I: Estonia Attacked from Russia", *European Affairs*, Vol. 9, No. 1-2, (2008).

- Schulte, Stephanie. "Self-Colonizing eEurope: The Information Society Merges onto the Information Superhighway." *Journal of Transnational American Studies*, Vol. 1, No. 1 (2009) Article 13.

- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). *Globalization and Civil Society: NGO Influence in International Decision-Making*. Riva Krut. Discussion Paper No 83. 1997.

- Watney, Murdoch. "Challenges Pertaining to Cyber War Under International Law", 2014 Third International Conference on Cyber Security, Cyber Warfare, and Digital Forensics. Pp. 1-5.

- Willetts, Peter. *The conscience of the world - The influence of Non-Governmental Organisations in the UN System*, London: Hurst & Company, 1996.

- World Health Organization (WHO). 2010. *Tackling the Global Clean Air Challenge*, http://www.who.int/mediacentre/news/releases/011/air_pollution_20110926/en/.

- World Health Organization (WHO). 2012. *Climate Change and Health*, http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs266/en/.

مغامرة من أجل النفوذ : قراءة للتدخّل الروسي في سوريا

الدكتور مثنّى العبيدي[1]

تحوّلت الأحداث والتطوّرات التي شهدتها الساحة السورية منذ منتصف عام 2011م إلى أزمة معقّدة، بأبعادها وأطرافها وتداعياتها، وهذه الأزمة قد أصبحت قضية أكثر تعقيداً، عندما تداخلت فيها الأطراف والأبعاد بين المحلي والإقليمي والدولي، وصارت الساحة السورية ميداناً للرهان والمغامرة، على كسب وتحقيق النفوذ والمصالح تارة، وتصفية الحسابات مع الخصوم تارة أخرى.

حتى إنّ التدخلات الفجّة أخذت أشكالاً مختلفة، منها السياسي وغيره العسكري، ومنها المباشر والآخر غير المباشر في سوريا، إذ تقف إلى جانب أحد الأطراف السورية، ولعلّ أهم جهة يُسجل لها تدخلٌ مباشرٌ، بمختلف الأشكال من القوى العالمية الكبرى، هي روسيا التي اتضح ظهورها وتأثيرها في الملف السوري، منذ بدايته، بشكل تدخل سياسي مؤثر، ما لبث أن تحوّل إلى تدخل عسكري مباشر، يقف إلى جانب نظام الأسد.

والتدخل بمفهومه العام يتضمن جميع الأنشطة الخارجية التي توجه صوب دولة أخرى؛ للتحكم أو التغيير أو التأثير في سياساتها ونظامها السياسي وقادته، في الحفاظ عليه أو تغيير الدستور جزئياً أو كليّاً، ويمثّل التدخل الروسي في سوريا تدخلاً شاملاً، في تطورات القضية السورية وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لنظام الأسد، بالضد من حركات المعارضة السورية.

ويثير التدخل الروسي في الساحة السورية تساؤلات عدّة، لعل أهمها: لماذا حسمت روسيا موقفها بالتدخل في الشأن السوري حتى أصبحت أحد أهم أطراف القضية السورية؟

في الواقع جاء هذا التدخل مرتكزاً على مجموعة من الدوافع الداخلية والإقليمية والدولية، كانت سبباً في المغامرة الروسية؛ لترسيخ نفوذها في المنطقة. ولكن بالمقابل يواجه تحديات عدة وينتج عنه تداعيات مختلفة في تأثيراتها. كل ذلك ينبغي تناوله بالتقصي والتحليل في بحثنا هذا؛ بغية معرفة وإدراك طبيعة التدخل الروسي في القضية السورية.

1 معاون عميد كليّة العلوم السياسية للشؤون الإدارية، ورئيس فرع الدراسات الدولية - جامعة تكريت – العراق.

أولاً : دوافع التدخل الروسي في سوريا

اِستند التدخل الروسي في الشأن السوري على مجموعة من الدوافع، كانت كفيلة بأن تحدو روسيا على المغامرة؛ لتأمين مصالحها ونفوذها في المنطقة، كان أهمّها :

1. الدوافع الروسية الداخلية، وتتمثّل بوجود القوى والتيارات السياسية المحافظة والقومية المتطرفة، التي تدفع باتجاه أن تتخذ روسيا موقفاً أكثر حزماً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والمتعاونين معها، والوقوف إلى جانب نظام الأسد. وهناك قوى أخرى تتمثل بمنتجي الأسلحة الروس الذين قد يفقدون عميلاً آخر، إذا ما سقط الأسد، وهذهِ القوى تتمتع بثقل بيروقراطي حقيقي، في مجلسي الحكومة الروسية - الدوما والاتحاد- مما يجعلها تدفع باتجاه مواقف الدعم والتأييد الروسي لنظام الأسد[1] .

يضاف إلى ذلك أنّ هنالك بعداً دينياً، في الموقف الروسي تجاه سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، في ظلّ تزايد نفوذ وتأثير التيارات المحافظة، ذات التوجه الديني التي باتت تمثّل الاتجاه السائد الجديد داخل الكرملين، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسيحية الأرثوذوكسية، وثمّة سعي لأن يكون الدين هو المحور الأساس للهوية الوطنية الروسية، واعتماد القيم الدينية في السياسة الخارجية الروسية، وسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحليفه البطريرك كيريل رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، للظهور بمظهر المدافع عن الدين المسيحي والأقليات المسيحية في سوريا ومصر والعراق [2]؛ كون الأكثرية العربية المسيحية ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية؛ ما حدا بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية أن تقدّم الدعم والتأييد للحكومة الروسية، في تعاطيها مع الملف السوري، حتى إنها وصفت الحرب في سوريا بأنها "حرب مقدّسة" [3].

2. أهميّة سوريا الاستراتيجية، تُعدّ سوريا ذات أهمية رئيسة في الحسابات الروسية؛ فموقع سوريا الجيوبوليتيكي المهمّ في الشرق الأوسط المنطقة الحيوية التي تتشابك فيها المصالح العالمية، وتُشكل لروسيا موطئ القدم الاستراتيجي الوحيد في المنطقة، التي تبذل ما تستطيع بغية عدم خسارتها[4]، ويعزّز هذهِ الأهمية علاقات سوريا التحالفية مع إيران حليف روسيا المهمّ في المنطقة. وترى روسيا أنّ سوريا بمثابة "حجر زاوية" في أمن المنطقة، وأنّ نشوب حرب أهلية فيها سيكون سبباً رئيساً في زعزعة أوضاع الدول المجاورة، مثلما سيؤدي إلى صعوبات في عموم المنطقة، ويشكّل تهديداً حقيقيّاً للأمن [5].

---

1 ديمتري ترينين، التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط:

2 انظر: المصدر نفسه.

3 انظر: مركز الجزيرة للدراسات: الحرب الروسية في سوريا، الأبعاد والمآلات، تقدير موقف، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 12 تشرين الأول 2015) ، ص8 .

4 أحمد دياب، حلفاء روسيا .. وإرث بريجينيف، مجلّة المجلّة، العدد 1588، تشرين الأول 2013، ص10 .

5 نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية، التقرير الارتيادي الاستراتيجي، العدد التاسع ، (لندن : مجلّة البيان ، 2012) ، ص284 .

3. حماية النُظم الحليفة، يُعدّ نظام الأسد في سوريا النظام الوحيد الحليف لروسيا في المنطقة العربية، ولها علاقات تحالف تاريخية مهمّة معه، على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أطّرتها العديد من المعاهدات والاتفاقيّات بينهما[1]، بحيث ترى روسيا في النظام السوري شريكاً استراتيجياً، يمنحها التعاون معه مزايا مهمّة تتعلق بمكانتها ودورها في المنطقة العربية، في ميدان تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في هذهِ المنطقة[2]؛ الأمر الذي يبرّر لروسيا التدخل ودعم نظام الأسد وحمايته في مواجهة قوى المعارضة السورية التي تهدف إلى الإطاحة به؛ ما يعني إسقاط الحليف الوحيد لروسيا - من بين الأنظمة العربية- في حال تحقّق ذلك .

4. الحفاظ على القواعد العسكرية الروسية، يحتفظ الروس بقاعدة بحرية عسكرية في طرطوس، ويحتفظون أيضاً بمركز تنصّت تجسسي رئيس في جبال اللاذقية [3] .

ويشكّل هذان المكانان موطئ قدم روسيا الوحيد - في منطقة الشرق الأوسط - التي يسعى الروس، من خلالها، إلى الحفاظ على موقع للبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، لا سيّما إنّ لديهم عدداً من السفن المنتشرة في البحار المفتوحة، وإنّ أوكرانيا قرّرت إنهاء عقد الإيجار لقاعدة سيفاستوبول؛ ما يعني ضيق الخيارات الروسية في البحر المتوسط [4]، وهذا ما يزيد من أهمية قاعدة طرطوس، بالنسبة للروس، ويزيد من تدخلهم في سوريا؛ لدعم نظام الأسد وحماية آخر معقل لهم في المنطقة .

5. الدوافع الاقتصادية، تمثّل سوريا أحد أهمّ الشركاء العرب التجاريين لروسيا، في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والسلاح، فهنالك عدد كبير من شركات الطاقة الروسية تعمل في سوريا، كما تشكّل سوريا سوق سلاح مهمّ لروسيا[5]؛ ما جعل روسيا تنظر إلى أنّ سقوط نظام الأسد يشكّل خسارة اقتصادية كبيرة لها.

6. ترسيخ المكانة الدولية، لروسيا حسابات استراتيجية واسعة، تهدف من خلالها الحصول على مكانة الشريك الفاعل في القرار والنظام الدوليين، فبدت الأزمة السورية فرصة مهمّة؛ لتوكيد دور روسيا على المستوى الدولي، في مواجهة تجاهل واستخفاف أمريكي وأوروبي لروسيا في العديد من القضايا الدولية، وردّاً على ما تراه موسكو حصاراً غربياً استراتيجياً واقتصادياً ضدّها[6]، فجاء التدخل الروسي

---

1 انظر: هاجر محمد أحمد، رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا، المركز العربي للبحوث والدراسات : (17/11/2015) http://www.acrseg.org/39541

2 سهام فتحي سليمان، الأزمة السورية في ظل تحوّل التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013، رسالة ماجستير، (غزّة : جامعة الأزهر ، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية ، 2015) ، ص128 .

3 مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات، مصدر سبق ذكره، ص44 .

4 نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في ظلّ التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)، رسالة ماجستير، (بسكرة : جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كليّة الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015)، ص 164.

5 سهام فتحي سليمان، مصدر سبق ذكره ، ص 125 .

6 مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الروسية في سوريا : الأسباب والمآلات، مصدر سبق ذكره، ص 3 .

للتأكيد على إثبات الوجود الموازي للوجود الأمريكي والأوروبي في سوريا، وإجبار الأطراف الدولية المنافسة على القبول بنظام متعدّد الأقطاب، تمارس فيه روسيا والصين دوراً فاعلاً في توازنات القوى الإقليمية والدولية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المؤثرة[1].

7. اِستخدام الورقة السورية في قضايا روسيا الدولية: تستخدم روسيا الملف السوري كورقة ضغط أمام خصومها ومنافسيها في القضايا الدولية؛ فتستغل تأثيرها في القضية السورية للمساومة في الشأن الأوكراني[2]، مثلمّا سيمنحها فرصة الحضور إلى مسرح الأحداث في حال تدهور الأوضاع إلى منزلقات الاقتتال الأهلي، إذ طرحت روسيا نفسها كمحامٍ للأقليات، وطرفاً فاعلاً في إدارة الأزمة المتفاقمة؛ ما سيمنح الروس الكثير من الاستعراضات السياسية والدبلوماسية، ويعطيهم خيارات إضافية، تساهم في تصفية أزماتهم السياسية والاقتصادية[3].

8. التخوف من المدّ الثوري، تخشى روسيا بسبب طبيعة أوضاعها الداخلية المتمثلة بوجود معارضة منظّمة ضد النظام والحزب الحاكم فيها، لاسيما المناطق ذات الوجود الإسلامي، مثلما يشهد الداخل الروسي احتجاجات ومظاهرات، من الحين للآخر، للمطالبة بالمزيد من الحريات الديمقراطية، ممّا يجعل من الصعب على الحكومة الروسية تأييد أي ثورات في الخارج؛ كونها قد تشجّع قيام احتجاجات أكثر وأكبر، تهدّد النظام السياسي القائم في روسيا[4].

9. محاربة الحركات الإسلامية، تعدّ روسيا وجودها في سوريا بمثابة خط دفاع متقدّم بوجه تمدّد الحركات الإسلامية التي من الممكن أن تصل إلى الحدود والداخل الروسي - إذا لم يتمّ لجمها عند الخطّ السوري[5]. وهنالك اعتقاد روسي مفاده أنّ "الحرب على الإرهاب" في سوريا أو مناطق القوقاز هي حرب مفروضة على روسيا وسوريا، مثلما هنالك تزايد تخوّف في روسيا؛ بسبب أنّ الساحة السورية تستقطب الآلاف من المسلمين الروس؛ للانضمام إلى القتال في الحركات الإسلامية المعارضة لنظام الأسد[6]، والتخوّف من عودتهم إلى القوقاز.

---

1 عزة هاشم (إعداد)، اللحظة الروسية : دوافع تحرّك موسكو العسكري غير المتوقع في سوريا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة:

http://www.futurecenter.ae/report.php?report=682 (29/11/2015)

2 لينا الخطيب، أهداف اللعبة العسكرية الروسية في سوريا، جريدة الحياة، 1 تشرين الأول 2015 .

3 معن طلاع، السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة، (إسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 8 حزيران 2014)، ص3 .

4 نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية، مصدر سبق ذكره، ص284 – 285.

5 رياض الأحمد، دوافع روسيا للتدخل في الأزمة السورية، الأمن والدفاع العربي :

https://sdarabia.com/preview_news.php?id=38254&cat=9#.VmFxxNKrRdg (17/11/2015)

6 أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص10 .

10. الـتردد الأمريـكي حيـال سـوريا، شـكّل تـردّد وتراجـع إدارة أوبامـا - تجـاه القضية السـورية - فرصـة مهمّة، اسـتغلتها روسـيا؛ لزيادة تدخّلها في السـاحة السـورية، مثلما اسـتغل الـروس التوجّه الأمريـكي نحو التوقف أو التخـلي، عـن خـوض حـروب إضافيـة في منطقة الشرق الأوسـط، واسـتبدال هذه السياسـة بنهـج جديد، يرتكـز عـلى أسـاس إيجـاد تفاهـمات مع القـوى الإقليميـة والدولية المؤثـرة[1]؛ لمعالجة قضايـا المنطقة .

ثانياً : أشكال التدخل الروسي في سوريا

ويتضمّن :

1. **التدخـل السـياسي**، ويتمثّـل بمحاولـة دولة ما أن تؤثر أو تفرض سياسـتها في تطـورات الأحداث لدولة أخرى، ويأخذ أشـكالاً عدّة، تشـمل الرسـائل الشـفوية أو الطلبات المكتوبة أو المبادرات السياسـية أو الدعـوة لعقـد المؤتمـرات الدوليـة؛ لإقرار المطالب السياسـية للدولة المتدخلـة[2]، أو الوقوف إلى جانب النظـام السـياسي القائـم، أو إلى جانـب قـوى المعارضة لهـذا النظام .

والتدخـل السـياسي الـروسي في القضيـة السـورية أخذ مختلف هذه الأشـكال، فعلى مسـتوى التعامل الـروسي مـع الأطراف السـورية، اعتمدت روسـيا موقفاً سياسـياً واضحـاً إزاء قوى المعارضـة أو الحراك الثـوري، ومختلـف مؤسسـاته التمثيليـة، واعتبرتهـم مجموعـات مكوّنـة مـن إسـلاميين متطرّفـين وسياسـيين ومثقفـين موالـين للغـرب، بمـا في ذلـك المجلـس الوطنـي السـوري، ونظـرت إلى الجيـش السـوري الحـرّ كمجموعـة إسـلامية متطرفـة وخطـيرة، بينـما تعاطـت بشـكل إيجـابي مـع المعارضـة الموجـودة داخـل الأراضي التـي يسـيطر عليها نظام الأسـد ذات التوجّهات اليسـارية، والمتصالحين مع فكـرة الحفـاظ عـلى النظـام ورئيسـه، مثل هيئـة التنسـيق الوطنـي للتغيـير الديمقراطـي[3]. وبالمقابل وقفـت روسـيا إلى جانـب نظـام الأسـد، وقدّمـت لـه مختلـف أنـواع الدعـم السـياسي والدبلومـاسي داخليـاً وخارجيـاً، وبالرغـم من دعـوة الحكومة الروسـية لنظام الأسـد؛ للقيام بالإصلاحات السياسـية والدسـتورية، بيـد أنهـا اعتبرتـه الجهـة الشرعيـة الوحيـدة في البلاد.

والمتتبـع للتدخـل السـياسي الـروسي في القضيـة السـورية يجـد بعـد فشـل محادثـات السـلام الدولية في جنيـف 2012م و 2014م، أنّ موسـكو اسـتضافت جولتـين مـن المحادثـات بـين بعـض مـن ممثـلي المعارضـة وممثـلي النظـام، أطلقـت عليهـا اسـم "اللقـاء التشـاوري السـوري – السـوري" في كانـون الثاني ونيسـان 2015م، إلّا أنّ هذه المشـاورات لم تأت بثمار؛ بسـبب عدم مشـاركة الأطراف الرئيسـة

1 هايل ودعان الدعجة، التدخل الروسي في سوريا، جريدة الرأي، 12 تشرين الأول 2015 .
2 مايسة محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلّة كليّة الاقتصاد العلمية، العدد 4، كانون الثاني 2014، ص199.
3 معن طلاع، مصدر سبق ذكره، ص8 .

مـن المعارضـة السـورية، وإنمـا شـاركت فيهـا المعارضـة المتصالحة مـع النظـام [1]، كـما أنّ الراعي لهذه المحادثـات - وهـو روسـيا - بالأسـاس منحـازة للنظـام، وتتعامـل بانتقائيـة مـع أطـراف المعارضـة السـورية، وترفـض فكـرة خـروج الأسـد من السـلطة.

وعـلى المسـتوى الخارجي وقفت روسـيا ضـد أي جهود تهدف إلى تسـوية القضية السـورية، ورفضت فـرض أي عقوبـات دوليـة عـلى نظـام الأسـد، وتمكنـت بالتعاون مـع الصين مـن إحباط مـشروع قرار لمجلـس الأمـن في 4 تشريـن الأول 2011م، يهـدف إلى إدانـة النظـام السـوري، ثـم أحبطـت مـشروع القـرار العـربي – الغـربي بمجلـس الأمـن في 5 شـباط 2012م، باسـتخدامها حـقّ النقـض، ومبرّرها لهذا الموقـف كان أنّ القـرار لم يُـشر صراحـة إلى عـدم التدخـل الدولي في الشـأن السـوري، ورفضهـا لتنحّي الأسـد [2]، وتكـرّر الأمـر في 19 تمـوز 2012م، بنقضهـا مـشروع قـرار غـربي في مجلس الأمـن، تقدّمت به بريطانيا وفرنسـا، بشـأن وقف العنف في سـوريا، وفي 22 أيار 2014م اسـتخدمت روسـيا حق النقض ضـد مـشروع قـرار، تقدّمـت بـه فرنسـا؛ لإحالـة الملـف السـوري إلى المحكمـة الجنائية الدوليـة[3]. كما كانـت روسـا سـبباً في عـدم إقـرار أي قـرار، يمكـن أن يصـدر عـن مؤسسـات الأمـم المتحـدة، يديـن النظـام السـوري وانتهاكاتـه المتكـرّرة لحقـوق الإنسـان، واسـتخدامه العنـف المفرط ضـد المدنيين [4].

وعملـت روسـيا عـلى بلـورة محـور دولي، يسـاند نظـام الأسـد، وذلـك مـع الـدول التـي تتمتـع معها بعلاقـات جيـدة، كالصـين وإيـران ودول البريكس، وإقناعهـا بتبنّي خطاب موحّـد متوافق مع خطاب نظـام الأسـد، بـأنّ المعارضـة جُلّها متطرّفة، وتسـعى لاسـتفزاز الحكومة، وتأجيج الصراعـات المذهبية، وتمـارس العنـف المفرط والعشـوائي تجاه السـكان، وحتى المجازر التي تسـبّبت بهـا القوات الحكومية بحـق المدنيـين، اتهمـت بها قوى المعارضة السـورية المسـلّحة [5].

يضاف إلى ذلك أن روسـيا تبنّت طرح وسـائل لمعالجة الأزمة المسـتمرة في سـوريا، بحسـب منظورها، تباينـت بـين طـرح المبادرات السياسـية وعقـد المؤتمـرات الدولية، ولعـلّ أهم مبادرة لروسـيا نجحت في تطبيقهـا، هـي التـي طُرحـت بعـد اسـتخدام نظـام الأسـد للأسـلحة الكيميائيـة ضـد المدنيين في 9 أيلـول 2013م، وعـلى أثرهـا أعلنـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عن نيتها شـنّ ضربة عسـكرية ضد نظـام الأسـد، فـما كان مـن روسـيا إلّا إعـلان مبادرتهـا لتسـوية الأزمـة تضمّنـت: انضـمام سـوريا إلى

---

1 آنا بورشفسكايا وجيمس جيفري، المباحثات الجديدة حول سوريا تسلطّ الضوء على بروز روسيا، وتردّد الولايات المتحدة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/newsyriatalkshighlightrussianascendanceu.s.ambivalence (17/11/2015)

2 انظر: نجاة مدوخ، مصدر سبق ذكره، ص177 .

3 معن طلاع، مصدر سبق ذكره، ص9 .

4 انظر: نجاة مدوخ، مصدر سبق ذكره، ص182-181.

5 معن طلاع، مصدر سبق ذكره، ص8 .

معاهـدة حظـر انتشـار الأسـلحة الكيميائيـة، والكشـف عـن مراكـز إنتاج الأسـلحة وتخريبهـا، فحص ترسـانة الأسـلحة الكيميائيـة وتدميرهـا، وبالمقابـل إيقـاف شـنّ الضربـة الأمريكية على نظام الأسـد [1].

هنـا يظهـر أنّ التدخـل السـياسي الـروسي في الملـف السـوري يرتكـز عـلى أسـاس الحفـاظ عـلى نظام الأسـد، وكسـب التأييـد الـدولي لـه، وتعطيـل أي قـرار مـن المنظـمات الدوليـة، يمكـن أن يصـدر ضدّه.

2. **التدخـل العسـكري،** جلبـت روسـيا قـوات متنوعـة بحريـة وجويـة وبريـة إلى سـوريا. إذ تمثّـل القوة الجويـة المنتـشرة في سـوريا قـوة مركبـة، يصـل فيهـا عـدد الطائـرات المقاتلـة إلى 34 طائـرة، منهـا طائـرات بنـماذج متطـوّرة، كالمقاتـلات مـن طـراز "سـو – 30 أس أم / فلانكر – سي" والمطـاردات من طـراز "سـو 34 / فولبـاك" و 12 مروحيـة هجوميـة مـن طـراز "مـي – 24 هاينـد" متاحـة لعمليـات القصـف ومروحيـات نقـل من طراز "مـي 8/ هيب" لمهمات البحـث والإنقاذ القتالية، وهنالك سـلاح الاسـتخبارات الجوي طائرات بدون طيار وجامع اسـتخبارات الإشـارات "سـيغينت" من طراز "آي أل -22/ كـوت".

أمّا القوات البرية الروسـية التي انتشرت في سـوريا فتشـمل كتيبة مشـاة بحرية معزّزة من لواء مشـاة البحريـة الــ 810، مـع ناقـلات الجنـد المصفحـة مـن طـراز "بي تي آر – 80"، ودبابـات القتـال مـن طراز "تي – 90" ومدفعيـة الميـدان، وهنالـك أيضـاً صواريـخ أرض جو من طـراز "أس آي – 22 غرايهاد" للدفاع الجـوي، وأنظمـة الحـرب الإلكترونيـة والوحدات البرية العاملة قبالة السـاحل السـوري .

كما يوجد مراكز للعمليات المشـتركة بين روسـيا وسـوريا في "مطار باسـل الأسـد الدولي". في محافظة اللاذقيـة، ومركـز عمليـات مشـترك بـين روسـيا وإيـران في دمشـق، ومركـز اسـتخبارات بـين روسـيا والعراق وسـوريا وإيـران [2].

أمّـا مهـام هـذه القـوات الروسـية في سـوريا فإنهـا تتمثّـل بدعـم قـوات النظـام الجويـة في عمليـات القصـف الجـوي عـلى مواقـع المعارضـة السـورية، وتزويد القـوات الروسـية ومناطق النظـام بالدفاع الجـوي بواسـطة نظـام صواريـخ "أس أي – 22"، والمشـاركة في المعـارك القتاليـة البريـة الدفاعيـة والهجوميـة، وتقديـم الاستشـارات وتدريـب قـوات النظـام العسـكرية [3].

---

1 أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 11-10 .

2 جيفري وايت، استراتيجية روسيا العسكرية في سوريا تتضح مع انخراط قواتها في القتال، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russiasmilitarystrategyin-syria-becoming-clearer-as-its-forces-engage-in (16/11/2015)

3 جيفري وايت، روسيا في سوريا (الجزء 2): التداعيات العسكرية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/russiainsyriapart2militaryimplications (16/11/2015)

ثالثاً : تحدّيات التدخل الروسي

أهم التحديات التي تواجه التدخل الروسي في سوريا تتمثل بـــ :

1. عـدم وجـود تصـوّر متكامـل يوضـح الالتزامـات والغايـات المبتغـاة مـن المبـادرات السياسـية والدبلوماسـية الروسـية، التـي تخـصّ الشـأن السـوري، وكذلـك أدوات تنفيذهـا وحدودهـا الزمنيـة، فضـلاً عـن التجاهـل الـروسي لعدد من معطيات المشـهد السـوري الداخلي، ولاسـيما المتصلة بتعاطي الفصائـل المعارضـة مـع هـذه المبادرات والتحـركات ومدى إمكانيـة تطويعهم في طرح رؤى ووسـائل معالجـة القضيـة السـورية [1]؛ مـا يشـكّل تحديـاً يحـول دون نجـاح المبـادرات والتحـركات الروسـية، ويجعـل تطبيقهـا صعبـاً .

2. رفـض أغلـب الأطـراف الداخليـة والإقليميـة والدوليـة؛ للتدخـل الـروسي في سـوريا؛ كونه يتسـبّب في إفـراغ بيانـات جنيـف الثلاثـة مـن مضمونها عبر اسـتبدالها بإطـار "تسـوية"، لا يلبّي الحـدّ الأدنى من تلـك المطالـب، وفي مقدّمتهـا تنحّـي بشـار الأسـد عـن السـلطة [2].

3. التكلفـة الاقتصاديـة العاليـة للتدخـل الـروسي في سـوريا، إلى جانـب تواجدهـا في شـبه جزيـرة القرم، وانتشـارها في دول آسـيا الوسـطى، والتوتـرات الأمنيـة مـع الغـرب وحلـف شـمال الأطلـسي، والعزلـة الدوليـة، وهبـوط أسـعار النفـط، وتراجـع قيمـة الروبـل، وزيـادة معـدّلات التضخـم، وارتفاع أسـعار المواد الغذائية بنسـبة 30% ، إذ أنفقت روسـيا ضعف ميزانيتها العسـكرية لعام 2015م، وما يسـببه ذلـك مـن تأثـير عـلى النمـو الاقتصـادي وباقـي القطاعات الأخـرى [3].

4. أصبـح الـرأي العـام الـروسي أكـثر حساسـية تجـاه وقـوع الإصابـات والخسـائر في صفـوف القـوات الروسـية، حتـى أنّ الكرملـين يحـاول إخفـاء هذه الخسـائر؛ فتم الإعلان عن "أنّ الخسـائر العسـكرية هـي مـن أسرار الدولـة"، ولكـن لـن يسـتطيع إخفـاء الجثـث إلى الأبـد [4].

---

1 انظر: معن طلاع، مصدر سبق ذكره، ص11 .

2 وحدة العلاقات السياسية الإقليمية، أولويات مختلفة: كيف تؤثر المبادرة الروسية على جهود تسوية الأزمة السورية؟، التقديرات الإقليمية، العدد 382، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة ، 12 تشرين الثاني 2015)، ص3.

3 انظر: آنا بورشفسكايا، التدخل الروسي في سوريا (الجزء 1): تراجع القدرات العسكرية لن يردع موسكو، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/russiainsyriapartidecliningmilitarycapabilitieswontholdmoscowbac (16/11/2015)

4 فابريس بالونش وآخرون، التصعيد العسكري الروسي في سوريا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/russiasmilitaryescalationinsyria (16/11/2015)

5. قـد تشـكّل السـاحة السـورية مسـتنقعاً يبتلـع القـوات الروسـية، إذا مـا اسـتدرجت إلى معركـة غـير متوقعـة، لاسـيما أنّ هـدف روسـيا في التدخـل هـو دعـم نظـام الأسـد مـن انهيـاره، ودعـم تسـوية تضمـن بقـاءه، واسـتعادة بعـض المواقـع الاسـتراتيجية مـن المعارضـة، بينـما يحـاول النظـام وحلفاؤه جـرّ القوات الروسـية إلى معارك اسـتعادة السـيطرة على المناطـق الواقعة تحت سـيطرة المعارضة، في ظـلّ عـدم امتـلاك روسـيا للموارد اللازمـة؛ لخوض حرب اسـتنزاف طويلة في المناطق السـورية، وعدم امتـلاك نظـام الأسـد للقـوى البشريـة الكافيـة للقيـام بذلك[1].

رابعاً : التداعيات المختلفة

مختلـف تجـارب التدخـل في أي قضيـة كانت غـير مضمونة النتائج؛ ففي السياسـة "حسـابات الحقل كثيراً ما تختلـف عـن حسـابات البيـدر"؛ وليـس التدخل الروسي في سـوريا ببعيد عن هـذا، فهنالك تداعيـات مختلفة لهذا التدخـل أهمّها :

1. **التداعيات على المستوى الروسي،** وهي :

أ. إمكانيـة توريطهـا في سـوريا، ويعيـد هـذا الأمـر سـيناريو أفغانسـتان، ومن المتوقـع أن تخضّ الولايـات المتحـدة والقـوى الدوليـة النظـر عـن هـذا التدخـل، والسـماح لتوافـد المقاتلـين الإسـلاميين مـن مختلـف الدول؛ لمحاربـة الروس الذين أثار تدخلهم إلى جانب الأسـد مشـاعر مختلـف الحـركات الإسـلامية[2]، لاسـيما إذا عرفنا أنّ التدخل العسـكري الروسي لم يحقّق شـيئاً لحـدّ الآن، وهنالـك خسـائر في صفـوف قواتـه، أشـارت إليهـا تقاريـر دوليـة عديـدة، تحـاول روسـيا إخفـاء حجمها.

ب. يمكـن أن تدفـع هـذه الأحـداث بالحـركات الجهاديـة إلى جلب المعركة إلى قلب روسـيا وشـمال القوقـاز وآسـيا الوسـطى، ومـن ثـمّ قد تسـوء الأمور أكـثر في الداخل الـروسي[3]، لاسـيما أنّ هناك مـا بـين 2400 – 3500 مقاتـل، من أصول روسـية وشيشـانية في سـوريا؛ ممّا يجعل روسـيا هدفاً لهـم، في حـال عودتهـم إلى أراضيهـم، ومـا يمثلـه ذلـك من مخاطـر تهدّد الأمـن القومي الـروسي[4].

---

1 عزة هاشم (إعداد)، مصدر سبق ذكره .

2 انظر: عبدالعليم محمد، التدخل الروسي المقدس : فرص ومخاطر، المركز العربي للبحوث والدراسات :

http://www.acrseg.org/39485 (17/11/2015)

3 مجموعة خبراء، مخاطر ممتدة : لماذا تحتاج روسيا إلى الخروج من سوريا؟، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية :

http://www.rcssmideast.org/ErrorPage.aspx?aspxerrorpath=/Article/4052/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%C2%AD%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC%C2%AD%D8%B1%%E2%80%A6 (16/11/2015)

4 انظر: عبدالعليم محمد، مصدر سبق ذكره.

ت. تزايد أعداد الجنود المسلمين في القوات المسلحة الروسية وإثارة مشاعرهم، يزيد في إمكانية عدم استجابة هذه القوات لقرارات موسكو في شمال القوقاز، ومناطق تواجد المسلمين[1].

ث. في ظلّ المتغيرات الإقليمية المتسارعة والتدخل الروسي في سوريا، يتمّ إعادة تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين؛ الأمر الذي سيؤثر حتماً في السياسة الروسية وتحالفاتها، وهذا يشكّل في حدّ ذاته تحدياً مهمّاً، يواجه المصالح الروسية في المنطقة[2].

2. **التداعيات على المستوى السوري**، وهي :

أ. زاد التدخل الروسي في تعقيد تسوية الصراع الداخلي في سوريا؛ بسبب تشابك مصالح روسيا مع المصالح الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع؛ ممّا تسبّب في إعاقة التوصل إلى اتفاق الحدّ الأدنى بين الأطراف الداخلية المتصارعة في سوريا[3].

ب. يزيد الانحياز الروسي إلى جانب النظام من تعقيدات الوضع الداخلي، والتسوية التي يهدف إليها الروس هي تسوية بين نظام الأسد وقوى قريبة منه أو ممّن صنعه[4] وعدّت فصائل المعارضة بأنهم جماعات إرهابية، وهم أعداء لها، ولم تفرّق الضربات الجوية الروسية بين فصائل المعارضة، سواء كانت توجهاتها وطنية أو علمانية أو إسلامية[5].

ت. تسبّبت الاستهدافات الروسية في وقوع مئات الضحايا من المدنيين، وتدمير المساكن، وما تبقى من بُنىً تحتية في المناطق التي تسيطر عليها قوى المعارضة السورية .

ث. إطالة أمد الصراع، بوقوف الروس إلى جانب نظام الأسد، ورفضهم أي ضغوطات إقليمية أو دولية أو أممية ضّده؛ ممّا جعله يفرط باستخدام القوة- ضد المدنيين- فكانت الحصيلة آلافاً من القتلى، وملايين من النازحين والمهاجرين.

---

1 آنا بورشفسكايا، التدخل الروسي في سوريا (الجزء 1): تراجع القدرات العسكرية لن يردع موسكو، مصدر سبق ذكره.

2 نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة .. السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1846.aspx (17/11/2015)

3 وحدة التحوّلات الداخلية الإقليمية، انخراط متصاعد: كيف تحوّلت القوى الدولية ل"فاعلين إقليميين" في الصراعات الداخلية؟، التقديرات الإقليمية، العدد 384، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 16 تشرين الثاني 2015)، ص4.

4 وحدة تحليل السياسات، التحرّك الدبلوماسي الروسي: البحث عن تحسين الصورة وتأهيل الحليف، في الوقت الضائع، تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني 2015)، ص5.

5 أسامة أبو ارشيد، التدخل العسكري الروسي في سورية وتحدياته أميركياً، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني 2015)، ص5.

3. **التداعيات على المستوى الخليجي والعربي**، وهي :

أ. يزيد التدخل الروسي إلى جانب القوات الإيرانية في سوريا في تقوية الطرف الإيراني سياسياً وعسكرياً، ويجعل الساحة السورية تحت هيمنة النفوذ الإيراني، مّما يخدم الأهداف الروسية والإيرانية الاستراتيجية والاقتصادية -على حساب مصالح وأهداف الدول الخليجية والعربية في المنطقة-[1].

ب. أظهر التدخل الروسي في سوريا انقساماً خليجياً وعربياً إزاءه، عندما أيّدت مصر والعراق هذا التدخل، وأحجمت الإمارات والأردن عن التنديد به، وغابت عن بيان الدول السبع التي رفضت التدخل الروسي؛ بالرغم من كونهما عضوين في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة – داعش[2] ، بينما نجد دولاً كالسعودية وقطر عارضتا هذا التدخل، وما يعنيه ذلك من تأثير سلبي على العلاقات العربية – العربية.

ت. أنشأت روسيا مراكز للتنسيق الاستخباري، مع كل من العراق وإيران وسوريا، وهذا الأمر يثير الريبة في حقيقة النوايا الروسية تجاه المنطقة، ولاسيما الأمن في دول الخليج العربي[3].

ث. أنّ عدم حسم القضية السورية- الذي ساهم في إعاقته التدخل الروسي- يعني المزيد من تأثيرات الوضع السوري على دول المنطقة، ولاسيما تركيا والأردن - في مجال زيادة أعباء اللاجئين السوريين، وفي العراق ولبنان زيادة امتداد التأثيرات السياسية والطائفية والتداعيات الأمنية، والانعكاسات الاقتصادية، وزيادة عدم الاستقرار[(4)].

خلاصة القول إنّ التدخل الروسي في سوريا جاء بناءً على مصالح بحتة بعيداً عن أي مبادئ أخلاقية أو إيديولوجياً، واستغلالاً للورقة السورية، في ملفات روسيا الإقليمية والدولية، ولتصفية حساباتها مع القوى المنافسة بمغامرة؛ من أجل ترسيخ النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تعقيدات القضية السورية، وتداخل أطرافها، يضع أمام المغامرة الروسية تحديات جمّة، قد لا تتمكن روسيا من تدارك تأثيراتها، ولن تجعل منها نزهة للروس سرعان ما يستمتعون بتحقيق أهدافهم ويرحلون، وإنما قد يصيبهم ما أصابهم في تجارب سابقة، وليست أفغانستان عنهم ببعيد.

---

1 هاجر محمد أحمد ، مصدر سبق ذكره.

2 مركز الجزيرة للدراسات، الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات، مصدر سبق ذكره ، ص6 .

3 ما أهداف التدخل الروسي في سوريا؟، BBC عربي :

http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/10/151005_comments_syria_russia_military (17/11/2015)

4 سام منسي، في مقاربة التدخل الروسي في سورية، صحيفة الحياة، 12 تشرين الثاني 2015.

إلى جانـب ذلـك فإنـه بالرغم من إعلان روسـيا، بضرورة التسـوية السياسـية للأزمة السـورية، بيـد أنها كانت الداعم الأسـاس لنظام الأسـد الذي اسـتخدم الآلة العسـكرية الروسـية، بشـكلٍ مفرطٍ ضد الشـعب السـوري، وبالرغـم مـن المعارضـة الروسـية لأي تدخـل في الشـأن السـوري إلّا أنهـا أصبحـت ربمـا أكثر دولـة تتدخل إلى جانب إيران عسـكرياً وسياسـياً في سـوريا؛ لدعم نظام الأسـد.

ملف العدد

التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي والرؤى المستقبلية

تقديم الملف

الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: وجهة نظر اقتصادية.
توماس جرينز وبارى ك. جودوين

هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفّر فرص عمل لمواطنيه؟
الدكتور يارمو كوتيلين

التنمية الاقتصاديّة الخليجيّة: توصيات بناءً على أزمة الدَّيْن اليونانيّة.
الدكتور عمر العبيدلي

تقديم الملف

نشأ مجلس التعاون الخليجي عام 1981م ككتلة وكتنظيم إقليمي ودولي جمع دول الخليج الستة (سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية)، واستدعى قيام المجلس وجود عوامل مهمة؛ مثل: التشابه الاجتماعي في العادات والتقاليد واللغة، والتشابه الاقتصادي في الموارد والإنتاج والبيئة والقرب الجغرافي، وكذلك التشابه السياسي (الأنظمة الملكية). ويهدف المجلس إلى تحقيق ترابط شامل بين دُولِه، ثم الوصول إلى الوحدة فيما بينها في مختلف المجالات، حيث جاء في المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون أن المجلس يرغب في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبحثية والثقافية والتشريعية والمواصلات، مع وضع أنظمة متماثلة فيما يتعلق بهذه المجالات؛ وبما يخدم الوصول إلى تحقيق الوحدة بين دولها.

تحاول دول الخليج من خلال كيان مجلس التعاون أن تشكل كتلة اقتصادية فاعلة؛ فالتكتل الاقتصادي يتشكل عادة بوجود اقتصادات متفرقة تجتمع تحت إطار أو مجموعة من المبادئ لتكون الأساس في التعامل فيما بينها وبين غيرها من الدول، ودرجات التكامل تبدأ من الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرَّة تُلغى فيها التعرفة الجمركية على السلع والخدمات المتبادلة بين الدول الأعضاء، وإذا تحقق النجاح في تلك المرحلة تنتقل الكتلة إلى مرحلة ثانية؛ تُسَمَّى بالاتحاد الجمركي؛ حيث يكون الاتفاق على فرض تعرفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الكتلة، أما المرحلة الثالثة فتُعرف بالسوق المشتركة؛ حيث يُسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج مثل: - العمل ورأس المال- ضمن الكتلة، وفي المرحلة الرابعة يتم التنسيق الكامل لكافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ويتم خلالها استكمال إنشاء المؤسسات والتشريعات والمعايير الاقتصادية للدخول في المرحلة التالية؛ وهي الوحدة النقدية، ويكون بعدها إصدار العملة الموحدة كتتويج لكافة مراحل الاتحاد الاقتصادي بين تلك الدول المنضوية في الكتلة.

انطلاقاً مما سبق فقد تم تخصيص ملف دورية "دراسات" لهذا العدد حول "**التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع الحالي والرؤى المستقبلية**"، وذلك من خلال ثلاث مساهمات:

المساهمة الأولى بقلم تومس جرينز وبارى ك. جودوين، حيث تناولا موضوع الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: من وجهة نظر اقتصادية.

أما **المساهمة الثانية** فقدمها الدكتور يارمو كوتيلين، تحدث حول هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفّر فرص عمل لمواطنيه؟

بينما تناولت **المساهمة الثالثة**: والتي قدمها الدكتور عمر العبيدلي حول التنمية الاقتصاديّة الخليجيّة: توصيات بناءً على أزمة الدَّيْن اليونانيّة.

الغذاء والمياه والتجارة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي: وجهة نظر اقتصادية

توماس جرينيس [1] وباري ك. جودوين [2]

يشكّل مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى يطلق عليه "مجلس التعاون الخليجى" اتحاداً اقتصادياً وسياسياً يضمّ دولاً ستّاً هي مملكة البحرين، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتتمتع المنطقة بالعديد من المميزات الجغرافية، الثقافية والاقتصادية الفريدة. وعلى وجه الخصوص، فإنّ معظم البلدان فى الاتحاد منتجة للطاقة، وبالتالى لديها اقتصادات تعتمد بشكل كبير على تصدير الطاقة لجميع أنحاء العالم. إلا أنه يعاب على هذه البلدان بيئتها القاحلة جدّاً ذات الموارد الزراعية والتربة الفقيرة لإنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية. وتمثّل المياه مورداً ثميناً فى المنطقة، كما أنّ نقص المياه يلعب دوراً هاماً فى استدامة توفير المواد الغذائية ونوعية الحياة بشكل عام. ومهّما لا شك فيه إنّ مثل هذه المشاكل ليست فريدة من نوعها فى المنطقة. فنجد أنّ نقص المياه والاعتماد على مصادر الغذاء الدولية المستوردة يعدّ من الأمور الشائكة التى تسبّب قلقاً للعديد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

دول الخليج لديها هبات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي التي ساهمت في ارتفاع دخل الفرد الواحد. وتختلف حصة الفرد للناتج المحلي الإجمالي (2013) فى كل بلد عن الأخرى، فمثلاً تبلغ حصة الفرد للناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر حوالى (128530 دولاراً أمريكيّاً)، (بينما الكويت 88170 دولاراً أمريكيّاً)، الإمارات العربية المتحدة حوالى (59890 دولاراً أمريكيّاً)، و حوالى (53640 دولاراً أمريكيّاً) فى المملكة العربية السعودية، ثم عمان حوالى (52780 دولاراً أمريكيّاً)، وأخيراً البحرين حوالى (35760 دولاراً أمريكيّاً).

الصادرات:

تواجه بلدان المنطقة مشكلة طويلة الأجل، تتمثل في احتمالية نفاد الاحتياطات النفطية أو مع قلّة الاكتشافات من ناحية استهلاك الطاقة؛ للحدّ من الطلب على منتجاتها بشكل دائم. كما تواجه أيضاً إشكاليات قصيرة الأجل تتعلق بالتقلّبات الكبيرة فى أسعار الطاقة.

1 أستاذ متقاعد، كلية بول للإدارة، جامعة ولاية نورث كارولاينا، الولايات المتحدة الأمريكية
2 أستاذ كرسي الدكتور ويليام نيل رينولدز، قسم الاقتصاد، جامعة ولاية نورث كارولاينا، الولايات المتحدة الأمريكية

السعر الحقيقي للنفط الخام المستورد (مارس 2001-بالدولار الأمريكيَ)

Real Imported Crude Oil Prices (March 2015 dollars)

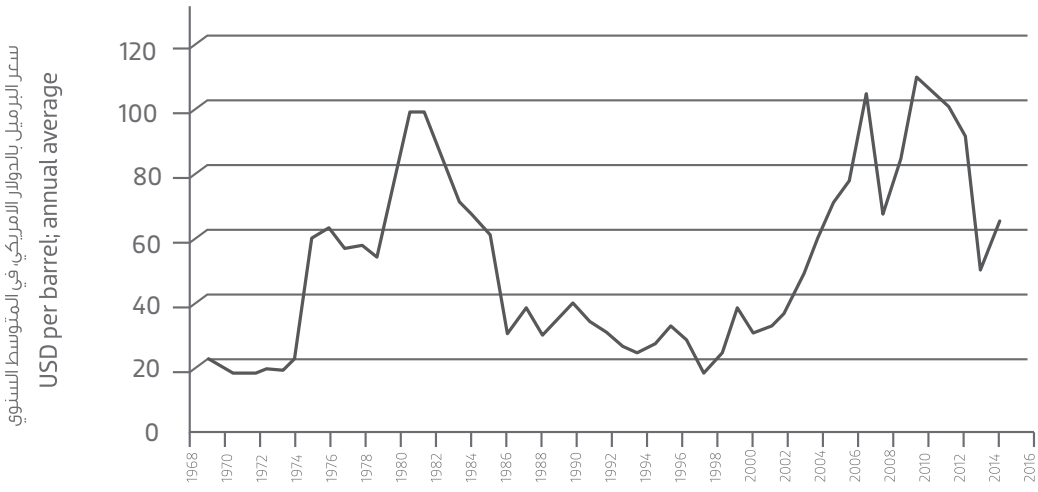

Source: U.S. Energy Information Administration

المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية

بلغ السعر الحقيقي للنفط (متوسط السعر السنوي للواردات إلى الولايات المتحدة) حوالى 100$ للبرميل في 1980 و 2012، ولكنه سجّل معدلاً أقل من ذلك قبل عام 1973 و 1998، حيث بلغ حوالى 20$. وشهد سعر النفط انخفاضاً ملحوظاً فى الآونة الأخيرة من 100$ في عام 2012 إلى حوالي 50$ للبرميل الواحد في نهاية 2014. وهناك اهتمام كبير فى معرفة متى ستستقر الأسعار على هذه المستويات المنخفضة الحالية، ولكن التوقعات حول أسعار النفط معروفة بعدم الدقة (Kilian and Baumeister). حيث قام فريق من الخبراء بتكليف من صحيفة وول ستريت "Wall Street"بالتنبّؤ بوصول أسعار النفط فى نهاية عام 2014 إلى 100$ للبرميل، ولكن أسعار النفط الفعلية جاءت غير ذلك، حيث بلغت حوالى 50$. كما قدّم فريق آخر مستقل بتكليف من صحيفة فاينانشال تايمز "Financial Times" توقعات غير صحيحة بأنّ السعر سيصل إلى 50$ فى ديسمبر عام 2014. لذا، فإنّ الوقت وحده هو الكفيل بإخبارنا بالأسعار المستقبلية، ولكن بعد التراجع الحاد من 100$ فى 1980 إلى أقل من 40$ فى 1986، فإنّ الأسعار لم تتخطَّ 40$ مرّة أخرى حتى عام 2004. استخدم دانيال يرغين (Daniel Yergin) (1991) تعبير الدكتور جون روكفلر "التعرّق الأعظم" للإشارة إلى الرجوع لهذه الفترة الطويلة لانخفاض الأسعار. هل سيشهد العقد أو العقدان القادمان حلقة أخرى من "التعرّق الأعظم" للدول المنتجة للنفط؟

كان لهبوط الأسعار فى الآونة الأخيرة تأثيرٌ سلبيٌّ على دخل الدول المصدّرة للنفط الخام، وهذا هو جزءٌ من النمط التاريخي لعدم استقرار الأسعار؛ فقد ظهرت أسعار صادمة للنفط فى 1973 – 1974، و 1979 – 1980، و1985 – 1986 و2014 – 2015 (يرغين 1991). إنّ انخفاض الأسعار خلال الفترة 2014 – 2015 سيكون له أثرٌ سلبيّ كبيرٌ على الإيرادات الفعليّة للبلدان المصدرة للنفط الخام، ويذكّرنا ذلك بما خلّفه انخفاض الأسعار من عواقب وخيمة على إجمالى الناتج المحليّ للفرد السعوديّ خلال الفترة 1987 – 1980، عندما انخفض الدخل الحقيقى للفرد السعوديّ من 54.500 $ إلى 31.000 $ للشخص الواحد فى السنة. وإنّ فترة الانخفاض الطويلة التى شهدتها أسعار النفط أضرّت جميع الدول المصدّرة للنفط ، وقد تكون أسهمت فى تفكّك الاتحاد السوفييتيّ (Grennes and Strazds, Yergin 1991, Das). ونتجت تقلّبات أسعار النفط التاريخية الناجمة عن التأخّر فى الإنتاج بالأسعار السابقة، انخفاض الأسعار فى فترة الثمانينيات استجابة للاحتياطيات المكتشفة حديثاً وزيادة الإنتاج في بحر الشمال وألاسكا والمكسيك والتي تعد من الدول التى تأخرت فى التعامل مع ارتفاع الأسعار التى بلغت ذروتها فى 1980 (يرغين 1991، 2014). ومن ثمّ، فإنّ "ثورة النفط الصخريّ" الأخيرة في الولايات المتحدة يمكن أن تفسّر على أنّها ردّ فعل متأخر على ارتفاع الأسعار منذ عام 2002.

أسعار النفط في المستقبل:

يتوقّع خبراء النفط حدوث زيادة معتدلة فى أسعار النفط في عام 2015؛ فقد أشار استطلاع الرأي الذى أجرته رويترز "Reuters" لحوالى 34 من الخبراء فى مجال الطاقة إلى وصول سعر النفط الخام برنت إلى 59$، و 54$ لخام غرب تكساس لمتوسط عام 2015. وستشهد أسعار العقود الآجلة للنفط الخام زيادة أسعار متواضعة فى العام المقبل. فقد بلغ سعر النفط فى العقد الذى أبرمته بورصة نيويورك التجارية فى 30 مارس 2015 بشأن نفط غرب تكساس المتوسط حوالى 57$ للتسليم في مارس 2016. ومع ذلك، فإن حجم الأخطاء الأخيرة لا يوحي بالثقة الكبيرة في هذه التوقعات، وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في انخفاض الأسعار لفترة طويلة فى عام 2015 وما بعده.

أولاً: ثورة النفط الصخريّ التى أدّت إلى زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام من 5 ملايين برميل يومياً خلال السنوات الثلاث المنتهية في 2008 إلى 9 ملايين برميل يومياً في نهاية عام 2014. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار في أوائل عام 2015، فقد حقّق إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية رقماً قياسياً بلغ 9.4 مليون برميل يومياً في أبريل 2015 (U.S. Department of Energy). وبلغ التكسير الهيدروليكى "fracking" للنفط الصخري وغيره من أساليب الإنتاج غير التقليدية الأخرى حوالى 4% من الإنتاج العالميّ فى 2015، ولكنه تخطّى الآن 10%، وهناك تكهّنات أن يرتفع إلى 15% بحلول عام 2017 (Economist 2015b)، واستجابة لانخفاض الأسعار، فقد قام المشغّلون بتخفيض عدد حفّارات التكسير

الهيدروليكيّ التى تعمل حالياً، ولكنهم قاموا بسدّ العديد من الآبار المثمرة، ويتمّ تجهيزها؛ لزيادة الضخّ عند ارتفاع الأسعار. وقامت الشركات الصغرى (المنقّبون) بالهيمنة على عملية التكسير بدلاً من منتجي النفط الرئيسيين، وما قاموا به زاد من الاستجابة قصيرة الأجل للتغيرات في الأسعار.

وتوقّعت وكالة الطاقة الدولية أنّ إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيتجاوز الانتاج السعودي بحلول عام 2020 (Bloomberg). وهناك نقطة ذات صلة، وهي أنّ الزيادات الكبيرة في الإنتاج التي تمّ إضافتها إلى المخزون لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، والطلب المتقلّص على المخزون سيضيف إلى الوضع الحاليّ للإمدادات، ويسهم فى انخفاض أسعار النفط، والمخزونات الأخيرة للخام الأمريكيّ تعدّ هى الأكبر منذ الثلاثينيات من القرن الماضي (WSJ) Wall Street)). كما يمكن إضافة النفط الخام الأمريكيّ إلى الإمدادات العالمية كالشركات الأمريكية التى وجدت ثغرات في الحظر المفروض على صادرات النفط الخام منذ السبعينيات، وهناك زيادة فى الدعم السياسيّ لإلغاء الحظر المفروض على الصادرات الأمريكية (WSJ) Wall Street) 2014). وقد أدّى الحظر المفروض على تصدير النفط الخام إلى ارتفاع أسعار البرنت الخام بشكل كبير عن أسعار خام غرب تكساس (حوالي 5 $ للبرميل في أبريل عام 2015) عمّا هو متعارف عليه فى فروق الأسعار بينهما.

وقد ساهمت استجابة المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة في انخفاض أسعار وفرة النفط العالمية. وقد صرّح وزير النفط السعودي، علي النعيمي، أنّ شركة أرامكو، شركة النفط الوطنية السعودية، لن ترتكب نفس الخطأ الذى ارتكبته فى الثمانينات عندما خفّضت الإنتاج؛ أملاً فى دعم وتعزيز الأسعار. وأضاف إنّ "المملكة العربية السعودية خفّضت الإنتاج فى الثمانينيّات لدعم الأسعار. وكنت مسؤولاً عن الإنتاج في أرامكو في ذلك الوقت، ورأيت كيف انخفضت الأسعار، ومن ثمّ فقدنا كلّاً من الإنتاج والأسعار فى نفس الوقت. وقد تعلّمنا من هذا الخطأ" (Bloomberg). اتفق معظم أعضاء أوبك الآخرين على الامتناع عن تخفيض الإنتاج، وقال السيد النعيمي إنّ المملكة العربية السعودية لن تخفّض إنتاجها ما لم يتفق عليه الأعضاء وبتخفيض مماثل. ومع ذلك، يبدو أنّ الانضباط داخل أوبك فى طريقه إلى التآكل. ودعا الأعضاء الأضعف - مثل فنزويلا - بقوّة إلى خفض إنتاج أوبك، وإيران التى تمّ خفض صادرات النفط الخاصة بها إلى النصف نتيجة للعقوبات المفروضة عليها، هي أيضاً من الدول التى نادت بخفض الإنتاج (يرغين 2015). وفي العراق وليبيا، فقد قللت الحروب الأهلية من سيطرة الحكومات الوطنية على كمية إنتاج النفط وصادراته.

ومن المرجّح أن يؤدّي الإصلاح الاقتصادى فى المكسيك إلى زيادة صافى إمدادات النفط فى المستقبل. وتعدّ المكسيك من الدول المصدّرة للنفط التى شهدت تراجعاً فى الإنتاج وارتفاعاً في الاستهلاك المحلي، ممّا أطلق توقّعات بأن تصبح من مستوردي النفط فى المستقبل في حالة غياب إصلاحات اقتصادية. إلّا أنّ الإصلاحات الحكومية الرئيسية الأخيرة أدّت الى تحسين آفاق المستقبل للاستكشاف والإنتاج في المكسيك.

وقد اقترحت حكومة الرئيس إنريكي بينا نييتو "Enrique Pena Nieto" استحداث تغيير فى دستور المكسيك؛ للسماح لبعض شركات القطاع الخاص بالمشاركة في قطاع الطاقة، وتمّ بالفعل التوقيع على بعض عقود إجراء مشروعات مشتركة مع شركة Petroleos Mexicanos (Pemex) التى سبق احتكارها للدولة فى هذا القطاع. ومن المرجّح أن يساهم أثر الإصلاح فى جعل المكسيك دولة من أكبر الدول المصدّرة للنفط ، أو يجعلها أصغر مستوردٍ للنفط الخام عمّا كانت عليه من قبل.

هناك عامل آخر يسهم فى انخفاض أسعار النفط في المستقبل، ألا وهو تطوير سوق عالميّ أكثر تكاملاً للغاز الطبيعي. ومن المعروف أنّ التجارة في الغاز الطبيعي محدودة بسبب الاعتماد على خطوط أنابيب الغاز الإقليمية. ونتيجة لذلك، تمتعت روسيا باحتكار السلطة الإقليمية بشكل كبير؛ باعتبارها مصدّراً للغاز إلى أوروبا الشرقية والوسطى. ومع ذلك، فإنّ تطوير الغاز الطبيعى المسال (LNG) جعل الغاز الطبيعى بديلاً أقرب للنفط الخام عبر السماح بتصديره دولياً لمسافات أطول. وقد حقّقت الشركات الأمريكية استثمارات كبيرة لاكتساب القدرة على تصدير الغاز الطبيعي المسال. واعتمدت إدارة أوباما بالفعل إنشاء محطات لتصدير الغاز الطبيعى المسال، بما فى ذلك منشأ "Sabine Pass" للغاز المسال فى "Cameron Parish, Louisiana" ومن المتوقع أن يبدأ التصدير فى وقت لاحق من عام 2015. وهناك سوقٌ كبيرٌ ومتنامن "للغاز الطبيعى المسال" فى آسيا، ودفعت الربحيّة المحتملة شركة "Royal Dutch Shell" إلى شراء مجموعة "BG Group PLC" بحوالى 70 مليار دولار؛ ممّا قد يجعل "Royal Dutch Shell" المنتج والمصدّر للغاز الطبيعى المسال المهيمن على مستوى العالم.. وقد أبرمت شركة " BG Group" اتفاقية طويلة الأجل مع شركة شينير لتصدير الغاز الطبيعي المسال من محطة لويزيانا التابعة لها. كما سعت بعض الدول الأوروبية لخفض اعتمادها على واردات الغاز الطبيعي من روسيا، من خلال الحصول على مرفأ استيراد الغاز الطبيعي المسال. وتلقت دولة "ليتوانيا" أولى وارداتها من الغاز الطبيعى المسال من شركة Norway's Statoil النرويجية من محطة "Klaipeda " الجديدة التابعة لها في أكتوبر 2014 (New York Times). أمّا دولة "بولندا" فهي بصدد استكمال إنشاء محطة الغاز الطبيعي المسال الجديدة في ميناء بحر البلطيق من سوينوجسس " Swinoujscie".

هناك تزايدٌ ملحوظٌ أيضاً فى إمكانية زيادة المنافسة على الغاز الطبيعي في السوق الأوروبية. وهناك طعن مقدّم من الاتحاد الأوروبي ضدّ القوة الاحتكارية الإقليمية الروسية (Wall Street Journal 2015c)؛ حيث وجهت وكالة مكافحة الاحتكار بالاتحاد الأوروبى اتهاماً للشركة الروسية " Gazprom" بقيامها بممارسات لا تنافسية. وهى متهمة باستخدام التمييز السعريّ ضد مختلف أعضاء الاتحاد الأوروبي، حيث تقوم بتخصيص أعلى الأسعار للدول المجاورة التى لا يتسنى لها الوصول إلى خطوط الأنابيب البديلة "إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا وبلغاريا". وقد اتهم مسؤولون فى الاتحاد الأوروبى " Gazprom" بمحاولة تعزيز سلطتها من التمييز السعري من خلال إبرام العقود التي تحظر إعادة تصدير الغاز إلى دول أخرى، والتي تحدّ من الوصول إلى خطوط أنابيب أخرى.

إنّ شبح تغيّر المناخ قد يكون له تأثيرٌ هامٌّ أيضاً على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى. حيث تعانى المنطقة بالفعل من الظروف البيئية القاسية التي تحدّ من إنتاج الغذاء وتوافر المياه. وعلى الرغم من أنّ هناك القليل من الاتفاقيات بشأن الطبيعة المحدّدة لتغيّر المناخ، إلا أنّ هناك اعتقاداً سائداً بأنّ المناطق التي تعاني من ظروف النمو القاحلة وفقر موارد التربة والمياه من المرجّح أن تواجه تحدّيات أكبر؛ نتيجة لتغيّر المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه على الرغم من أنّ الجهود الدولية الموحّدة لا تزال بعيدة المنال، إلّا أنّ العديد من البلدان تطالب بالتحوّل من السعى للحصول على مصادر الطاقة إلى الحصول على موارد ذات كثافة كربونية أقلّ. هذا قد يكون مؤشّراً على حدوث تغيرات في الطلب المستقبلي على الموارد النفطية وخسارة أخرى فى إيرادات التصدير على المدى الطويل.

صندوق الثروة السيادية:

إنّ استنفاد الوقود الأحفوريّ يشير إلى الحصول على إيرادات أقلّ من الطاقة فى المستقبل. ويمكن استخدام صندوق الثروة السيادية للحفاظ على الدخل المرتفع حالياً، والاستثمار في الأصول المالية، واستخدام بعض الأرباح لكي تضاف إلى الدخل في المستقبل. وأفضل مثال على ذلك وبشكل فعّال "الصندوق النرويجي للثروة السيادية" Norwegian Sovereign Wealth Fund, وغيره (Caner and Grennes). ويمكن أن يستخدم الصندوق ذاته فى الحدّ من تقلّبات الدخل على المدى القصير الناتجة عن أسعار الطاقة المتقلّبة. فقد يضيف الصندوق إلى أصوله عندما تكون أسعار الطاقة مرتفعة، بينما قد يبيع أصوله عندما تكون أسعار الطاقة منخفضة.

يمكن القول إنّ المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لديها بالفعل صناديق الثروة السيادية، ويمكن للمملكة العربية السعودية تجنّب التقلبات قصيرة المدى فى إيرادات الطاقة والاستنفاد طويل الأجل من خلال تنويع إنتاجها. وتعدّ دبي من الدول التى اتبعت بالفعل سياسة التنويع، حيث أصبحت مركزاً تجارياً إقليمياً يستمد 5% من إيرادته فقط من النفط. وثمة قضية رئيسية هنا وهى عما إذا كان المسؤولون الحكوميون سيقومون بتنفيذ سياسة التنويع بشكل فوقي بقيادة ممثّلي الحكومة أو بشكل تحتي عن طريق تجارب شركات عديدة منفردة تعمل باستقلال؟

الواردات:

تعاني دول مجلس التعاون الخليجى من ندرة إمدادات المياه والتربة الفقيرة، والظروف المناخية القاسية. هذه القضايا تثير مخاوف كبيرة بشأن الأمن على المدى الطويل للمواد الغذائية والمياه. وقد أدركت الدول الست الأعضاء أيضاً النمو السكاني الكبير. وفيما يتعلّق بكافة دول مجلس التعاون الخليجى،

فإنّ معدّل النمو السكاني السنوي للمواطنين فيها هو 2.3%، في حين إنّ معدّل النمو السكاني السنوي للأجانب هو 9.1%. إنّ النموّ السكاني يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في البحرين، وقطر والإمارات العربية المتحدة. وتواجه المنطقة في الوقت نفسه مخاوف كبيرة تتعلق بتغيّر المناخ على الصعيد العالمي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأوضاع الزراعية السيئة بالفعل في المنطقة.

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على الواردات كمصدر للغذاء. (شهيد ـ أحمد، 2014) أنّ هذه الدول تستورد أكثر من 70% من غذائها. كما أشارا أيضاً إلى أنّ عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية تثير مخاوف كبيرة بشأن الأمن الغذائي؛ بسبب تزايد عدد السكان. وارتفاع عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي يعكس، في جزء كبير منه، وجود قوى عاملة أجنبية كبيرة.

والمياه هي المورد الذى يقيّد معظم الإنتاجية الزراعية فى المنطقة. يلاحظ D'Silva (2011) إنّه يستغرق حوالى 1000 لتر من الماء لإنتاج كيلوغرام واحد من القمح 15,500 لتر من الماء لإنتاج كيلوغرام من اللحم الصالح للأكل. إنّ المنطقة ككل غنيّة بالطاقة؛ وبالتالي تجد أنّ العديد من البلدان تعتمد على تحلية المياه كمصدرٍ للحصول على الماء. وتتطلب الزراعة كميات كبيرة من المياه العذبة، وبالتالى عند حدوث أى نقص فى المياه، يدبّ التوتر والصراع على المياه بين المستخدمين الزراعيين وغير الزراعيين. كما وتعدّ مياه المعالجة مورداً هاماً أيضاً فى الإنتاج الزراعي.

ويتمّ الحصول على معظم المياه المستخدمة (60%) من خلال تحلية مياه البحر، فتحلية المياه تتطلب توافر طاقة كهربائية كبيرة، وتستخدم كميات كبيرة من النفط في المملكة العربية السعودية لتوليد الكهرباء. والمملكة العربية السعودية هي واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، في المقابل يتمتع مستخدمو المياه بالأسعار الأكثر انخفاضاً فى العالم. إنّ المياه المحلّاة تتكلف ما يعادل حوالى 3.20$ لكل قدم مكعب للإنتاج، إلا أن المستخدمين سدّدوا مؤخراً حوالى 0.30$ فقط لكل قدم مكعب (Al Suhaimy). والفرق عبارة عن إعانة للمستخدمين، ومجموع الإعانات للمياه والكهرباء والغاز كلفت مؤخراً 36 ملياراً سنوياً. ولمواجهة هذه الأسعار، يسعى المستخدمون دائماً للحفاظ على ثباتها، وفسّروا الدعم على كونه حقاً رئيسياً مكتسباً. إنّ الطلب المدعم للنفط يستمر فى النمو فى المعدلات في الآونة الأخيرة، وسوف تصبح المملكة العربية السعودية مستورداً خالصاً للنفط خلال عام 2038 وفقا لتقرير "Chatham House" (Wall Street Journal 2015a) ويسهل على الحكومة تبرير الإعانات الكبيرة بأنّ معدّلات الدخل الحقيقيّ عند ارتفاعه تكون أعلى من معدّلاته عند انخفاضه. وبالطبع، هذه الإعانات تقلل من أية حوافز للحفاظ على المياه، وتؤدّي إلى استخدام موارد المياه بطريقة غير فعّالة.

وعلى الرغم من أنّ دول مجلس التعاون الخليجي لديها صعوبة نسبية في إنتاج المنتجات التى تستخدم المياه بشكل مكثّف، فإنّ هناك قلقاً سياسيّاً كبيراً حول الاعتماد المفرط على الواردات الزراعية؛ فقد

منحت حكومة المملكة العربية السعودية إعانات كبيرة لتحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في القمح قبيل عام 2008؛ إذ إنّ سقوط الأمطار يكاد يكون نادراً، في حين يعتمد 100% من إنتاج القمح السعودي على مياه الري، ويستخدم حوالي 84% من المياه لإنتاج المنتجات الزراعية التي يمكن استيرادها من الدول التى تتمتع بوفرة فى المياه. وقام مزارعو القمح بدفع 6 أضعاف سعر القمح المتعارف عليه عالمياً (Economist Intelligence Unit)، وذلك فى محاولة منهم لتحقيق مزيدٍ من الأمن الغذائى. وقد نجحت هذه السياسة في جعل البلاد مكتفية ذاتياً، ولكن بتكلفة عالية وصلت إلى أقصاها فى عام 2008. وصدر مرسوم ملكي عام 2008 ينصّ على أنّ الدعم سينخفض كلّ عام إلى أن يتمّ القضاء عليه فى حصاد العام 2015-2014 (Pipes, USDA 2015, Al Arabiya News).

يتم شراء القمح – عادة- بشكل حصري من قبل وكالة حكومية المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق (Grain Silos and Flour Mills Organization) or (GSFMO) ولتنفيذ هذا المرسوم، أُعلن أنّ المؤسسة العامة لن تشتري مزيداً من القمح من قبل الزراعيين المرخّص لهم (وزارة الزراعة الأمريكية 2015). ونتيجة لذلك، فإنّ المملكة العربية السعودية قد أكملت دورة من التحوّل من الاعتماد الكامل تقريباً على القمح المستورد في عام 1979 إلى الاكتفاء الذاتي في عام 2003، لتعتمد مرّة أخرى اعتماداً كلياً على الواردات فى 2015-2016. انخفض عدد مزارع القمح من 34000 في عام 1993 إلى 6000 في عام 2012.

كما تعدّ المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق Grain Silos and Flour Mills Organization (GSFMO) or الوكيل الحصري للقمح، والزيادة فى وارداتها تعوّض الانخفاض فى الإنتاج المحليّ من القمح. تقوم الوكالة أيضاً ببناء مخزون استراتيجي من احتياطي القمح يعادل نحو ستة أشهر من الاستهلاك السنوي للوقاية من الاضطرابات قصيرة الأجل المحتملة في الأسواق الدولية (وزارة الزراعة الأمريكية 2015). وتمّ استيراد القمح من مصادر عديدة خلال 2013-2014، حيث قامت تسع دول بتوريد ما لا يقلّ عن 1% من واردات السعودية (وزارة الزراعة الأمريكية 2015).

ويشجّع السعر الحالي المنخفض للمياه على إنتاج المحاصيل التى تستهلك كميات كبيرة من الماء. وردّاً على التخلّص التدريجي من إنتاج القمح المدعوم، تحوّل المزارعون إلى إنتاج البرسيم وحشائش السودان اللذين يستهلكان ثلاثة أضعاف المياه التى يستهلكها القمح (وزارة الزراعة الأمريكية 2015). وتؤدّي الإعانة الخاصة بدقيق القمح إلى الاعتماد على صادرات المنتجات التى تستخدم القمح، بما فى ذلك منتجات المعكرونة والباستا. وللعلم فإنّ أسعار الدقيق لم تتغيّر طوال الثلاثة العقود الماضية (وزارة الزراعة الأمريكية)، وهناك أيضاً دعم لاستخدام الذرة لإطعام الدجاج. إنّ الإصلاح السياسى الذى من شأنه رفع أسعار المياه لتعكس بشكل أفضل تكلفة توفير مياه إضافية من شأنه أن يشجّع على إنتاج منتجات أقلّ استهلاكاً للمياه دون فرض ضوابط تندرّج من الأعلى إلى الأسفل، تتعلّق بما يجب إنتاجه

مـن المنتجـات. قام المسـؤولون السـعوديون باسـتخدام تقنيـة مربّعـات المحاصيـل "Crop-Boxes" الموفّرة للميـاه التـي تـمّ اسـتخدامها لأوّل مرّة فى ولايـة كارولينا الشـمالية بالولايات المتحدة الأمريكيـة (News and Observer).

ويمكـن الحصـول عـلى بعـض الأمـن الغـذائي مـن خلال إجـراء مخـزون صغير مـن بعـض المنتجـات الزراعية، كـما يمكـن أخـذ الحيطـة مـن الأزمـات الإقليمية من خـلال تنويع مصـادر الاسـتيراد. ويتمثّل أحـد البدائل في الآونـة الأخـيرة الـذى يهـدف إلى الـشراء والتأجـير طويل الأجل لـلأراضي الزراعيـة فى البلدان الأخرى، لا سـيما في أفريقيـا، كبديـل عـن الـواردات التجاريـة مـن المـواد الغذائيـة. ولكـنّ المشـكلة التـى تعـوق تطبيـق هذه السياسـة هـي أنّ أي أزمـة قـد تحـدّ مـن وصـول دول مجلـس التعـاون الخليجـي إلى الـواردات التجارية من المـواد الغذائيـة، قـد تؤثـر أيضـاً عـلى ترتيبـات إبرام عقـود الإنتـاج فى البلدان الأخـرى. وفى حالة وجـود أزمة غذائيـة تؤثـر عـلى منطقـة واسـعة، يمكـن للبلـدان التـى تقع بهـا الأراضي التـى تم شراؤهـا أن تفـرض حظراً عـلى الصـادرات الغذائيـة. ومـن المسـائل ذات الصلة هي أنـه في كثير من البلـدان (خاصـة في أفريقيا) حيث يقـوم الأجانـب بـشراء الأراضى سـعياً إلى تحقيـق الأمـن الغـذائي، لا يتـمّ إثبات حقـوق الملكيّة بشـكل واضح وقـويّ (Economist 2015)، وقـد أشـار النقّـاد إلى هـذه المعاملات بأنهـا نـوع مـن الاسـتيلاء عـلى الأراضى "land grabs" (Guardian) . ومـن ثـمّ، فـإنّ المشـترين الذيـن يبحثـون عـن زيـادة الأمن الغـذائي، يمكنهم الحصـول عليـه فقـط مـن خـلال حقـوق الملكيـة الضعيفـة التـى يمكـن الطعـن عليهـا فى المسـتقبل، وخاصة خـلال المجاعة.

هنـاك بديـل أقـلّ تكلفـة للإنتـاج المحـلّى المدعـوم أو لامتـلاك أرض أجنبيّـة يتمثـل فى إجـراء جـرد للأصـول الماليـة، ويمكـن اسـتخدام صنـدوق الـثروة السـيادية على حدّ سـواء لتحقيق الاسـتقرار للاسـتهلاك على المدى الطويـل، والحمايـة مـن حـالات الطـوارىء عـلى المـدى القصـير. واسـتخدام صنـدوق الـثروة السـيادية قـد يتطلّـب بعـض الإصلاحـات، ويبـدو هـذا الأمـر واضحـاً ومؤكـداً فيما يخـصّ دول مجلـس التعـاون الخليجى. إنّ الفكـرة الأساسـية التـى تتمثـل فى تحمّـل التكاليف المرتفعة لتحقيـق الأمن الغذائى تحظى بمزايا مشـكوك فى صحّتهـا، فقـد قـادت كلٌّ مـن إنجلـترا وهولنـدا الـثروة الصناعيـة، وهـما الدولتـان اللتـان وجدتـا أنـه مـن المفيـد الحصـول عـلى المزيـد من الطعام بأسـعار زهيـدة من خلال إنتاج وتصدير السـلع الأخـرى ومبادلتهم للأغذيـة المسـتوردة. هنـاك العديـد مـن البلـدان – اليوم - الصغـيرة والمزدهرة مثـل سـنغافورة وهونغ كونغ (قبـل وبعـد انضـمام الصـين)، وسـويسرا التي تعتمد اعتـماداً كبيراً على الـواردات الغذائيـة دون أن تعاني من انعـدام الأمـن الغذائي.

وتعتمـد السياسـة المثـلى للحصـول على الأمـن الغذائي على مصـدر انعدام الأمن، وشـهدت المنطقـة بأسرها أعـمال عنـف متزايـدة (عـلى سـبيل المثـال، اليمـن، العـراق) والقرصنـة فى (الصومـال). إنّ العنـف الإقليمـي يهـدّد الوصـول إلى الممـرّات الملاحيـة الهامـة في الخليج العربي والبحـر الأحمر. ومع ذلك، عنـد محاولة الدول

القوميّة، والإرهابيّين أو القراصنة إغلاق مضيق هرمز أو مضيق باب المندب، فإنّ أفضل حماية لدول مجلس التعاون الخليجي قد تكون المشاركة في أيّ عمل جماعيّ تقوم به جميع الدول التجارية الكبرى والتي لها مصلحة قوية في إبقاء الممرّات الملاحيّة الدوليّة مفتوحة.

إنّ حماية الزراعة المحليّة قد تكون محاولة غير فعّالة وذات تكلفة باهظة للوقاية من هذا النوع من العنف. كما نعلم كانت الاستجابة المبكّرة للقرصنة الصومالية ضدّ الملاحة الإقليميّة غير فعّالة. ومع ذلك، فإنّ عمليات الاستيلاء على السفن وطواقمها بلغت ذروتها في عام 2012، غير أنّ تحسين الأمن على السفن وزيادة فعالية استخدام القوة الجماعية من قبل الدول التجارية الكبرى، قد يقلّص - إلى حدّ كبيرٍ- من وتيرة ونجاح غارات القراصنة.

الخاتمة

الثروة النفطية الوفيرة لدول مجلس التعاون الخليجي جعلت معدل إيرادات متوسط الدخل مرتفعاً. ولكنّها في المقابل تعاني من اضطرابات في الأسعار، والإيرادات، واستنزاف ثروتها، فقد خفّض التراجع الحادّ الأخير في أسعار الطاقة من إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي، واستمرار انخفاض الأسعار لفترة طويلة يُعدّ قضيّة هامّة في المنطقة. ومن الصعب التنبؤ بالأسعار بشكلٍ دقيقٍ، وهناك عدّة عوامل تؤثر على مستوى الأسعار في المستقبل. وأهم هذه العوامل، يتمثّل في تطوير التكسير الهيدروليكي. والعامل الثاني هو تطوير الغاز الطبيعي المسال الذي يسمح بنقل الغاز وتداوله عبر مسافات طويلة. والعامل الثالث يتمثّل في ضعف منظّمة أوبك؛ نتيجة لزيادة الخلافات بين أعضائها حول الإنتاج الكلّي من قبل الأعضاء.

المياه والمواد الغذائية من العوامل الأساسيّة التي تعتبر حيوية لتعزيز ورفاه أيّ اقتصاد، إلّا أنّ دول مجلس التعاون الخليجيّ تعاني من عيوب تتمثّل في سوء المناخ والتربة ووجود نقص شديد في المياه. وقد قامت الحكومات باستخدام أسعار لترشيد المياه الشحيحة، وفرضها أسعاراً أقلّ من التكلفة الاقتصادية أضرّ الإنتاج، وجعل إعانات المياه عنصراً رئيسياً في الميزانيات الحكومية. واعتماد البلدان على مصادر دولية للحصول على المواد الغذائية يثير عدداً من المخاوف المتعلقة بالاستقرار، التوافر وتكلفة السلع الغذائية الرئيسية. ولا تزال المياه عاملاً هاماً يحدّ من الزراعة، ولكنّ دعم إنتاج القمح من خلال استخدام المياه المحلّاة ذات التكلفة الباهظة أصبح من المتعارف عليه، الّا أنّه أمرٌ مكلف وغير مرغوب. وكانت الأسواق العالمية للأغذية مصدراً موثوقاً للحصول على المواد الغذائية، وأنها يمكن أن تستكمل مع مخزونات من المواد الغذائية والتحالفات مع الدول التجارية الكبرى؛ للإبقاء على الطرق التجارية الرئيسية مفتوحة.

المراجع:

- Al Arabiya News. 2014. "Saudi Arabia to Stop Wheat Production by 2016.
- Al-Suhaimy, Ubaid. 2013. "Saudi Arabia: the Desalination Nation". www.aawsat.net.
- Caner, Mehmet, and Thomas Grennes, 2010. "Sovereign Wealth Funds: the Norwegian Experience. World Economy 33(4): 597-614.
- Bloomberg. 2012. "US Output to Overtake Saudi Arabia's by 2020. November 12.
- Das, Satyajit. 2015. "Oil Shock Part 1: the Great Sweating". EconoMonitor March 2.
- D'Silva, J. (2011) Food price rises and the meat connection. Newsletter of the World Forum on Climate Change Agriculture and Food Security (WFCCAFS) 1(2):2.
- Economist Intelligence Unit. 2010. The GCC in 2020.
- Economist. 2014. "Oil-Fuelled Caution". May 24.
- Economist. 2015a. "The Saudi Project, Part Two". February 21.
- Economist 2015b. "Unconventional but Normal." April 18.
- Grennes, Thomas, and Andris Strazds. 2015. "Creative Destruction in Russia and America: the Case of Energy". EconoMonitor, January 5.
- Guardian. 2010. "How Food and Water Are Driving a 21st Century African Land Grab". March 2010.
- Kilian, Lutz, and Christiane Baumeister. 2014. "What Does the Market Think? A General Approach to Inferring Market Expectations from Futures Prices". VoxEU, November.
- News and Observer. 2015. "Looking to Reinvent Farming". Raleigh, NC, March 1.
- New York Times. 2014. "'Lithuania Offers Example of How to Break Russia's Grip on Energy". October 27.
- Princeton Energy Advisors, "Understanding Saudi Oil Policy: the Lessons of '79. Nov 11, 2014.

- Reuters. 2015. "Reuters Poll: Oil Prices to Stabilize as Demand Rises". March 30.
- Shadid, Shabbir A., and Mushtaque Ahmed. 2014. "Changing Face of Agriculture in The Gulf Cooperation Council Countries". Ch1. Of Shadid and Ahmed, eds.
- Environmental Cost and Face of Agriculture in the Gulf Cooperation Council Countries: Fostering Agriculture in the Context of Climate Change. Cambridge.
- Pipes, Daniel. 2011. Saudi Arabia to End Wheat Growing". March 4. www.danielpipes.org/blog
- USDA. FAS. 2015. Saudi Arabia Grain and Feed Manual. March 5.
- USDA. FAS. 2013. "Saudi Arabia to Diversify Sources for Its Wheat Imports". GAIN Report No. SA1317, November 27."New Oil Shipment Shows Cracks in Ban on Exports".
- U.S. Department of Energy. 2015. Energy Information Agency. www.eia.gov.
- Wall Street Journal. 2014. "New Oil Shipment Shows Cracks in Ban on Exports". November 5.
- Wall Street Journal. 2015a. "Oil Price Drop Offers Petro-States Chance to Curb Domestic Demand". April 5.
- Wall Street Journal. 2015b. "Aging of Gulf Leadership Poses Risk of More Regional Instability". January 25.
- Wall Street Journal. 2015c. "EU Charges Gazprom with Abusing Dominance". April 23.
- Yergin, Daniel. 2014. "The Global Shakeout from Plunging Oil". Wall Street Journal, December 1.
- Yergin, Daniel. 1991. The Prize. New York: Simon and Schuster.

هل يمكن للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي أن يوفّر فرص عمل لمواطنيه؟

الدكتور يارمو كوتيلين[1]

إنّ التكامل الاقتصادي وخلق فرص العمل من بين أبرز قضايا صياغة السياسات الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، على مدار العقد أو العقدين الماضيين، على الرغم من التطوّر الإصلاحي الطموح لحكومات المنطقة بمرور الوقت، إلّا أنّ خارطة الطريق رفيعة المستوى قد عكست بشكل عام عملية التكامل الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يبقى موضوع خلق فرص العمل للمواطنين ذا أهميّة وأولوية كبيرة في المنطقة، مع وجود شريحة السكّان الشباب والحاجة إلى تطوير محرّكات وبرامج نموّ غير نفطية. ويجب أن تلعب الثروة البشرية دوراً أساسيّاً، في هذه العمليّة، في منطقة لها ثروة محدودة من الموارد الطبيعية، بخلاف ثروتها الواضحة من الهيدروكربونات. ولكن رغم ذلك، ومن الناحية العمليّة، أصبح التوفيق بين هذين الهدفين محدوداً، مع تكرار إشارة المراقبين إلى الإنتاجية المنخفضة والاستجابة المحدودة للعمالة الوطنية على النمو الاقتصادي؛ باعتبارهما يشكّلان أكبر القيود أمام تحقيق النموذج الاقتصادي المعاصر. وسوف تزداد أهميّة التصدّي لهذا التحدّي؛ " حيث يصبح التنوّع الاقتصادي ذا أولويّة سياسية، ومجالاً لمزيد من تناقص فرص التوظيف في القطاع العام. (مجلس التعاون الخليجي، آفاق اقتصادية، 2013)".

الحاجة إلى توفير فرص عمل

تظهر الحاجة إلى تسخيرٍ أفضل لطاقات الثروة البشرية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي، في وقت تقترب فيه دول المنطقة من ذروتها التاريخية من المواطنين الفاعلين اقتصادياً. لاحظ صندوق النقد الدولي في 2013، "بناءً على معدّلات مشاركة القوى العاملة، أنه يمكن للقوة العاملة لدول مجلس التعاون الخليجي أن تنمو ما بين ثلاثة إلى أربعة في المائة سنوياً، وبالتالي يمكن لواحد واثنين من عشرة إلى واحد وستة من عشرة مليون مواطن من دول مجلس التعاون الخليجي أن ينضم لسوق العمل بحلول عام 2018 (دول مجلس التعاون الخليجي، إصلاحات سوق العمل، 2013)". ولكن رغم ذلك كانت المعدلات الاقتصادية الأخيرة لدول مجلس التعاون الخليجي في تعبئة ثروتها البشرية من مواطنيها، مختلطة على أفضل تقدير. وبشكل عام، فإنّ مستويات التوظيف منخفضة على المستوى العالمي؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى مشاركة المرأة المنخفضة تاريخياً، على رغم أنّ المرأة اليوم تميل إلى التفوق على

1 كبير الاقتصاديين، مجلس التنمية الاقتصادية – مملكة البحرين

الرجال فيما يتعلق بتحصيلها العلمي. وفي الوقت نفسه، تطبيقات سوق العمل الخاص التي نشأت في السبعينيّات قد صعّبت من خلق فرص عمل جيّدة بالقطاع الخاص؛ نظراً للحدّ الأدنى من نمو الإنتاجية. وقد أدّت إمكانية الاستعانة بالعمالة المستوردة قليلة التكلفة إلى خلق أنماط منحرفة من الإنتاج باتجاه كثافة عماليّة أكبر في منطقة تتمتع برأس مال ضخم.

وتبلغ نسبة العمالة المغتربة قليلة التكلفة أكثر من 80% من القطاع الخاص، في المنطقة بشكل عام. وقد شكّلت أكثرية وظائف القطاع الخاص قليلة الأجر مواقف للمواطنين تجاه العديد من القطاعات. كما قضت على ما يحفّز العاملين للارتقاء بجودة العمل عبر الابتكار والإنتاجية. ونظراً للأوضاع الراهنة، فضّل المواطنون التعيين في القطاع العام الذي يرونه أكثر استقراراً وجاذبيّة. ولكن من المنظور الاقتصادي، يؤخذ على القطاع العام بقلّة الإنتاجيّة والعبء المالي الثقيل على الدولة؛ مما أثارت الاتجاهات الأخيرة القلق، من حيث:

1. خلق فرص عمل في الفترة بين 2000 و 2010 تقترب من سبعة ملايين فرصة عمل في دول مجلس التعاون الخليجي (فيما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة، التي لم تتوفر بياناتها). كانت حوالي 5.4 مليون فرصة عمل منها في القطاع الخاص، وشغل العاملون الأجانب ما يقرب من 88% منها. أمّا في القطاع العام، شغل المواطنون ما يقرب من 70% من 1.6 مليون فرصة عمل (دول مجلس التعاون الخليجي، إصلاحات سوق العمل، 2013).

2. تخلق هذه الاتجاهات ضرورة اجتماعية واضحة، ولكنها في الوقت نفسه تمثّل فرصة اقتصادية غير مسبوقة. ستتاح الفرصة الآن- أو خلال السنوات أو العقود القادمة- أمام دول مجلس التعاون الخليجي بحصد ثمارها الديموغرافية. ويعتمد النجاح في هذا المضمار بصورة كبيرة على الاستثمارات المناسبة في التعليم والتدريب، بالإضافة إلى الاستثمار في سوق العمل الكفء. وتعدّ هذه الاستثمارات من بين العوامل التي ارتكز عليها الازدهار الاقتصادي لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، مع دخول ما يسمّى بجيل طفرة المواليد إلى سوق العمل النشط في عقود ما بعد الحرب. وتتحدّث فرصة خلق العمل الجيد لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي عن نفسها، في وقت النمو الاقتصادي القوي المستدام والتنوع الاقتصادي المستمر. ولكن تبقى عدة تساؤلات هامة حول قدرة اقتصادات المنطقة على التوفيق بين احتياجاتها التنموية والاستثمارات المناسبة في ثروتها البشرية.

قضيّة التكامل

يرتبط التكامل إرتباطاً وثيقاً بفكرة الانفتاح الاقتصادي، والذي كان من بين أهم أسباب التنمية الاقتصادية عبر التاريخ الإنساني. وجد تقرير اللجنة الدولية المعنيّة بالنمو والتنمية في عام 2008 أنّ

كافة الحالات الناجحة للنمو الاقتصادي المستدام على مستوى العالم بعد الحرب العالمية الثانية شملت القدرة على "الاستفادة القصوى من الاقتصاد العالمي"، من خلال استيراد الأفكار والتكنولوجيات والخبرة، مع القيام في نفس الوقت بتصدير منتجهم الخاص. يعرّف الكتاب الانفتاح بكونه الخاصيّة الأكثر أهمية للاقتصادات ذات النمو المرتفع (Growth Commission, 2008, p. 21)

ويُنظر تاريخياً إلى التكامل كبُعد للانفتاح الاقتصادي، من منظور الجهود المنظّمة للقضاء على أو للحدّ من الحدود للتجارة بين الدول؛ ولذلك لا تعدّ مفاجأة إشارة الدليل التجريبي إلى المنافع الاقتصادية القوية المصاحبة للتكامل، فقد اكتشف Chauffour and Hoekman (2013)على سبيل المثال أنّ:

> التكامل الاقتصادي، سواء مع الدول المجاورة أو مع العالم بشكل عام، قد أثبت نفسه كأحد أهم خصائص جميع تجارب النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، في الفترة التي تلت عام 1950. وقد زادت الإنتاجية العامة للاقتصادات التي حققت متوسط معدل نمو بمقدار 7% أو أكثر سنوياً، على مدار 25 عاماً أو يزيد، من خلال التجارة، وتدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر، واكتساب التكنولوجيا والمعرفة، من خلال التعليم في الخارج، والهندسة العكسيّة، والآثار غير المباشرة لاستيراد المعدّات، والخبرة العمليّة، وتبادل الأفكار بشكل عام.

ونجد في الواقع أنّ مصطلح التكامل هو مصطلح شامل للمجموعة من السياسات والنماذج، يحظى كل منها بتضمينات اقتصادية مختلفة. ويضمّ أكثر صيغ التكامل الأساسية فكرة القضاء على أو الحدّ من عوائق تبادل السلع بين الدول و(ما ظهر مؤخراً) الخدمات. وتميل هذه الإجراءات إلى التحسّن عندما تقترن بتأسيس بنية تحتية مناسبة، والحدّ من العوائق غير الجمركية، من خلال مواءمة الأنظمة، والتشريعات، والإجراءات الإدارية. ويمكن أن تتضمن الخطوات أيضاً الإتحاد الجمركي أو السوق المشتركة. يسمح السوق الواحد بالحركة الحرّة للسلع ورأس المال والأفراد بين الدول المشاركة. ولكن مجدداً، تعتمد الاستفادة من أقصى الطاقات الكامنة من خلال هذه الأحكام والأنظمة على تحقيق درجة عالية من التقارب التنظيمي (ويشمل ذلك الممارسات التنظيمية وتسوية المنازعات)، وتوحيد البنية التحتية للسوق. ونجد أنه في بعض الحالات، مثل الاتحاد الأوروبي (مع بعض الاستثناءات)، قد تمّ تقديم المزيد من الدعم لهذه المرحلة المتقدّمة من التكامل، واكتسب طابعاً رسمياً من خلال إنشاء العملة الموحدة. ويزيد ذلك من الشفافية، ويقلّل من تكاليف المعاملات، إلى جانب القضاء على مخاطر سعر الصرف. ويمكن لتجميع رأس المال أن يقلّل من التكاليف، مع غياب العوائق القانونية التي تدعم التكامل والشراء بين الدول.

كما يمكن للتشابه والاندماج الثقافي المستمر بين الطموحات التي ترتكز على التكامل أن تخلق مع الوقت فضاءً اقتصاديّاً، لا تكون فيها الجنسية أو محل الإقامة أساساً للتمييز بين الأفراد والشركات. كما يمكن للتكامل أن يدرّ فوائد إضافية، إذا ما تم دعمه برؤية سياسية والتزام لتحسين الإدارة. على سبيل

المثال، عملت عملية التكامل الأوروبي على التقريب بين الدول ذات التاريخ المختلف؛ لتصبح حقلاً من القيم والمبادئ والعمليات المشتركة- وعلى رأسها الهيئة المتنامية للقانون الأوروبي، "المكتسبات المجتمعية" acquis communautaire. كانت هذه الرغبة لضمان سابق الالتزام للتقارب الأوروبي حجة لتطبيق توسيع الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في الثمانينيّات، بالإضافة إلى تعاون الاقتصادات الاشتراكية السابقة لشرق أوروبا في الاتحاد الأوروبي. وتعدّ الرؤية السياسية والثقافية القوية وراء مشروع التكامل أمراً هاماً؛ للحدّ من المقاومة، وضمان زوال أي عقبات أمام الحركة الحرّة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وأن يتم التعامل معها بطريقة حاسمة ومناسبة.

كيف يمكن للتكامل أن يخلق فرص عمل؟

يوجد اتفاق كبير على أهمية الرابط الإيجابي بين الانفتاح الاقتصادي وخلق فرص العمل على نطاق واسع. من خلال خلق سوق عمل أكبر بين الدول عبر القضاء على العقبات والحواجز أمام التجارة والاستثمار، ويمكن أن يحقق التكامل فوائد هامة على مستويات عدّة، تشمل الآتي:

1. يتيح للمؤسسات والشركات زيادة إنتاجها والإرتقاء بعملها، بما يتماشى مع السوق الأكبر وبتكلفة أقل، مقارنة بما كان يمكن تحقيقه في وضع آخر.
2. يتيح للدول والمناطق الاستفادة من مزاياها النسبية. ويمكن استغلال الاختلافات النسبية في الموارد والتكاليف أو الكفاءة في إنتاج سلع أو خدمات معيّنة في السوق الأكبر. إضافة إلى زيادة تخصّص الدول والشركات في مجالات القدرة التنافسية؛ لتعزيز الكفاءة للكتلة الاقتصادية، بشكل عام، وزيادة التكامل من خلال تعميق التبعيّات المتبادلة.
3. يمكن للتكامل الاقتصادي - وسط عالم مجزّأ القيم، أن يحفّز على تقسيم العمل بين الدول والمناطق. ومع غياب الحواجز التجارية، ووجود بنية تحتية مشتركة، ستتمكن الدول من بناء شبكات إقليمية؛ لتحقيق قدرة أكبر من المنافسة الدولية.
4. تتيح السوق الواحدة لأعضائها الاستفادة من التكامل، من خلال تخصيص عوامل الإنتاج، بشكل أكثر مرونة، استجابة للظروف الاقتصادية المتغيّرة. ويعدّ رأس المال على الأرجح هو العامل الأكثر مرونة، ولكن تسمح السوق الواحدة أيضاً بتحرّك العمالة عبر الدول، باتجاه الفرص غير المتكافئة. ويمكن الجمع بين عوامل الإنتاج بشكل أكثر مرونة، وسط سوق أكبر عابر للحدود ومتعدّد الجنسية.

5. ينشئ مكاناً كسوق متكامل ومتكافئ للاعبين الحاليين والوافدين الجدد. وهذا بدوره يعزّز من درجة الكفاءة والتنافسية والابتكار؛ ممّا يضع أساساً لنمو أكثر سرعة واستدامة؛ ممّا قد يمكن تحقيقه بطريقة أخرى.

6. عندما يرتبط التكامل بالإصلاحات في الإدارة، يمكن أن يسهم في اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال؛ ممّا يمكن تحقيقه من خلال مجرّد وضع الحلول للعوائق التجارية البسيطة.

7. ويمكن في مستوى أكثر تقدماً من التكامل أن تزيد فرصة التقارب بين الاختلافات في تكلفة عوامل الإنتاج، ولو لدرجة ما على أقل تقدير؛ عبر الاتحاد النقدي، وسوق مالية متكاملة، وسيولة أكبر، وتكلفة أقل لرأس المال.

وتوجد علاقة مشروطة بين تأثير التكامل على خلق فرص العمل إلى درجة ما، وطبيعة ودرجة التكامل المحقق. وتحظى منطقة التجارة الحرّة على سبيل المثال، بفرصة أقل بكثير لتحقيق النمو مقارنة بالسوق الموحّدة التي تتيح حرية الحركة لكافة عوامل الإنتاج. ويقترح الدليل العملي بالطبع أنّ "الإصلاحات الشاملة لتعزيز التنافسية وتبسيط أطر العمل التنظيمية تعود بفوائد أكبر مرّتين أو ثلاثة أضعاف، مقارنة بالفوائد المحققة من خلال إزالة العوائق الجمركية فقط (Rouis and Tabor, 2013)".

ومع ذلك، لا يكون – بالضرورة - الارتباط بين التكامل وخلق فرص العمل أمراً بسيطاً أو مباشراً. فمن الواضح أنّ الاقتصاد المنغلق سيستغل من قدرات موارده بطريقة مختلفة تماماً من الاقتصاد المنفتح. إنّ القدرة على الدخول في مساحة اقتصادية أكبر تتيح للاقتصاد أن يستفيد من موارده الطبيعية، ومن مزاياه النسبية، بصورة أفضل. ويخلق ذلك مبادرة للدفع بالموارد في مناطق تستغل بطريقة أفضل من الأنشطة الأكثر تنافسية، في بلدان أخرى، في كتلة اقتصادية ما؛ وبالتالي، فإنه على الرغم من قدرة الانفتاح على الوصول بمكتسبات جوهرية على مستوى الاقتصاد الكلي، إلّا أنه أيضاً يتسبّب في بعض الاضطرابات - " الفائزون والخاسرون" (Hetze, 2006). ولذلك؛ يمكن أن ترتبط فوائد التكامل بسياسات أخرى استخدمت لاحتواء التأثير السلبي لإجراءات إعادة تخصيص الموارد. فمن جانب، يمكن استخدام سياسة سوق العمل النشط؛ لإعادة تدريب الأفراد على استغلال الفرص الجديدة المتاحة.

ويضم التكامل عوامل خارجية إيجابية كبيرة. على الرغم من قدرة التقليل من عوائق التجارة والاستثمار في الكتلة الاقتصادية على تحويل التجارة والاستثمار إلى الدول الخارجية، إلا أنّ الكتلة الاقتصادية المتكاملة تتميز أيضًا بانفتاح كلّي وتنافسية أكبر. وكما أشار Rouis and Tabor (2013)، "تتميز عادة التدابير الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في كثير من الأحيان بميزة أخرى، وهي تعزيز التنافسية والإنتاجية عبر الاقتصاد، وخفض التكاليف للعملاء، وتعزيز خلق فرص العمل، في الصناعات التي تنمو أسواقها بصورة ثابتة." ويمكن لذلك أن يتمتع بتأثير إيجابي على تدفقات

الاستثمارات الواردة بشكل عام، حيث تزيد البيئة التمكينية من الآثار الإيجابية لسوق العمل الأكبر. كما يمكن أيضًا للتكامل الاقتصادي أن يعزّز من قدرة الشركات الإقليمية على التنافس في السياق العالمي. ومع زيادة السوق الأكثر تنافسية للكفاءة والابتكار، يسّهل التكامل أيضًا إيجاد أسواق وشركاء جدد. وحتى ولو كان التأثير على خلق فرص العمل في المدى القصير له تأثير مختلط، فإنّ الوظائف الناشئة عن مثل هذه العملية تكوّن فرصاً مستدامة.

ويمكن لإطار عمل رسمي للتكامل في الكتلة الاقتصادية أن يسهّل من تحقيق تحرير التجارة مع الاقتصادات الأخرى. وتزداد التأثيرات الإيجابية للتحوّل للتجارة الحرّة في الموقف السياسي العام بحقيقة أنّ الكتلة الاقتصادية هي شريكة أثقل من الاقتصاد الفردي؛ ولهذا تزداد قدرتها على جذب الاهتمام في الصفقات الثنائية. وكما أشار Rouis and Tabor (2013)، يعتبر التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي العالمي عمليات متكاملة. ويساهم التكامل الإقليمي في التكامل العالمي، عن طريق جني ثمار التقارب الجغرافي، وتعزيز التعلّم عن طريق العمل، وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على التنافسية".

تحويل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى فرص عمل

قامت إمارات دول شبه الجزيرة العربية - باستثناء اليمن- بالتزام رسمي للتقارب بين الروابط الاقتصادية والسياسية، بتأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م، بدأ العمل على الوحدة الجمركية في عام 2003م، بتطبيق كامل مخطّط لهذا العام. وتمّ إطلاق السوق الخليجية المشتركة عام 2008م، مع طموح لخلق سوق مشتركة شبيهة بالنمط الأوروبي. وزادت حرية تنقل عوامل الإنتاج من خلال الالتزام بالمعاملة المتكافئة للوظائف والمزايا الاجتماعية. وتشمل الخطوات الأخرى التحديد المشترك للمؤهلات المهنية وسياسات التأمين.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أبعاد متعددة لتحقيق المزيد من التكامل. تمّ وضع العملة الإقليمية الموحّدة، بشكل رسمي، على جدول الأعمال منذ عام 2001م، وتمّ التوقيع على معاهدة الاتحاد النقدي - في عام 2009م- من جانب البحرين، والكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية. ويعمل المجلس النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض منذ عام 2010م. وتزيد مشروعات البنية التحتية الرئيسية من شعور الأمن الإقليمي والربط. ويشمل ذلك شبكة الطاقة بطول المنطقة، والتي بدأت عملياتها في عام 2009م، إلى جانب سكك حديد دول مجلس التعاون الخليجي والتي من المتوقع أن تربط كافة الدول الأعضاء بحلول عام 2018م.

كان التأثير العملي للتكامل على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراً جوهرياً، ولكنه ما زال - حتى الآن - تأثيراً متفاوتاً. وأحرزت البحرين والإمارات العربية المتحدة - على الأخص- تقدماً ملحوظاً

في ترسيخ نفسيهما في الاقتصاد الإقليمي؛ ويرجع الفضل في ذلك إلى دورهما كمحاور؛ لإعادة التصدير، وكمراكز مالية. كما توجد زيادة كبيرة في تدفقات الوافدين، فيما بين المنطقة بتحركات سنوية داخل حدود المنطقة للمواطنين، بما يزيد عن الضعف من 7.8 مليون إلى 16.1 مليون في عام 2012م. وقد قدّم ذلك حافزاً هاماً للضيافة الإقليمية، وقطاعات التجزئة، والتي تعتبر مليئة بالعمالة، وتقدّم فرصاً جديدة لشراكات جديدة. كما برزت الإمارات العربية المتحدة، وعمان، والبحرين، كأهمّ المستفيدين من الازدهار السياحي الإقليمي. كما زادت أعداد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في دول المنطقة بغير دولتهم عن 36000 مواطن في عام 2012م. وزاد ذلك بمقدار 21000 مواطن عن عام 2000م (مجلس التعاون الخليجي، 2013م).

إنّ الإندماج التدريجي والتكامل للاقتصاد الإقليمي يحفّز الاستثمار والتجارة، على حدّ سواء. وتوسيع التجارة البينية بما يقارب عشرة أضعاف فيما بين عام 1990م وذروتها قبل الأزمة العالمية في 2008م. (Shediac et al., 2011). وبلغت القيمة المشتركة للصادرات لدول المجلس 64 مليار دولار أمريكي في عام 2012، بزيادة عن 55 مليار دولار في عام 2011م. كانت حصة التجارة غير النفطية في العامين 64% و 60% على التوالي من إجمالي حجم التجارة. وزادت قيمة الواردات المشتركة فيما بين دول المنطقة من 42.2 مليار دولار أمريكي في عام 2011م إلى 46 مليار دولار أمريكي في 2012م (مجلس التعاون الخليجي، 2013م). وبشكل عام تبقى التجارة بين دول مجلس التعاون أقلّ من 10% من حجم التجارة الخارجية الكليّة لاقتصاديات المنطقة، وهو أقلّ بكثير من الكتل الاقتصادية البارزة الأخرى على الصعيد العالمي.

وزاد إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء المملكة العربية السعودية وقطر) من 74 مليار دولار- في 2009م - إلى 120.8 مليار دولار في 2012م. أمّا الزيادة الأكبر فكانت من نصيب الإمارات العربية المتحدة، التي زادت من 44 مليار دولار إلى 73 مليار دولار- خلال المدّة نفسها. وارتفع عدد الرخص التجارية التي منحتها حكومات المنطقة لمواطني دول مجلس التعاون في دول أخرى غير دولتهم من 6514 رخصة في عام 2000 إلى 35721 في 2012م- وكانت نسبة مذهلة من إجمالي هذه الرخص "85.2%" من نصيب الإمارات العربية المتحدة. كما تعدّ ملكيّة الأسهم والأملاك العقارية عبر المنطقة من الأسباب الهامة لتدفقات رؤوس الأموال، فيما بين دول المنطقة، حيث يملك 1256 مواطناً من دول مجلس التعاون ملكيات في دول أخرى من دول المجلس - في عام 2000م- وقد ارتفع هذا العدد إلى 16347 في عام 2012م، مع استحواذ الإمارات العربية المتحدة على 71.9% من هذا العدد (مجلس التعاون الخليجي، 2013م).

ويعدّ تقييم تأثير هذه الاتجاهات على خلق فرص العمل بالمنطقة أمراً صعباً، على الرغم من أنّ البيانات وقدراً كبيراً من الأدلة تشير إلى وجود ارتباط إيجابي بينهما. وقد ازدادت هجرة العمالة فيما بين دول المنطقة، ولكنها تظل متواضعة؛ ممّا يوحي إلى أنّ التنقل المنظّم عبر الحدود لا يزال متواضعاً إلى حدّ ما.

ويشير إنشاء الشركات في دولة أخرى من الدول الأعضاء إلى استعداد وقابلية لاحتضان الفرص الإقليمية، إلا أنّ نسبة الربح الصافي لا تزال غير واضحة. وقد يرجع ذلك إلى حد ما إلى الغطاء التنظيمي الذي يتطلّب أن تنشئ بعض الشركات بناءً قانونياً في كافة السلطات القضائية التي تعمل بها. وعلى الرغم من نمو بعض القطاعات المحدّدة، إلّا أنّ التأثير على خلق فرص العمل - بالنسبة للمواطنين- هو أقل وضوحاً، برغم محاولة بعض الحكومات لضمان إحراز تقدّم من خلال القيود التنظيمية أو الحلول التدريبية المستهدفة.

وعلى الرغم من وجود الصلة المسلّم بها بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، إلّا أنّ التكامل في أفضل ظروفه لا يعدّ ضمانة لخلق فرص العمل. وتعدّ طبيعة التكامل، فضلاً عن السياق الاقتصادي ـ الاجتماعي الأشمل أمراً بالغ الأهمية فيما يتعلق بالتأثير على العوائد. على الرغم من التقدّم الملحوظ، إلّا أنه من الواضح أنه لا يزال يمكن بذل المزيد فيما يتعلق بتعميق التكامل وزيادة قدرة مواطني دول مجلس التعاون؛ للاستفادة منه. وربما تكون الخطوة هي إشراك المزيد من المبادرات في عدّة مجالات:

تعميق التكامل الإقليمي عبر ترجمة تطلّعات الاتفاقات فيما بين حكومات المنطقة إلى واقع ملموس.

وحتى في المناطق الحرّة من القيود الواضحة، قد لا يعني الانفتاح المتاح التناسب مع الانفتاح الواقعي؛ إذ تشمل الآثار السلبية تكلفة إنجاز المعاملات المتزايدة والتأخير في وقت الإنجاز - إذا ما اعتبر أمر ما صعباً، فلا يرجّح أن يقوم المستثمر بتجربته. وفي العديد من الحالات، لا تتحقق المساواة بالكامل بين معاملة مستثمري وشركات دول مجلس التعاون الخليجي. وتبرز عدد من العقبات العملية في تعقيد تجارة البضائع والخدمات في المنطقة. وقد تتضمن افتقاد المعرفة المشتركة الواضحة لأنظمة الترخيص الوطنية، على عدد من الحواجز الإجرائية، عندما تحاول إحدى الشركات توسيع عملياتها خارج مقرّها. كما يخاطر أيضاً بترجيح الموازين في صالح الشركات الأكبر، التي تملك الموارد لتحمل مثل هذه التكاليف والتأخيرات بسهولة أكبر. وعلى العكس، قد يكافح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من فرص النمو الإقليمي.

إنّ تجزيء الأمر الواقع للسوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي واضحٌ على الأخص في مجال قطاع الخدمات. ووفقاً لمؤشرات تقييد تجارة الخدمات التي قام Borchert, Demartino, and Mattoo (2010) بحسابها باستخدام بيانات البنك العالمي على 102 دولة، برزت دول مجلس التعاون الخليجي؛ باعتبارها أكثر تقييداً مقارنة بالمناطق الأخرى في القطاعات الخمسة التي تم تناولها في الدراسة الاستقصائية. ويبدو أنّ هناك ترابطاً سلبيّاً واضحاً بين حجم القيود على تجارة الخدمات وحصّة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي. وهذه لها آثار سلبية كبيرة على تنمية أنشطة التطوير والمعرفة والأنشطة المهارية، وهو المبدأ الذي يمكنه خلق فرص عمل جذّابة وتوليد ابتكار مستدام.

تعزيز قدرة الاقتصادات الإقليمية؛ لتعبئة تدفقات رؤوس الأموال الإقليمية؛ من أجل التنمية المستدامة.

تتّسم خريطة التجارة العالمية سريعة التغيّر بسلاسل القيمة المجزّأة، ونشأة شبكات الإمدادات العالمية. وبينما قد يتيح ذلك للدول أن تستفيد من مزاياها النسبية، إلّا أنّها تحتاج إلى أنظمة قوية وإدارة فعّالة؛ للحدّ من التكاليف، وضمان الاستمرار، وإدارة المخاطر. وسوف يولد النجاح في هذا الجانب تكاملاً إقليمياً، ولكنه قد يكون أداة فعالة أيضاً في تعزيز جاذبية المنطقة أمام المستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من تحقيق التقدم فيما يتعلق بتهيئة سلاسل القيمة البينية فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلّا أنه من الناحية العملية، لا يزال الكثير من رأس المال فيما بين دول المنطقة مستمراً في التدفق في الأملاك العقارية؛ ممّا لا يقدّم كثيراً من المساعدة لتعزيز نوعية فرص العمل أو الإنتاجية. وبينما قد تبدو بعض جوانب هذا الأمر ثقافية (تفضيل المستثمر لفئة أملاك مألوفة)، إلّا أنه يبدو أيضًا أنه يرجع – جزئياً- إلى فقر الآليات التي تضع قنوات رأس المال في استثمارات منتجة. وسيضطر ذلك إلى ضمّ فرصٍ أكبر أمام حلول القطاع الخاص، إلى جانب مزيد من التقدّم في الاستفادة من أسواق المال الإقليمية. وتقتضي الحاجة وجود الحاضنات ومرافق مماثلة لتبنّي البحث والابتكار، ولكنها يجب أن تقدّم إدارة ومعايير صارمة من أجل تقديم قيمة.

كما يوجد تحدٍّ آخر أمام التكامل، وهو الافتقاد المؤقت للتزامن بين عملية التكامل وجداول أعمال التنمية الوطنية. وتعيش المنطقة فترة من البناء الشامل للبنية التحتية، والذي كان مدفوعاً باعتبارات وطنية إلى حدّ كبير، أو حتى اعتبارات غير وطنيّة. وقد تُرجم ذلك في العديد من المجالات إلى قدرة ازدواجية كبيرة، وجهود متواضعة؛ للسعي إلى أبعد تكامل إقليمي في مراحل التخطيط لعملية التنمية.

الاستمرار في عملية إعادة تشكيل سوق العمل الإقليمية، بطرق تزيد من مشاركة المواطنين، وتعدّهم للتوظيف في القطاع الخاص.

ويبقى ذلك هو التحدّي الأكبر من بين كافة التحدّيات. بالطبع، لا يعتمد أثر التكامل الاقتصادي على خلق فرص العمل للمواطنين فقط، والفرص الجديدة التي تمّ إنشاؤها، ولكنه يعتمد أيضًا على قدرة واستعداد المواطنين لتقبل هذه الفرص الناشئة. ولا يرتبط ذلك فقط بتنظيم سوق العمالة، وإنما يرتبط أيضًا بتقبّل المواطنين للعمل، والسياق الثقافي الأشمل. وسيكون ضمان الاستجابة الأكبر بين الباحثين عن العمل للشروط والمتطلبات الجديدة لبيئة العمل مؤشّراً هامّاً للرخاء المستقبلي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ويستدعي ذلك ضرورة الربط بين المبادرات والتغييرات التنظيمية؛ للحدّ من العقبات أمام مشاركة سوق العمالة النشط. ويشكّل ذلك أهمية خاصة للسيدات اللاتي يحتجن مزيداً من

المرونـة، فيـما يتعلق بسـاعات ومواقـع العمل.

وفي النهايـة، سيشـمل ضـمان فـرص العمـل المسـتدام تحـوّلاً في النشـاط الاقتصـادي بعيـداً عـن الاعتماد على العمالـة منخفضـة التكلفـة ومنخفضـة الإنتاجيـة. وكـما أشـار صنـدوق النقد الـدولي (TFP) "يمكننـا أن نرى مـن خـلال دراسـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي على مـدار العقديـن الماضيـين، أنّ نمو اسـتثمار رأس المال والقـوى العاملـة كان المحـرّك الرئيـسي للنمـو في القطاع غير النفطـي، بينما انخفض إجمالي الإنتاجية، بشـكل عـام، ومقيـاس مـدى كفاءة اسـتخدام رأس المال والقـوة العاملة في عملية الإنتـاج- (GCC, Labor Market Reforms, 2014)

ويوجـد أحـد الخيـارات، والـذي أثبـت نجاحـه في مواضـع أخرى، وهو الاسـتعانة بالخـبرة الإداريـة والتجارية مـن خـارج المنطقـة، والتـي تشـجّع الآليـات المناسـبة وتبـادل المعرفـة ونشرهـا. ويمكـن لجهـود الاسـتعانة بالعمالـة الأجنبيـة ذات المهـارة العاليـة- وتشـمل أصحـاب المشروعـات- أن تزيـد مـن الإنتاجيـة، وتسريـع إحـداث تحـوّل بعيـداً عـن الأنشـطة منخفضـة الإنتاجيـة.

ويجـب أن يتمتـع مجتمـع الأعـمال بالقـدرة عـلى التكيّـف بمرونـة عـلى الفـرص الجديـدة؛ وذلـك مـن أجـل الاسـتفادة مـن التكامـل. ويتطلـب ذلـك تهيئـة الظـروف المواتيـة لدعـم شركات جديـدة لدخول السـوق إلى جانـب نمـو الـشركات الحاليـة. وقـد يكـون الوصـول إلى سـوق أكـبر أمـراً مفيـداً في الدفـع بالنمـو المسـتدام والتغلـب عـلى مفهـوم المكاسـب ذات المحصّلـة الصفريـة في سـياق السـوق المحـلي. ويلـزم عمليّـاً الإصـلاح التنظيمـي؛ مـن أجـل حصـد هذه الثـمار. كـما أشـار Rouis and Tabor (2013) " إنّ فتح الأسـواق المحلية مـن خـلال التكامـل الاقتصـادي الإقليمـي مـن شـأنه زيـادة التنافسـية في القطاعـات ذات الوجـود الصناعي المكثّـف. تمثّـل أهميـة تأثيرات دعم التنافسـية في التكامـل الاقتصادي بين الـدول في دول القطاعات الصناعية المركّـزة والسياسـات التنافسـية المحليـة المحـدودة". وفي بعض الحـالات، كما قـال Malik and Awadallah (2011)، " يوجـد بعـد سـياسي هـام في تنـاول هـذا التحـدّي، كـشرط مسـبق، وهـو الاسـتعداد لتقبّـل إعـادة التوزيـع المصاحبـة للريـع والتأثـير الاقتصـادي بعيـداً عـن الدولـة والكيانـات ذات الصـلات الوثيقـة بالدولـة (World Bank, 2009)."

عـلى الرغـم مـن أوجه التشـابه الواضحة بين الأوضـاع الاقتصادية، والمـوارد الطبيعية، واسـتراتيجيات التنمية، إلّا أنّ اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي تتميـز بأوجـه تكامـل هامـة. ويبقـى التصنيـع بالنسـبة لمعظـم الـدول الغنيـة بالهيدروكربونـات، سـبيلاً منطقيـاً للتنـوع والتنميـة المسـتقبليّة. ويمكـن لذلـك أن يخلـق فرصـاً لمزيـد مـن سلاسـل القيم. وقـد اسـتثمرت الاقتصادات الأخرى، بشـكل كبـير، في بنيتهـم التحتية الرابطـة، والتـي أتاحـت لها تأسـيس نفسـها كمحـاور دولية هامـة للتجارة والمواصـلات. وتعدّ سـلطنة عمان ومحاولاتهـا لدخـول طـرق النقـل البحـري الـدولي في أعـالي البحـار مثـالاً عـلى ذلـك. ويمكـن لسـكك حديـد دول مجلـس التعـاون الخليجـي، إلى جانـب انبعـاث الخدمات المكوكية لميناء سـاحل الخليج، إرسـاء الأسـاس

لقسم من العمالة مع إمكانية تحقيق الاستفادة للجميع. وتتمتع البحرين بأهمية إقليمية في تقديم مزيج من قوى عاملة وطنية متنوّعة وخبرة وتاريخ من الانفتاح، ممّا يمكّن من وضع الدولة كمحور إقليمي للأنشطة التي تتطلب مهارة عالية، وتحتاج معرفة محلية ولغات.

ملاحظات ختامية

يعدّ إنشاء علاقة سببية واضحة بين التكامل الاقتصادي وخلق فرص العمل مهمّة مستحيلة. ولكن ما يبدو واضحاً، هو أنّ الانفتاح الاقتصادي المبنيّ على تناغم تنظيمي كبير، يحفّز التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، السوق الأوروبية المشتركة قد تمكّنت من تحقيق زيادة تقدّر بـ 2.2% من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة، على مدار خمسة عشر عاماً (Shediac et al., 2011). ويوجد دليل متنامٍ يشير إلى أنّ الشركات التي تتطلع إلى التوسع بالخارج بإمكانها خلق فرص عمل أفضل وأكثر، مقارنةً بالشركات ذات التركيز المحلّي فقط.

وتشير بيانات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى نشأة سوق باتساع المنطقة بأكملها، حتى ولو ظلّت عقبات عملية كبيرة قائمة. وعلى الرغم من أنّ التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي له إمكانية كبيرة لخلق فرص العمل، إلّا أنّ كفاءته تعتمد شرطاً على الاتفاق المناسب مع بقيّة السياسات. ويتطلّب ذلك القيام بإصلاحات لسوق العمل، تخلق فرص عمل، يمكن للمواطنين التنافس عليها فعليّاً، وتزويد المرشّحين بالمعرفة، والمهارات، والمواقف، التي تهيّئُهم للتنافس. ويعدّ التحدّي الحقيقي الماثل أمام المنطقة هو السعي للقيام بهذه الإصلاحات، بروح الانفتاح الحقيقية؛ من أجل مواصلة اجتذاب المنطقة لرأس المال الأجنبي والخبرة العملية. ويمكن فقط من خلال الجمع بين التكامل والجهود المستمرة للاستفادة من فرص السوق العالمية، أن تحقّق المنطقة نجاحاً، لخلق فرص العمل الجيّد بشكلٍ مستدام.

المراجع:

1. Borchert, Ingo; Demartino, Samantha; and Mattoo, Aaditya, *Services Trade*
2. *Policies in the Pan-Arab Free Trade Area (PAFTA)*. Draft report, Trade and Integration Team of the Development Research Group (DECTI), Washington, D.C.: The World Bank, 2010.

3. Callen, Tim; Cherif, Reda; Hasanov, Fuad; Hegazy, Amgad & Khandelwal, Padamja , *Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future*, IMF Staff Discussion Note, SDN/14/12. Washington, D.C.: International Monetary Fund, December 2014.

4. Chauffour, Jean-Pierre & Hoekman, Bernard, *Harnessing Existing Trade and Investment Opportunities*, February 2013http://globalgovernanceprogramme.eui.eu/wp-content/uploads/2012/11/Chauffour_Hoekman_Arab_Trade_VOX_Ebook.pdf

5. Commission on Growth and Development, *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*, Washington, D.C.: The World Bank, 2008.

6. *GCC Foreign Trade Statistics*, Annual Bulletin, 2011-2012.

7. Gulf Cooperation Council, Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors, October 5, 2013, Riyadh, Saudi Arabia, *Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries*, http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/100513b.pdf

8. Gulf Cooperation Council, Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors, October 5, 2013, Riyadh, Saudi Arabia, *Labor Market Reforms to Boost Employment and Productivity in the GCC*,

9. Hetze, Pascal, 'Economic integration, labor reallocation, and growth,' Thünen-series of applied economic theory, no 65, 2006, http://hdl.handle.net/10419/39760

10. ILO Regional Office for the Arab States, UNDP Regional Bureau for Arab States, Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies, Beirut: International Labour Organization, 2012.

11. Majlis al ta'awun li-duwal al khalij al 'arabia, Al amana al 'amma, *Al suq al khalijia al mushtarika, Haqa'iq wa arqam*, Qita' shu'un al ma'lumat, Idarat al ihsa', December 2013.

12. Middle East and Central Asia Department, *Gulf Cooperation Council Countries: Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy*, International Monetary Fund, 2011.

13. Rouis, Mustapha & Tabor, Stephen R., *Regional Economic Integration in the Middle East and North Africa: Beyond Trade Reform*, Washington, D.C.: The World Bank, 2013.

14. Shediac, Richard; Khanna, Parag; Rahim, Taufiq & Samman, Hatem A., *Integrating, Not Integrated: A Scorecard of GCC Economic Integration*, Booz & Company, 2011.

التنمية الاقتصاديّة الخليجيّة:

توصيات بناءً على أزمة الدَّيْن اليونانيّة

الدكتور عمر العبيدلي[1]

1. الملخّص:

منذ إطلاق مشروع مجلس التعاون في عام 1981م، احتل التكامل الاقتصادي الخليجي دوراً مهمّاً ضمن الخطط المطروحة والمنفَّذة، حيث انتقلت الدول من علاقات اقتصادية بدائية إلى اتفاقية تجارة حرّة، ووحدة جمركية، وسوق مشتركة، وأخيراً إلى خطوات ملموسة نحو عملة موحّدة. ويعود حماس الدول الخليجية للتكامل الاقتصادي جزئياً إلى التجربة الناجحة لدى الاتحاد الأوروبي، باستثناء مرحلة العملة الموحّدة (1999م – الآن)، وهي تجربة سبقت نظيرتها الخليجيّة، ومن ثمّ شكّلت نموذجاً مغرياً لدول مجلس التعاون عن المكتسبات الاقتصادية المتاحة لمن يسعى للتكامل الاقتصادي. ولكن في ظل أزمة الدين اليونانية التي اندلعت في عام 2010م، أصبح العديد من المواطنين الأوروبيين يشكّون في فوائد التكامل الاقتصادي، وينظرون بجدّية في الانسحاب من العملة الموحّدة، وإعادة تثبيت الحواجز التي رُفعت خلال آخر 50 سنة. ولكن إن تمّ تحليل الأزمة اليونانية بشكل صحيح، يمكن استخلاص العوامل غير الاقتصادية – منها الاعتبارات السياسية – التي تسبّبت في تحوّل مشكلة يونانية إلى مشكلة أوروبية تهدّد مشروع التكامل. ففي الواقع، لا يزال التكامل الاقتصادي سياسة بنّاءة تخدم مصلحة دول مجلس التعاون، إن تمّ تفادي الأخطاء التي ارتكبها الاتحاد الأوروبي.

2. المقدّمة:

منذ انطلاق مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981م، احتل التكامل الاقتصادي الخليجي دوراً مهمّاً ضمن الخطط المطروحة والمنفَّذة، حيث انتقلت الدول الست (الإمارات، والبحرين، والسعودية، والكويت، وعمان، وقطر)، من علاقات اقتصادية بدائية إلى اتفاقية تجارة حرّة، ووحدة جمركيّة، وسوق مشتركة، وأخيراً إلى خطوات ملموسة نحو عملة موحّدة. ويعود حماس الدول الخليجيّة للتكامل الاقتصادي إلى سببين بالأساس، أحدهما نظريّ والآخر تطبيقي.

1 مدير الدراسات الدوليّة والجغرافيا السياسيّة بمركز البحرين للدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة والطاقة

أوّلاً: يتّفق الاقتصاديون على أنّ التكامل الاقتصادي يتسبب في نمو اقتصادي متين، وهذه نظرية طُرحت قبل ما يزيد عن قرنين، حينما أشاد أول اقتصادي في العصر الحديث (آدم سميث في 1776م) بالتجارة الحرّة بين الأفراد والدول. والآن نجد أنّ هناك مؤسسة دولية (منظّمة التجارة الدولية) مكرّسة تحديداً لهذا الغرض؛ حيث إنّها مكلّفة دستورياً بتشجيع دول العالم على رفع القيود التي تعيق الحركة الدولية للسلع والخدمات.

ثانياً: فيما يخص التكامل الاقتصادي، مرّ الاتحاد الأوروبي بتجربة ناجحة للغاية، باستثناء مرحلة العملة الموحّدة (1999م – الآن)، وهي تجربة سبقت نظيرتها الخليجيّة، ومن ثمّ شكّلت نموذجاً مغرياً لدول مجلس التعاون؛ لدعم المكتسبات الاقتصادية المتاحة لمن يتبنّى توصيات آدام سميث وتوابعه.

ولكن في ظلّ أزمة الدين اليونانية التي اندلعت في عام 2010م، أصبح العديد من المواطنين الأوروبيين – منهم الخبراء وغير الخبراء – يشكّون في فوائد التكامل الاقتصادي، وينظرون بجدّية في الانسحاب من العملة الموحّدة، وإعادة تثبيت القيود التي رُفعت خلال ال 50 سنة الأخيرة.

ولكن إن تمّ تحليل الأزمة اليونانية، بشكل صحيح، يمكن استخلاص العوامل غير الاقتصادية – منها الاعتبارات السياسية – التي تسبّبت في تحوّل مشكلة يونانية إلى مشكلة أوروبية، تهدّد مشروع التكامل. ففي الواقع، لا يزال التكامل الاقتصادي سياسة بنّاءة تخدم مصلحة دول مجلس التعاون إن تمّ تفادي الأخطاء التي ارتكبها الاتحاد الأوروبي.

3. التكامل الاقتصادي كمصدر تنمية:

ينقسم التكامل الاقتصادي إلى مرحلتين: السوق المشتركة، والوحدة النقدية. بشكل أوّلي، حقّقت دول مجلس التعاون أول مرحلة، حتى ولو أنّ المشروع - في الواقع- يعاني من بعض المشكلات في التطبيق.[1] وقطعت شوطاً ملحوظاً في استعداداتها للمرحلة الثانية. وما هي الأسباب النظرية لدعم الاقتصاديّين لهذه السياسات؟

1 Abdulghaffar, M., O. Al-Ubaydli and O. Mahmood (2013). 'The malfunctioning of the Gulf Cooperation Council single market: features, causes and remedies' Middle Eastern Finance and Economics. 19.

3.1. الأسواق المشتركة

عندما تندمج الأسواق المنفردة في سوق واحد ضخم، فإنّ إزالة العوائق أمام التجارة تشير إلى أنّ كلّ شركة تواجه تغييرين أساسيّين، وهما: أوّلاً: زيادة في حجم السوق المتاح؛ وثانياً: زيادة في المنافسة في ذلك السوق. ويتنبأ الاقتصاديّون بأنّ هذين التغييرين سوياً سوف يؤديان إلى نتائج مرغوب بها.[1]

أول نتيجة متوقّعة هي انخفاض هوامش الأرباح، وانكماش الفجوة بين الأسعار والتكاليف. فيقدّم المنافسون الأجانب مجموعة جديدة من التحدّيات أمام الأرباح الحالية لكل شركة، وسوف يجذب حجم السوق المتنامي منافسين كانوا سابقاً غير مهتمّين.

على سبيل المثال، عند السماح لموقع آمازون للبيع بالتجزئة على الإنترنت بالدخول إلى بلد ما، فهذا يؤدّي عادة إلى خفض هوامش أرباح محلّات البيع بالتجزئة. ومن خلال عدم وجود متجر فعليّ للبيع بالتجزئة، تتمكّن آمازون من توفير الكلفة على المحلات التقليدية، ثمّ تتمكّن بدورها من السيطرة على حصّة من السوق من خلال خفض الأسعار.

وثاني نتيجة متوقّعة هي انخفاض تكاليف الإنتاج حين تستفيد الشركات من مزايا اقتصادات الحجم الكبير (economies of scale)؛ ففي كثير من القطاعات، يصبح إنتاج كل وحدة أقل كلفة حينما يرتفع حجم الإنتاج. ويمكن للأسواق المحلية المنفردة أن تكون صغيرة جداً، بحيث لا تسمح باستغلال كافة اقتصادات الحجم الكبير. وقد يسمح اتساع السوق، عن طريق إطلاق سوق مشتركة للشركات القائمة، بالدخول إلى اقتصادات الحجم الكبير التي كانت سابقاً غير مغتنمَة.

على سبيل المثال، يمكن للمهندس المعماري إنتاج رسومات معمارية أسرع بكثير، إذا قام باستخدام برنامج كمبيوتر محترف، إلّا أنّ هذا البرنامج عادة ما يكون باهظ الثمن؛ ولذلك سوف يحتاج إلى بيع 10 رسومات في الأسبوع الواحد، على الأقلّ، حتى يتمكّن من تغطية تكلفة البرنامج، وتحقيق الربح. وفي السوق المحلي المنفرد، قد يكون الطلب على رسومه مجرّد 5 رسمات فقط في الأسبوع، بينما ومع وصول فتح السوق المشتركة، يتسع الطلب إلى 20 في الأسبوع؛ ليسمح له بشراء البرنامج وخفض تكلفة الإنتاج.

ثالث نتيجة متوقعة هي التزايد في ابتكارات الشركات استجابة لتعزيز المنافسة؛ إذ يؤدّي الابتكار إلى عوائد عن طريق منتجات جديدة وأساليب إنتاج أكثر كفاءة. وتوازن الشركات بين هذه المزايا وتكلفة الابتكار، مثل تكلفة الأبحاث والتطوير. وعندما تتضخّم الأسواق، فإنّه عادة ما تتزايد مزايا الابتكار؛ حيث يتواجد سوق أكبر لاستيعاب تلك الابتكارات. وعندما تشتدّ المنافسة، تكون تكاليف الفشل في الابتكار عادة أكبر أيضاً؛ حيث إنّ هناك منافسين أكثر تنوّعاً وابتكاراً.

1 Baldwin, R. and A. Venables (1995). "Regional economic integration," in G. Grossman and K. Rogoff (eds.) Handbook of International Economics.

على سبيل المثال، أنفقت شركة نينتندو اليابانية الكثير من الأموال لتطوير جهاز الوي، وهو ما يعدّ منتجاً مبتكراً جداً؛ وأحد أسباب اختيارها القيام بذلك هو أنها تستطيع بيع الوي على مستوى العالم بدلاً من اليابان فقط، وكذلك لأنّ حصتها في السوق (في اليابان ودولياً) كانت مهدّدة من قبل شركة مايكروسوفت الأمريكية.

3.2. الوحدة النقدية

ينطلق تحليل الوحدة النقدية من نظرية المنطقة المثلى للعملة المشتركة (optimal currency area).[1] وتشكّل هذه النظرية القاعدة الفكرية للعملة الموحّدة الأوروبية، حيث إنّ صاحب النظرية، روبرت منديل، فاز بجائزة نوبل للاقتصاد بعد إطلاق اليورو.

3.2.1. المنطقة المثلى للعملة

لفهم نظرية المنطقة المثلى للعملة المشتركة، تخيل عالماً بسيطاً يشمل بلدين اثنين: الإمارات (الدرهم) والسعودية (الريال). كلّ منهما ينتج السلع محلياً، ويتاجر مع الآخر، وهناك سوق تبادل للعملات الأجنبية، تسمح للتجّار من كل بلد بشراء عملة الآخر؛ من أجل إتمام الصفقات من السلع والخدمات. في البداية، يكون البلدان في حالة توازن، وهو ما يعني أنّ الأسعار المحلية وسعر الصرف كلها مستقرة.

تخيّل الآن أنّ عاصفة رملية تدمّر كل أصول رأس المال في الإمارات، والتي تشمل جميع الآلات والأدوات التي يستخدمها العمّال في الإمارات لإنتاج السلع والخدمات. فجأة أصبح العمال في الإمارات الآن أقل إنتاجية بشكل كبير، ممّا يستدعي انخفاض أجورهم. ولكن الكثير من هؤلاء العمال قد ارتبطوا بعقود عمل طويلة الأجل، ولا يمكن إعادة التفاوض بشأنها على الفور. وعلاوة على ذلك، فإنّ العمّال أنفسهم حساسون للغاية حول تخفيضات الأجور (ربما بصورة غير عقلانية[2]). هذه القيود تعني أنه على المدى القصير، سيتوجب إمّا فصل بعض العمّال عن العمل، أو إفلاس بعض الشركات بسبب دفع الأجور المفرطة، الذي سيؤدي أيضاً إلى تراجع في عدد الوظائف على مستوى الاقتصاد. وعلى المدى الطويل، عند إعادة التفاوض على العقود وزيادة المنافسة على الوظائف، ستنخفض الأجور، وسيعود تحقيق التوازن، ولكن ليس قبل أن يتكبّد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم الكثير من الألم.

الطريقة الوحيدة لجعل الإصلاحات أكثر سلاسة، ولتقليل فقدان الوظائف إلى أدنى حدّ، هي السماح لقيمة الدرهم بالانخفاض مقابل قيمة الريال. وستنجح هذه الطريقة لأنك تخفّض أجور العمال بشكل

1 Mundell, R. (1960). "A theory of optimal currency areas," American Economic Review, 51, p657-665.

2 Akerlof, G. (1982). "Labor contracts as partial gift exchange," Quarterly Journal of Economics, 97, p543-569.

غير مباشر؛ كما أنّ بعضاً من أجورهم هذه تنفَق عادة على الواردات، وإذا انخفضت قيمة الدرهم، فسوف يكون العمال قادرين على شراء كمية أقل من السلع. (هذا يوصف بأنه انخفاض الأجور الحقيقية للعمّال).

هذه العملية هي تلقائية إلى حدّ ما، ولكن يمكن تسريعها بواسطة الحكومة أو البنك المركزي باستخدام السياسة النقدية (monetary policy)؛ فالتغيّرات في أسعار الفائدة تؤدي إلى تغيّرات في سعر الصرف. وبالتالي إذا أرادت حكومة الإمارات تسريع خفض قيمة الدرهم، فيمكنها أن تخفض أسعار الفائدة الإماراتية.

ما ذُكر فيما سبق هو سبب دعم الاقتصاديين لوجود أسعار الصرف؛ فعندما يكون الكثير من الأسعار (أو الأجور) في حاجة إلى التغيير في نفس الوقت، بسبب وجود تغيير في الظروف الاقتصادية - ولكن هناك قيود تبطّئ هذه التغييرات - فإنه يصبح من الأسهل أحياناً السماح بتغيير سعر الصرف. يشابه هذا الأمر استخدام حافلة لنقل 50 فرداً إلى منازلهم (استخدام سعر الصرف) بدلاً من استخدام 50 سيارة فردية (تغيير الأسعار والأجور الفردية): فاستخدام الحافلة يوفر الكثير من الوقود، وهي أسهل كثيراً من حيث التنظيم، ولكن لن يتمّ توصيل الأفراد الركاب إلى وجهتهم النهائية؛ إذ لا يزال عليهم أن يمشوا من أقرب محطة حافلات إلى منازلهم؛ إذاً، الحافلة ليست دقيقة، ولكنها تسهّل الأمور، تماماً مثل أسعار الصرف.

وهكذا، تساعد أسعار الصرف في التغلب على القيود التي تعيق وضع الأجور المحلية بشكل يعكس الإنتاجية. ومع ذلك، تشكّل أسعار الصرف عوائق للأشخاص الذين يمارسون التجارة الدولية. إذا قامت الإمارات والسعودية باستخدام نفس العملة، حينئذ سيهتم المستورد من الإمارات فقط بأسعار السلع السعودية؛ ولكن مع استخدام عملات مختلفة، فسيحتاج المستورد من الإمارات إلى خطوات إضافية لإكمال الصفقات. من ناحية أخرى، في عالم يستخدم عملة موحدة، يعاني تجّار يتطلعون نحو المستقبل من مصدر شكّ واحد: وهو السعر المستقبلي للسلعة المتداولة بينهم. وفي عالم يستخدم عملتين اثنتين، يواجه التاجر الشك بشأن سعر السلع وسعر الصرف. الشكّ يجعل التجّار مترددّين في الاستثمار في مشاريع طويلة الأجل، مما يعوّق النمو الاقتصادي.

الاقتصادات المختلفة تواجه أنواعاً متباينة من الصدمات الاقتصادية. على سبيل المثال، تتأثر اقتصادات الدول الزراعية، مثل غانا أو الهند، بشدّة بسبب الطقس. وتتأثر البلدان ذات القطاعات المالية الكبيرة، مثل هونج كونج أو سنغافورة، عند حدوث الصدمات المالية. وتتطلب جميع الصدمات تغييرات في الأسعار والأجور؛ لتقليل الآثار السيئة على البطالة. يمكن أن تكون التغييرات في أسعار الصرف ببساطة بديلاً لآلاف التغييرات في الأسعار والأجور الفردية. ولكن يؤدي تعدّد العملات إلى زيادة أسعار التجارة الدولية، كما أنها تزيد عامل الشك لدى التجّار الذين يتطلعون نحو المستقبل.

وعلى أصحاب القرار أن يوازنوا بين الإيجابيات والسلبيات المذكورة، عند تقييم الوحدة النقدية. نظرية المنطقة المثلى للعملة المشتركة تقود إلى السؤال التالي: إذا وضعنا في الاعتبار أنواع الصدمات الاقتصادية التي تخلّ بتوازن الأسعار في مجموعة من البلدان، ووضعنا في الاعتبار التجارة المتبادلة بين تلك البلدان، هل ينبغي أن تتعامل تلك البلدان بنفس العملة؟ (وهذا ما يعرف بالبلدان التي تشكّل منطقة مثلى للعملة المشتركة). أو هل ينبغي أن تستخدم كل دولة العملة الخاصة بها؟ طرح روبرت منديل معايير (معايير التقارب؛ convergence criteria) تحدّد الحالة التي ينبغي فيها تبنّي عملة موحّدة.

3.2.2. معايير التقارب

يعتبر البلدان مناسبين تماماً لإنشاء اتحاد نقدي فيما بينهما في حالة استيفاء المعايير الأربعة التالية، والمعروفة باسم معايير التقارب:

معيار التقارب 1: وجود تجارة بينية قوية بين البلدين.

كلما زاد رواج التجارة بين البلدين، زادت معاناتهما من التكاليف الإضافية على معاملاتهما؛ بسبب استخدامهما لعملات منفصلة، وكان الشكّ في سعر الصرف أكثر تعطيلاً للاقتصاد؛ نظراً لهذا الاستخدام.

معيار التقارب 2: الصدمات الاقتصادية في البلدين متشابهةٌ جداً، ودورات الأعمال فيهما متزامنة.

إذا تعرّض كلا البلدين دائماً لنفس الصدمات الاقتصادية في نفس الوقت (تزامن دورة الأعمال)، حينئذ ستتغير الأسعار والأجور في كلا البلدين بنفس الطريقة، ولا فائدة من المرونة الإضافية التي تقدّمها العملات المنفصلة.

معيار التقارب 3: وجود درجة عالية من حركة الموارد بين البلدين.

لنفترض أنّ الصدمات الاقتصادية ليست متطابقة، وأنّ دورات الأعمال ليست متزامنة. تتضاءل إلى حدّ كبير تكاليف الاتحاد النقدي إذا تدفقت الموارد بين البلدين. وهكذا، بالعودة إلى مثال الإمارات والسعودية المذكور أعلاه، إذا حدث بعد وقوع العاصفة الرملية أنّ الأجور في الإمارات تجمّدت، حينئذ سيفقد العمّال الإماراتيون وظائفهم. ولكن إذا انتقل هؤلاء العمّال إلى السعودية، حينئذ ستنخفض الأجور في السعودية، وسترتفع الأجور في الإمارات إلى أن يتوازن الاقتصادان. وبعبارة أخرى، يمكن أن تكون تدفقات الموارد بديلاً لمعيار التقارب الثاني لمعالجة أزمات الأسعار والأجور.

معيار التقارب 4: يمكن للحكومات استخدام التحويلات المالية لتقاسم المخاطر بين البلدين.

البديل للتدفق العضوي (الطبيعي) للموارد – المشار إليه في معيار 3 – هو تدفق الموارد بتوجيه الحكومة: فبدلاً من الانتظار حتى يغادر العمّال الإمارات، فيمكن للحكومة السعودية أن تتبرع برأس

مـال كبـير جـداً للإمـارات؛ مـمّا يرفـع مـن إنتاجيـة العـمّال في الإمـارات حتـى يتمكنـوا مـن اسـتعادة الأجور السـابقة عـن اسـتحقاق.

4. أزمة الدين اليونانية ومخاطر التكامل الاقتصادي

نظريـاً، أول مرحلـة في التكامـل الاقتصـادي (السـوق المشـتركة) مرغـوب فيهـا في كل الأحـوال، وثـاني مرحلـة (الوحـدة النقديـة) مرغـوب فيهـا في حالـة الاسـتيفاء بمعايـير التقـارب. هنـاك العديـد مـن الدراسـات التـي أكّـدت نجـاح السـوق المشـتركة الأوروبيـة الـذي أُطلـق في عـام 1992م[1]، فقد ارتفعـت الإنتاجيـة، وتراجعت الأسـعار، وحقـق كل أصحـاب المصلحـة كافـة المكتسـبات للأسـباب المذكـورة أعـلاه. وفي ظـل هـذا النجـاح اللامـع، وبعـد شـعور الـدول الأوروبيـة بأنه تـمّ الاسـتيفاء بمعايير التقـارب، أُطلقـت العملة الموحـدة في عام 1999م، ولكـن لم تجـرِ الأمـور كـما خطّـط لهـا أصحاب القـرار الأوروبيـون. لكن مـا هي أسـباب الصعوبات، وكيـف يمكـن الاسـتفادة مـن هـذه الخبرة؟

4.1. خلفية عن الاقتصاد اليوناني

أصبـح الإنفـاق الحكومـي اليونـاني غير قابل للاسـتدامة منذ مطلع عقـد الثمانينيات؛ لإنّ اليونان اسـتخدمت ديونـاً متصاعـدة لتمويـل أنشـطة فاسـدة في القطـاع العـام، عـلى رأسـها توظيـف مفـرط مبنيّ عـلى تفضيل الأصدقـاء، ودون الأخـذ في الاعتبـار معـدّلات الإنتاجية المتدنيـة للموظفين.

في الفـترة التـي كانـت تسـتخدم فيهـا اليونـان عملتهـا الخاصـة – الدراخـما – أدّت الإدارة غـير المسـؤولة للاقتصـاد إلى تدهـور قيمـة العملـة اليونانيـة؛ إذ تراجـع سـعر الـصرف مـن مـا يقل عـن 50 دراخـما للدولار الأمريـكي في 1980م إلى مـا يزيـد عـن 250 دراخـما إلى الـدولار الأمريـكي في 1995م. وأدّى ضعـف الميزانيـة الحكومية اليونانية أيضاً إلى تزايد في أسـعار الفائدة ذات السـندات السـيادية؛ حيث وصلت إلى 20% خلال عقـد التسـعينيات. وعـادة، تجـبر مثل هذه التطوّرات السـلبية الحكومـة على أن تصلح أوضاعهـا؛ لأنها تفقد قـدرة الاقـتراض الـدولي. ولكـنّ اليونـان تمكّنـت من تفادي هـذه القيود الطبيعية؛ بسـبب سـماحها للانضمام إلى مـشروع العملـة الموحدة.

1 Bottasso, A. and A. Sembenelli (2001). "Market power, productivity and the EU Single Market Program: Evidence from a panel of Italian firms," European Economic Review, 45, p167-186. European Commission (1996). "Economic evaluation of the Single Market," European Economy, Reports and Studies.

4.2. أزمة الدين وأزمة اليورو

بعد نجاح السوق الأوروبية المشتركة، خططت المفوضية الأوروبية في عقد التسعينيات للعملة الموحدة. وانطلاقاً من نظرية المنطقة المثلى للعملة، رسمت الجهات المسؤولة معايير تقارب كميّة. نظام أسعار العملات الذي سبق اليورو – آلية سعر الصرف الأوروبية (European Exchange Rate Mechanism) – شكّل أرضية صلبة للعملة الموحدة؛ لأنه شجّع تجارة بينية قوية في دول الاتحاد الأوروبي، وهو أول معيار.

ولأجل الاستيفاء بالمعيار الثاني – وضع الاقتصادات الأوروبية في مرحلة مشابهة في الدورة الاقتصادية – فُرض على الحكومات شرطان: أولاً: عدم تجاوز عجز الميزانية العامة 3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ثانياً: عدم تجاوز الدين العام 60% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

واعتبرت المفوضية الأوروبية أنّ المعيار الثالث – حرية حركة الموارد – تمّ استيفاؤه مسبقاً من خلال قواعد السوق المشتركة، الذي تشترط رفع القيود البينية لحركة الموارد. كما أنّ الهيكل المتقدّم للحكومة الأوروبية المركزية شكّل وسيلة للاستيفاء بالمعيار الرابع (آليّة تحويل أموال بين الدول المشاركة)، فكانت المفوضية الأوروبية تجمع ضرائب ورسوم اشتراك ملحوظة من الدول الأعضاء، وتملّكت الصلاحيات المطلوبة لتحويل تلك الأموال لدولة ما حسب الحاجة في حالة حدوث أزمة اقتصادية.

ولكن في الواقع، قلّ الاستيفاء الحقيقي عن الاستيفاء المطلوب لضمان مستقبل المشروع. بسبب، أولاً: بعض الدول لم تخفّض ديونها وعجوزات ميزانياتها إلى المستوى المتفَّق عليه. ثانياً: قامت بعض الدول بممارسة "حيل حسابية" للتأهل للعملة الموحدة شكلياً، وليس روحيّاً. وتلقّت مصداقية المشروع ضربة قاسية حينما اشتملت قائمة الدول المخالفة للمعايير (ربما روحيّاً إذا لم يكن فعليّاً) أهم عضوين: فرنسا وألمانيا.

وارتكبت المفوضية الأوروبية خطأً آخر، تمثّل في المغالاة في تقدير مدى الحركة البينية للموارد البشرية. فنجحت السوق المشتركة في رفع القيود القانونية التي كانت تعيق حركة الموارد البشرية، لكنها لم تعالج المانع الأهمّ، وهو التباين الثقافي والاجتماعي واللغوي. ففي الواقع، المواطن الأوروبي (لدول العملة الموحدة فقط) لا يرغب في الانتقال من دولته الأم إلى دولة أخرى؛ نتيجة لصعوبة تأقلمه مع ظروف جديدة، حتى ولو كانت الفرص الاقتصادية في دولته الأم في حالة تراجع، وتتيح له دولة أخرى فرصاً واعدة من الجانب الاقتصادي.

السماح لليونان بالانضمام إلى العملة الموحدة كان قراراً غير منطقي، نظراً للاعتبارات الاقتصادية، حيث إنها كانت بعيدة عن الاستيفاء بمعايير التقارب. وعلاوة على ذلك، اعتبرت اليونان العملة الموحدة فرصة لاستمرارية فسادها الإداري، حيث إنّ الانضمام أدّى إلى رفع القيود التي كانت تمنع اليونان من المزيد من الاقتراض. فالاقتصاد اليوناني صغير مقارنة بالاقتصادات الأخرى، كما أنّ دينها الإجمالي بسيط إذا ما قُورن مع ديون فرنسا وألمانيا وإيطاليا، على رغم كونه كبيراً جداً مقارنة بحجم الاقتصاد اليوناني. وكان

المفترض أنّ استمرار تطبيع معايير التقارب يمنع الحكومة اليونانية من استغلال سهولة إصدار سندات جديدة، ولكن لم تلتزم اليونان، ولم تحاسَب على ذلك. فارتفع الدين العام اليوناني من 100% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999م (إطلاق اليورو) إلى 180% في عام 2012م، وهُدرت الأموال؛ إذ استخدمت لمزيد من سياساتها العشوائية السابقة، كتوظيف مفرط في القطاع العام، وتقاعدات مبكرة للغاية (ربما 45 سنة).

لكن، لماذا سمحت المفوضية الأوروبية لهذه الأخطاء والتصرفات غير المسؤولة؟ عند إطلاق العملة الموحدة، كان المحرّك الأساسي للمشروع الاعتبارات السياسية وليس الاقتصادية، على الرغم من أنّ الجهات المسؤولة شنّت حملة إعلامية؛ للتظاهر بأنّ الاعتبارات الاقتصادية كانت قلب المشروع. فكانت القارة الأوروبية تعاني من سلسلة من أسوأ حروب البشرية، حدثت على مدى قرون، وشملت الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ فكانت تبحث عن أية وسيلة للتقارب والتكامل تفادياً لحرب أخرى. وتصوّرت الحكومات الأوروبية أنّ العملة الموحّدة كانت تشكّل خطوة إيجابية في هذا المسار لا يمكن إلغاؤها أو تأجيلها، مهما كانت المخاطر الاقتصادية.

ولكن لم يستمر التعاطف الذي كانت المفوضية الأوروبية توجهه لليونان؛ لأنّه بعد الأزمة المالية العالمية في 2008م، تحوّلت اليونان من عضو يعزّز ويكبر مشروع العملة الموحدة سياسياً، إلى عضو يهدّد أسسه، وقد يتسبب في انهياره النهائي. فانكمشت اقتصادات كل من إيرلندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا في ظل الأزمة المالية، وكانت السلطات الأوروبية غير قادرة على دعم هذه الاقتصادات ذات الحجم الإجمالي الكبير بنفس الطريقة التي دعمت فيها الاقتصاد اليوناني الصغير. فتحولت المفوضية الأوروبية من الأب المتفهم الذي لا يحاسب أبناءه، إلى الشرطي القاسي، وعزمت على أن تستعرض عضلاتها عبر تعاملها مع اليونان.

وخلال الأزمة التي لم تنته بعد، أصرّت المفوضيّة الأوروبية على أنّ الانسحاب من اليورو ليس خياراً متاحاً لليونان أو غيرها، معارضة لتوصيات العديد من الخبراء. ويعود هذا الموقف إلى أساس فائدة العملة الموحّدة: إبادة حالة اللا يقين حول أسعار الصرف. فتدّعي حكومات الدول المشاركة في عملة موحّدة أنّ سعر صرف عملتها مع عملات الدول الأعضاء الأخرى لن يتغيّر أبداً؛ ممّا يعزّز ثقة واستقرار المستثمرين. وإن بدأ الأعضاء يفكّرون في الانسحاب، ورُسمت خطط لإعطائها هذا الخيار، إذ تنتهي فائدة العملة الموحدة؛ لأنّ المستثمرين يفقدون ثقتهم في ثبوت أسعار الصرف، ويرجع الاقتصاد إلى حالة أسعار الصرف الشبه مرنة، التي لم تنجح في خلق اقتصاد عالمي مستقر في تجربة معيار الذهب (gold standard) في بداية القرن العشرين، وتجربة بريتون وودز (Bretton Woods) في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فأدركت المفوضية الأوروبية أنّ انسحاب اليونان قد يتسبب في انسحاب كل من إيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، ومن ثمّ تفكيك المشروع بشكل نهائي.

وفهمت اليونان هذه المعادلة، واستغلّت خوف المفوضية الأوروبية من تخارج اليونان للحصول على دعم وتسهيلات إضافية؛ ولتتفادى التغيرات الجذرية في مفاهيم إدارة القطاع العام التي كانت مطلوبة، ولم تطبّق بشكل شامل بعد.

5. الوحدة النقدية الأوروبية: توصيات لمجلس التعاون

يحتل التكامل الاقتصادي دوراً مهمّاً ضمن أنشطة مجلس التعاون، وقد يشكّل وسيلة لخلق فرص عمل ولتنمية الاقتصادات الخليجية، وفق نظريات آدام سميث وتوابعه. والإنجازات الاقتصادية الملحوظة التي نبعت من السوق المشتركة الأوروبية أصبحت حافزاً للدول الخليجية كي تتبع نفس المسار. ولكن مع ذلك، تشير تجربة الاتحاد الأوروبي إلى أن المكتسبات تصاحبها مخاطر، وبالتالي ينبغي على دول مجلس التعاون دراسة ما مرّ به الاتحاد الأوروبي من مخاطر بغرض تفادي ارتكاب نفس الأخطاء.

5.1. أهميّة التحكّم بالدين العام

تمّ تسييس الأزمة اليونانية بشكل غير معقول، إذ أطلق كل من الطرفين (المفوضية الأوروبية والحكومة اليونانية) حملات إعلامية مليئة بمعلومات غير دقيقة، بهدف جذب الرأي العام لصالحها. ونتيجة لذلك، نسي معظم المحللين أنّ أهمّ سبب للأحداث المؤسفة هو سوء الإدارة الاقتصادية للحكومة اليونانية، تحديداً في القطاع العام.

توظّف حالياً كل الحكومات الخليجية نسبة ملحوظة من قوتها العاملة المواطنة في القطاع العام (تقترب النسبة إلى 100% في حالة قطر). وبالإضافة إلى ذلك، رواتب أولئك المواطنين لا تتناسب مع إنتاجيتهم المتواضعة، كما يحصل في اليونان. ففي الواقع، يمكن تصنيف الوظائف الحكومية في الدول الخليجية كنوع من دعم تقدّمه الحكومة لمواطنيها. وعلى رغم ما سبق، تتميز الدول الخليجية عن اليونان في ثروتها الطبيعية الضخمة، التي سمحت لها أن تموّل حياة الرفاهية فيها دون اقتراض ملحوظ (ما عدا مملكة البحرين في الفترة الأخيرة). ولكن أصبح هذا النموذج الاقتصادي غير قابل للاستدامة؛ نظراً للنمو السكّاني السريع في دول مجلس التعاون؛ لذا، ينبغي عليها أن تبحث عن نموذج جديد بديل.

لقد بدأت الحكومات الست التخطيط لتنويع اقتصاداتها منذ زمن طويل، ولتعزيز أداء قطاعاتها التعليمية بهدف رفع إنتاجية المواطنين، كما أنها أطلقت سياسات كثيرة لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص (البحرنة، السعودة، إلخ).

ولكن في ظلّ التراجع في أسعار النفط منذ منتصف 2014م، لم تجرِ التغيرات المرغوبة بسرعة تسمح للدول الخليجية أن تتفادى اقتراضاً ملحوظاً؛ إذ تحوّلت حالات الفائض في ميزانيات الحكومات إلى

عجـوزات، واضطـرت السـعودية أن تصـدر سـندات محليـة لأول مـرة. وأصبحـت التنبؤات المسـتقبلية حول أسـعار النفـط سـلبية إلى حـدّ مـا؛ إذ يتوقـع المحلّلـون أنّ عـصر 100 دولار للبرميـل قـد انتهـى، وأنّ الأسـعار سـتبلغ 70 إلى 80 دولاراً تقريبـاً.

في الفـترة مـا قبـل العملـة الموحـدة الأوروبية، حينما ارتفـع الدين العام اليونـاني، لم تتـضرر إلّا اليونان. ولكن بعـد إطـلاق اليـورو، تحوّلـت مشـكلة الديـن العام اليوناني إلى مشـكلة مشـتركة لـكل أعضاء منطقـة اليورو، وأصبحـت مهـدّداً وجوديـاً للمـشروع الأوروبي الشـامل. وجـرت هـذه الأمـور؛ لأنّ العملـة المشـتركة تخفّـف مـن المسـؤولية التـي تتحملهـا الدولـة المقترضـة، وتنقـل المسـؤولية إلى الأعضـاء الآخريـن؛ ممّا يحفّـز الدولة المقترضـة عـلى المزيـد مـن الاقـتراض على حسـاب مصلحـة الآخرين.

إذاً ينبغـي عـلى دول مجلـس التعـاون أن تضبّـط ديونهـا العامـة قبـل إطـلاق عملـة موحـدة؛ تفاديـاً لتحوّل أزمـة ديـن لعضـو مـا إلى أزمـة وجوديـة للعملـة الموحّدة ولمـشروع مجلـس التعاون.

ذُكـر أعـلاه أنّ مـن أهـمّ الخطوات المتاحـة لمعالجة التزايـد في الديون العامـة الخليجية هـو تقليل التوظيف في القطـاع العـام، وتعزيـز دور المواطـن في القطـاع الخـاص. وينبغي على كلّ الأطـراف أن تعامل الوظائف في القطـاع العـام كفـرص لخدمـة الوطن بشـكل بنّاء، وليـس كهبات من الحكومـة تتكون من راتـب مضمون لا يشـترط عـلى جهـود عمل من قبـل الموظف.

وهنـاك وسـيلة أخـرى قـد تسـاهم في خفـض الديـون العامـة الخليجيـة، وهـي إصـلاح أنظمـة الدعـم. في زمـن تأسيسـها، كانـت هـذه الأنظمـة تهـدف لرفع مسـتوى المعيشـة للمواطنـين بطريقـة غير مكلفة نسـبياً للحكومـة. ولكـن تغـيرت الظـروف، إذ تضاعفـت أعـداد السـكان، وأصبـح الدعـم يمثّـل نسـبة كبـيرة مـن الإنفاقـات الحكوميـة للـدول الخليجيـة. وبالإضافـة إلى ذلك، شـجّع الدعم الشـعوب الخليجيـة على الإسراف في اسـتهلاك السـلع المدعومـة، خصوصـاً الميـاه والكهربـاء والوقـود، مـمّا تسـبّب في مزيـد مـن الضغـط عـلى الميزانيـة الحكوميـة. وبـدأت دول مجلـس التعـاون مؤخـراً التقليـل من الدعم الـذي تقدمه لشـعوبها، ولكن أمامهـا شـوط طويـل قبـل أن تـوازن ميزانياتها.

5.2. أسس القرارات في مجلس التعاون

ثـاني سـبب أسـاسي لأزمـة اليـورو هـو التضـارب بـين المصالـح السياسـية والاقتصاديـة في قـرارات المفوضيـة الأوروبيـة. بينـما تتميّـز دول مجلـس التعـاون بطاقـة كامنـة كبـيرة، والاسـتفادة منهـا تنطلـق مـن تـصرّف الـدول ككتلـة موحـدة اقتصادياً وسياسـياً. وقـد تمثّل الوحدة النقديـة خطوة مهمّة في تشـكيل رؤية خليجية موحّـدة، ولكـن قـد تنمّـي التبايـن في المواقـف الخليجية إن تمّ تطبيقها بشـكل غير صحيح، لاسـيما إن ركّزت الجهـات المسـؤولة عـلى المكتسـبات السياسـية ذات المـدى القصـير، على حسـاب المصالح الأخـرى، كما جرى في أوروبا.

إذاً ينبغي على الدول الخليجية أن تتسارع في سياسات التكامل، ولكن دون التنازل عن الاهتمام برسم وتنفيذ الخطط بشكل سليم. وعلى سبيل المثال، حينما تُطرح معايير التقارب، يجب الالتزام بها في أول مرحلة، وأيضاً باستمرار. وينبغي إعداد نظام رقابة وعقوبات، وصندوق إنقاذ مالي، قبل إطلاق المشروع. ولأجل هذا الغرض، ينبغي على الدول الخليجية أن تقوّي المؤسسات الخليجية المركزية، كالأمانة العامة، ومنحها الصلاحيات المطلوبة لمتابعة المشاريع المشتركة، لعدم تكرار الأخطاء التي ارتكبتها الدول الأوروبية. وتمهيداً للعملة الموحدة، ينبغي على الدول الخليجية أن تفعّل مشروع السوق المشتركة بشكل شامل، وتحديداً التركيز على وضع آلية لمحاسبة من يخالف القوانين الخليجية المتفق عليها مركزياً، فلا يزال العديد من التجار يشتكون من عدم التزام الحكومات الخليجية بقواعد السوق المشتركة.[1]

6. الخاتمة

في عام 1997م (سنتان قبل إطلاق العملة الموحدة الأوروبية) صرّح ميلتون فريدمان، أحد أهمّ اقتصاديّي القرن العشرين، بالتصريح التالي حول المشروع الأوروبي:

"قد تتسبّب (العملات الموحدة) في مزيد من التوترات السياسية، وذلك لأنّ الصدمات المتباينة التي يسْهل معالجتها عبر تغييرات في أسعار الصرف للعملات، تتحوّل إلى مصدر خلافات سياسية. قد يمهّد التكامل السياسي للوحدة النقدية. ولكن فرض الوحدة النقدية تحت ظروف غير مناسبة سيعيق عملية تشكيل رؤية سياسية موحّدة."

تتعامل الدول الخليجية حالياً مع التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي كمسارين منفصلين، ولكن أثبتت خبرة المجتمع الدولي أنّه لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر؛ فحين تَسَارَعَ الاتحاد الأوروبي في تنفيذ مشروع العملة الموحّدة دون التكامل السياسي السابق المُلزم، وقعت دوله في الفخ الذي تنبأ به فريدمان، وتحوّل من مشروع تكاملي إلى مشروع تفتيتي.

لذا، ينبغي على دول مجلس التعاون أن تتنازل عن بعض استقلالها الفردي؛ لأجل خلق مؤسسات خليجية، مركزية، قوية، قادرة على متابعة عملة موحّدة. ولمنع أي عضو من استغلال عملة مشتركة لتمويل حملة اقتراض مفرط، ينبغي عليها أن تطرح خطّة واقعية لمعالجة العجوزات في الميزانيات التي تواجهها الآن، وأن تلتزم بها.

1 عمر العبيدلي (2014). مجلس "التنسيق" وليس "التعاون": تحدّيات الاتحاد أمام الدول الأعضاء، مجلّة السياسة الدولية, 196.

القضايا الإقليمية

الحوارات الاستراتيجية

تقديم الملف

الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي.

السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر

قراءة في الحوار الإستراتيجيّ بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي.

خالد بن إبراهيم الفضاله

تقديم الملف

إنّ تفعيل العلاقات الإقليميّة والدولية لدول مجلس التعاون الخليجي وتوسيع مدى ونطاق هذه العلاقات وتنويع المجالات التي تشملها يصب في صالح دعم الدور الإقليمي لدول المجلس، والذي شهد في الفترة الأخيرة تصاعداً ملحوظاً بفعل اشتباك هذه الدول في عدد من الملفات والقضايا الإقليمية، من هنا، تأتي أهمية الحوارات الاستراتيجيّة التي تقيمها دول المجلس مع عدد من الدول الكبرى والتجمعات الإقليمية كآلية مهمة في تفعيل السياسة الخارجية لدول الخليج وفي تأسيس أطر تتسم بالاستقرار والانتظام في تفعيل العلاقات الخليجية مع العالم الخارجي، وتعظيم مكاسب الدور الإقليمي والدولي لدول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة جماعية.

هذه الآلية المهمة، تم استحداثها خلال اجتماع المجلس الوزاري الخليجي، في دورته العاشرة بعد المائة، في الأول من مارس 2009، حيث يقيم مجلس التعاون الخليجي حوارات استراتيجيّة مع كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وأستراليا وباكستان وكندا وبريطانيا واليابان وماليزيا وتركيا ورابطة دول الآسيان وأذربيجان ورومانيا ونيوزلندا والمكسيك وجورجيا وأوكرانيا وجمهورية البيرو. وبالإضافة إلى ذلك، يتم التحضير لعقد حوارات مماثلة مع دول وعدد من التجمعات الإقليمية الأخرى. إضافة إلى العمل على تأسيس عدد من الحوارات الاستراتيجيّة مع دول جديدة، شملت كندا والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل.

انطلاقاً مما سبق، يستهدف هذا الملف قراءة في أهمية الحوارات الاستراتيجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال محورين رئيسيين:

الأول: يقدمه السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر، حول الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي، مع تقديم نبذة مختصرة حول أهميّة هذه الحوارات الاستراتيجيّة، والآلية التي تعمل في إطارها.

أما **الثاني**، فيقدمه خالد بن إبراهيم الفضاله عبر قراءة في الحوار الاستراتيجيّ بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي.

الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي أداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي

السفير حمد أحمد عبدالعزيز العامر[1]

الملخّص:

يتناول التقرير الآتي:

أولاً: استعرض سريعاً علاقة الانسحاب البريطاني من شرق السويس وتصفية جميع القواعد البريطانية العسكرية بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في (مايو 1981م)؛ لسدّ الفراغ السياسي والأمني البريطاني والوقوف أمام الأطماع الإيرانية في التوسع والسيطرة على المنطقة.

ثانياً: تناول دور الولايات المتحدة الأمريكية في سدّ فراغ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي لحماية المصالح البترولية والاستراتيجية والاستثمارات الغربية، وحماية الدول الجديدة حديثة الاستقلال من التسلل الشيوعي إلى الخليج العربي الذي كان قابعاً في اليمن، وتغيُّر قواعد العلاقات واللعبة السياسية في المنطقة بسبب قيام الثورة الخمينية في إيران عام (1979م)؛ وتغلغل اليد الإيرانية في عدد من الملفات والأوراق السياسية المهمّة، وتأثيراتها السلبية على دول المنطقة التي من أبرزها قيام عدد من الحروب في منطقة الخليج العربي في الفترة (1980م – 2003م).

ثالثاً: تطرَّق لسياسة دول مجلس التعاون من أجل تعزيز علاقاتها الخارجية من خلال البدء في الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى، باعتبارها آلية مهمّة تساعد في تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية، والخطوات التي اتخذتها دول المجلس بعد قرار المجلس الوزاري في (1 مارس 2001م) بتكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون إعداد رؤية حول مدى الاستفادة من الحوارات الاستراتيجية، مما كان له أثر في فتح أبواب واسعة لإقامة حوارات استراتيجية مع عدد من الدول الصديقة والمجموعات الاقتصادية المهمة في العالم.

رابعاً: سلَّط الضوء على المبادئ التي تقوم عليها الشراكة الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى كاحترام السيادة والاستقلال الوطني لجميع الدول، وحرمة الحدود والسلامة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

---

1 الوكيل السابق لوزارة الخارجية بمملكة البحرين للشئون الإقليميّة ومجلس التعاون، محلّل الشؤون الإقليمية ومجلس التعاون

خامساً: تناول المجالات محل اهتمام الشراكة الخليجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى كالتنسيق والتشاور السياسي والدبلوماسي تجاه القضايا الدولية والإقليمية، وتقوية التعاون الأمني والدفاعي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتعميق التعاون في مجال البحوث العلمية والاستراتيجية بين الجامعات ومراكز الأبحاث، والعلاقات البرلمانية والشبابية، وعلاقات منظمات المجتمع المدني المختلفة.

سادساً: تناول النتائج الإيجابية للحوارات الاستراتيجية على المستوى السياسي والاقتصادي، ومساهتمها في تعزيز العلاقات في الإطار الجماعي على مختلف المستويات، ومساعدتها على تبادل الخبرات بين المختصين في دول مجلس التعاون ونظرائهم في الدول الأخرى، وتعريفها بمجلس التعاون وتقدير دوره وأهدافه وإنجازاته على المستويات الدولية والإقليمية، وتحقيقه لرؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية تدعم البيئة الأمنية المستقرة للنشاط التجاري والصناعي، وانعكاس ذلك على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، واتخاذ مواقف متطابقة حول القضايا السياسية في المحيط الجغرافي المشترك، والمساهمة في إيجاد حلول لها بما يخدم المصالح العُليا.

سابعاً: أكَّد أنّ الحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والدول الصديقة والمجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم خطوة بنَّاءة في سبيل توثيق الروابط الاقتصادية والاستراتيجية، وخَلق رؤية جديدة تتسم بالفاعلية والرغبة في استكشاف آفاق أوسع لفرص الاستثمارات، وفتح أسواق واعدة جديدة للمنتجات الخليجية، وشدَّد على أهمية المحافظة على جوهر تلك الحوارات والحرص على استمراريتها.

تقديم:

أعلنت بريطانيا في (16 يناير 1968م) سياسة الانسحاب من شرق السويس وتصفية جميع قواعدها العسكرية وسحب عشرات الآلاف من العسكريين وعائلاتهم؛ بسبب عجزها عن الإنفاق على شبكة مصالحها الاستراتيجية والتجارية والترتيبات العسكرية الدفاعية في تلك المنطقة؛ نتيجة للعجز الكبير الذي أصاب الخزانة البريطانية عام (1964م)، ووصل إلى (800.750) مليون جنية إسترليني؛ وهبوط الجنيه الاسترليني في خريف (1967م) إلى مستويات حادة، ممّا دعا رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن إلى الإعلان في خطاب ألقاه أمام مجلس العموم في (يناير 1968م) عن تخفيض كبير جداً في الإنفاق وعن التصميم على الانسحاب كلياً من المنطقة مع نهاية (1971م) حيث قال (.. لقد قرّرنا أيضاً سحب قواتنا من الخليج في التاريخ نفسه..)؛ ليؤكد هذا القرار التاريخي الصعب أفول شمس الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس على امتداد الكرة الأرضية إلى الأبد، وليشكِّل صدمة كبيرة لدى حكام الخليج للأسباب

الآتية:

1.الأطماع الإيرانية في الخليج العربي باعتباره بحيرة للنفوذ الإيراني وامتداداً لامبراطوريتها التاريخية.

2.الخلافات الحدودية القائمة بين بعض الإمارات أو المشيخات الخليجية.

ورأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة سدّ فراغ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي؛ وذلك بعد أن أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسينجر في صيف (1968م) عن (الخطة الكبرى) أو (grand design) التى يكون لواشنطون بموجبها الإشراف على الخليج العربي لحماية المصالح البترولية والاستراتيجية والاستثمارات الغربية وأمن إماراته الجديدة حديثة الاستقلال من التسلل الشيوعي إلى الخليج العربي الذي كان قابعاً في اليمن.

ولخطة كيسنجر الكبرى أو (grand design) ركائز ثلاث، هي:

الركيزة الأولى: المملكة العربية السعودية، وتمثّل الجانب العربي بعد هزيمة مصر عام (1967م)، حيث كان للسعودية الدور الرئيسى في حماية المصالح العربية وأساس أمنها واستقرارها حتى يومنا هذا.

الركيزة الثانية: إيران الشاهنشاه، الذي كان يلقَّب بشرطي الخليج؛ بسبب علاقاته الوثيقة مع الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد؛ لذلك أصبحت إيران من أهم حلفاء أمريكا في المنطقة لنجاح نظرية كيسنجر.

الركيزة الثالثة: الولايات المتحدة الأمريكية، التى ستحمي مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وتراقب خطوط الملاحة الدولية، وتحافظ على تدفق النفط إلى العالم، وستستلم دور بريطانيا في حماية الدول الخليجية الجديدة التي انضمت للتو إلى الأمم المتحدة من المَدّ الشيوعي الذي كان في أوج نشاطه الأيدلوجي في العراق وسوريا.

إلّا أنّ ما وأد (خطّة كيسنجر الكبرى) هو قيام الثورة الخمينية في إيران عام (1979م) التي غيَّرت قواعد العلاقات واللعبة السياسية في المنطقة؛ وتغلغل اليد الإيرانية في عدد من الملفات والأوراق السياسية المهمة التي لها تأثيرات سلبية على دول المنطقة العربية، وأثارت تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة حالة من الانقسام والعداء الطائفي الحاد بين السنّة والشيعة على امتداد الوطن العربي عموماً ودول مجلس التعاون بشكل خاص، وكان من أبرز تداعياتها قيام العديد من الحروب في منطقة الخليج العربي، وهي (حرب الخليج الأولى) بين العراق وإيران التي استمرت ثماني سنوات (22 سبتمبر

1980م – 20 أغسطس 1988م)، و(حرب الخليج الثانية) التي احتل فيها الرئيس العراقي صدام حسين الكويت، واستمرت من (2 أغسطس 1990م – 28 فبراير 1991م)، و(حرب الخليج الثالثة) التي احتلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي العراقية في (20 مارس 2003م) وانتهت بشكل رسمي في (15 ديسمبر 2011م).

ومع الانسحاب البريطاني الذي خلَق أجواء مشحونة بالتوتر والقلق، ومزدحمة بالكثير من التساؤلات والمفاجآت غير المتوقعة؛ خاصة بعد ظهور النفط وتحوّل الخليج العربي إلى محط أنظار وأطماع الدول الكبرى في العالم نظراً لمركزه الاستراتيجي في طريق الملاحة التجارية الدولية وما يملكه من ثروة نفطية طائلة؛ وتجدّد المطالب الإيرانية بالبحرين؛ واحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وعدد من الجزر الصغيرة مثل (أم الغنم وهنجام)، وجَد أمراء وشيوخ الإمارات العربية الصغيرة المترامية على رمال الخليج الساخنة بأنّ لهم كيانات سياسية مستقلة، وأنهم أصحاب قرار سياسي مستقل في علاقاتهم الخارجية مع دول العالم ومع جيرانهم في الإقليم، وذلك بعد أن كان النفوذ البريطاني السياسي في الخليج هو الذي يدير شؤونهم الخارجية ويحدّ من تحركاتهم وأنشطتهم البحرية، ويمنعهم من بناء القلاع والأبراج والحصون، ومنع القرصنة البحرية، والاتجار بالرق؛ وذلك بموجب المعاهدة العامة للسلام الموقعة عام (1820م) بين حكّام الخليج والإمبراطورية البريطانية والتى أشرفت على تطبيق أحكامها وأهدافها (شركة الهند الشرقية) تحت غطاء حفظ الأمن والسلام في الخليج العربي وعدم مهاجمة السفن البريطانية.

وما أثار مخاوف الإمارات الصغيرة القابعة على الساحل الجنوبي للخليج العربي أنّ علاقاتهم لم تكن مستقرة مع جيرانهم في الشمال؛ بسبب أطماعهم التاريخية وتطلعاتهم التوسعية، ممّا دفع أمراء وشيوخ الإمارات المستقلة عام (1971م)، والتي دخلت في عضوية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛ للبحث عن آليات جديدة لبناء هيكل آمن وجديد للأمن الخليجي، فكان تأسيس (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) الذي تمّ التوقيع على نظامه الأساسي في مدينة أبوظبي في (25 مايو 1981م).

لقد كان لقيام مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة الحسَّاسة من تاريخ الخليج العربي؛ بسبب الحرب الدائرة بين الجارين الكبيرين (إيران والعراق)، ثلاثة أبعاد مهمّة للعلاقات القائمة بين دول المجلس حديثة الاستقلال في عالم جديد تتشابك فيه العلاقات الدولية والإقليمية، وتلزمها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتتلخَّص الأبعاد الثلاثة فى الآتي:

أ. **البعد السياسي:** الذي يعتمد على نظام العلاقات السياسية التاريخية والموروثات القبلية لدول الخليج؛ لما يربط أمراء وشعوب دول المجلس من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة سياسية

متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية ووحدة الهدف والمصير المشترك.

ب. **البعد الاقتصادي:** وهو بعد ذو ملامح سياسية، ويركِّز على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس للوصول إلى المواطنة الخليجية الكاملة، والعمل على تعزيز الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة وتسخيرها لمصلحة الشعوب الخليجية على كافة الأصعدة.

ت. **البعد الثقافي والديني:** الذي يشكِّل التكوين الرئيسي لشعوب مجلس التعاون وحضارتها الممتدة إلى أقدم الحقب التاريخية، إلى جانب التقارب الذي عزَّزته الرقعة الجغرافية المنبسطة والبيئة الصحراوية الساحلية التى تحتضن سكان دول المجلس، ويسَّرت لهم الاتصال والتواصل، وأوجدت تجانساً في الهوية والقيم والعادات والتقاليد.

ومما لا شك فيه أنّ دول مجلس التعاون التي عملت على تعزيز وتفعيل علاقاتها (الخليجية الخليجية) للوصول إلى أعلى درجات التنسيق والتعاون الداخلي فيما بينها للوصول إلى التكامل الاقتصادي والمواطنة الخليجية الكاملة ودعم دورها وتأثيرها الدولي، وجَدت أن تفعيل علاقاتها السياسية والاقتصادية بالعالم يتطلَّب توسيع مداه وآفاقه، بما يدعم وحدتها وكيانها واستقلالها ودورها البارز في الملفات الدولية والإقليمية، خاصة تلك التي تمس أمنها واستقرارها ومصالحها.

ومن هذه المنطلقات أدركت دول مجلس التعاون أهمية البدء في الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى، باعتبارها آلية مهمة تساعد في تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية.

وإدراكاً منها بأن دورها المستقبلي يجب أن يكون على مستوى التحديات القائمة؛ ليتمكن من التأثير في مجريات السياسات الدولية والتعامل مع التحولات العالمية التي باتت تشكِّل حركة التاريخ الحديث، اتخذ المجلس الوزاري في دورته العاشرة بعد المائة في (1 مارس 2001م) قراراً مهمّاً، وذلك بتكليف الأمانة العامة للمجلس إعداد رؤية حول مدى الاستفادة من الحوارات الاستراتيجية، وهو ما كان خطوة مهمة في الطريق الصحيح، وفي الوقت المناسب، لما فتحه من أبواب واسعة لإقامة حوارات استراتيجية مع كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمي، الصين، روسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، كندا، استراليا، تركيا، الهند، الباكستان، أذربيجان، نيوزيلندا، أوكرانيا، بيرو، جورجيا، المكسيك، الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الجنوبية (الميركسور).

وقد حدَّدت دول المجلس المبادئ التي تقوم عليها الشراكة الاستراتيجية مع هذه الدول في الآتي:

- احترام السيادة والاستقلال الوطني لجميع الدول.

- حرمة الحدود والسلامة الوطنية لجميع الدول.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- المساواة في تبادل المنافع والمصالح المشتركة.
- الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي والدولي.
- تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها لفضّ المنازعات.
- رفض التحريض الإعلامي السياسي.

أمّا (**الإجراءات التنظيمية لآلية الحوار الاستراتيجي**) التي حدَّدتها الأمانة العامة لمجلس التعاون قبل البدء في الحوار مع أي دولة أو مجموعة اقتصادية فتتلخَّص في النقاط الآتية:

أ. تقييم شامل لجدوى الحوار من الناحية السياسية ومواقف تلك الدول والمجموعات من القضايا التي تهم دول المجلس.

ب. الأهمية الاقتصادية لتلك الدول والمجموعات، والبعد الاقتصادي في تفعيل التعاون الاقتصادي بينها وبين دول المجلس.

ت. بحث مجالات التعاون الممكنة لإدراجها على جدول الأعمال، وتحديد مستوى التمثيل في اجتماع الحوار مع تلك الدول والمجموعات الاقتصادية.

ث. إعداد مشروع مذكرة التفاهم بين الجانبين والتى تتضمَّن (أهداف وآليات الحوار ومشروع خطة العمل المشترك)، على أن يقوم كبار المسؤولين من الجانبين بعد الاتفاق على مذكرة التفاهم بعرضها على الاجتماع الوزاري المشترك؛ لإقرارها لتحوَّل بعدها إلى الجهات المعنية لدى الجانبين للتنفيذ.

وتشمل الشراكة الاستراتيجية مع هذه الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى جميع المجالات، ومن أهمها:

- التنسيق والتشاور السياسي والدبلوماسي تجاه القضايا الدولية والإقليمية.
- تقوية التعاون الأمني والدفاعي بشتى فروعه.
- استجلاء التهديدات الناشئة وبحث سبل مواجهتها.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية، خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والمصارف، وتشجيع القطاع الخاص في الدخول في شراكات ترفع مستوى التعاون في مختلف الأنشطة.

- تعميق التعاون في مجال البحوث العلمية والاستراتيجية بين الجامعات ومراكز الأبحاث.
- تعزيز العلاقات البرلمانية والشبابية، وعلاقات منظمات المجتمع المدني المختلفة.
- تطوير العلاقات في المجالات الصحية والزراعية والصناعية ومجالات النقل الجوي والبحري والاتصالات، بما يسهّل حركة انتقال السلع والبضائع والأفراد.
- التعاون في مجال حوار الحضارات والثقافات والأديان؛ بما يعزِّز التفاهم الدولي بين كافة الشعوب ويضمن إزالة التوتر وسوء الفهم ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله.

أمّا الآثار المستهدفة من الحوارات الاستراتيجية كأداة لتعظيم الدور الإقليمي والدولي فهي:

- الحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار.
- تحقيق شراكة استراتيجية تخدم المصالح المشتركة.
- تعزيز النمو الاقتصادي ونقل الخبرات للاقتصاديات المحلية.
- التنمية المستدامة وتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات.
- تشجيع التبادل الثقافي والتعريف بالثقافة والتاريخ المشترك.
- تحقيق طموحات وآمال الشعوب وتعزيز أواصر الصداقة بينهم.

وتعتبر الحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والدول والمجموعات الاقتصادية في بداياتها، إلا أن **نتائجها الإيجابية بدَت واضحة من خلال الآتي:**

- أسهمت بشكل كبير في تعزيز العلاقات على مختلف المستويات.
- ساعدت في تبادل الخبرات بين المختصين في دول مجلس التعاون ونظرائهم في الدول الأخرى.
- أسهمت في التعريف بمجلس التعاون وتقدير دوره وأهدافه وإنجازاته.
- عزَّزت حضور المجلس على المستويات الدولية والإقليمية، وما يؤكد ذلك طلبات الكثير من الدول إقامة حوارات استراتيجية مع دول مجلس التعاون.

ومع ذلك تبقى بعض الاستثناءات في المباحثات المتقدمة مع بعض المجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان).

ويمكن إيجاز ذلك في الآتي:

-**الاتحاد الأوروبي:** على الرغم من العلاقات التاريخية القديمة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على المستوى السياسي والتجاري؛ إلا أنّ المفاوضات التجارية حول اتفاقية التجارة الحرّة بين الجانبين لم ترَ النور حتى الآن رغم مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على بدء المفاوضات، والسبب في ذلك يعود إلى فرض الجانب الأوروبي لرسوم الصادرات، حيث طالَب الجانب الخليجي بعدم فَرض رسوم على صادراته النفطية والبتروكيماويات إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ لتكون لها قدرة تنافسية مع مثيلاتها الأوروبية، مستندين في ذلك على ما تَنصّ عليه أنظمة وقوانين منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص، وقد وافق الجانب الأوروبي على عدم فَرض رسوم على المنتجات الخليجية لمدة محدّدة لا تزيد عن أربع إلى خمس سنوات، إلا أنّ الجانب الخليجي رفض هذا العرض.

وأمام هذا البند تعطَّل التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين أهم مجموعتين اقتصاديتين في العالم.

- **رابطة دول الآسيان:** على الرغم من وجود الإرادة السياسية لدى دول جنوب شرقي آسيا والرغبة في تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون؛ إلا أنّ عدم وجود الإجماع من جانب الآسيان والإمكانات الفنية واللوجستية والمالية، حالت جميعها دون تحقيق الحوار لأهدافه بالشكل المطلوب، وعلى النحو الذي يتناسب والفترة الزمنية لعمره الذي بدأ في المنامة في (مايو 2009م).

أمّا جدوى الحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون الخليجي والدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى فيمكن تلخيصها في النواحي الآتية:

1. **من الناحية السياسية:** إنّ الارتباط الوثيق للمصالح الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول والمجموعات الاقتصادية مفيد جداً في دعم وتأييد قضايا دول المجلس فى المنظمات والمحافل الدولية، خصوصاً في القضايا التى تهم دول المجلس كقضايا حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان في جنيف، أو القضايا ذات الاهتمام المشترك في الأمم المتحدة، والتى من أهمها الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، وعلى وجه التحديد (مملكة البحرين) التي قدَّمت للأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ (2 أكتوبر 2015م) شكوى رسمية ضد إيران وتدخلاتها غير المسبوقة في الشأن الداخلي البحريني والتى تجاوزت الأعراف الدبلوماسية.
2. **من الناحية الاقتصادية:** تتمتَّع هذه الدول والمجموعات الاقتصادية بأهمية اقتصادية كبيرة مرتبطة بمصالح تجارية مشتركة مع دول مجلس التعاون؛ نظراً لما تحتله من مراكز متقدمة في اقتصاديات العالم وتأثيراتها على مساراته الاقتصادية، وما يربط بعضها بدول المجلس من علاقات

صداقة تاريخية كالهند التي كانت جوهرة التاج البريطاني ومصدراً أساسياً لاستيراد كافة احتياجات دول المجلس من الأخشاب والفحم والإسمنت والحبال السميكة والحرير، بالإضافة إلى الشاي والسكر والأرز والدقيق والتوابل.

3. **من الناحية الاستراتيجية:** انطلاقاً من تشابك المصالح التجارية والاقتصادية وما تشكّله دول المجلس من كونها أكبر مخزون للنفط في العالم الذي يحرّك عجلة الاقتصاد في هذه الدول والمجموعات والتي أصبحت محط أنظار العالم وقواه المتنافسة، أدى إلى بروز رؤية استراتيجية موحَّدة بين دول المجلس وهذه الدول والمجموعات تجاه أهمية تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي المشتعلة؛ نظراً لما شهدته من تطورات سياسية كبيرة وحروب وصراعات قوية كالثورة الإيرانية (1979م)، والحرب العراقية الإيرانية (1981م)، والغزو العراقي على الكويت (1990م)، والغزو الأمريكي على العراق (2003م)، ممّا أوجد اتفاقاً وتفاهماً دولياً على أهمية تأمين مصادر النفط وتدفقه إلى الأسواق العالمية.

أمّا بالنسبة للحوار مع الدول، فإنه على الرغم من وجود بعض القواسم المشتركة بين دول مجلس التعاون وعدد من الدول، إلا أنه تبقى هناك بعض المعوقات التي تقف أمام تطور العلاقات التجارية والاقتصادية معها؛ لأسباب متعددة كالقوانين والتشريعات الوطنية أو الظروف الخاصة بالبيئة الاقتصادية لهذه الدول، وفيما يلي **تقييم للحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون الخليجي والدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى:**

1. جمهورية أذربيجان: من الدول التي لها علاقات جيدة بدول مجلس التعاون، إلا أن العلاقات التجارية معها ما زالت متواضعة؛ بسبب اقتصادها الصغير المعتمد على الغاز والنفط بشكل رئيسي، ويعتبر القطاع الصناعي وخاصة الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز من أهم القطاعات الإنتاجية فيها.

2. كوريا الجنوبية: تحتل المرتبة الخامسة عشرة كأكبر اقتصاد عالمي، وعضو في (مجموعة العشرين) (G20)، وحققت على مدى العقود الأربعة الماضية معدلات نمو عالية، وأصبح اقتصادها يعتمد على الصناعات ذات التقنية العالية، وتعاني من ضعف في مصادر الطاقة؛ فهي تستورد 97% من احتياجاتها من الطاقة من دول مجلس التعاون؛ لذلك تعتبر شريكاً تجاريّاً مهمّاً جدّاً، ويمكن تعزيز التبادل التجاري معه من خلال إبرام اتفاقية للتجارة الحرّة.

3. البرازيل: تحتل المرتبة السابعة في العالم في حجم الاقتصاد، وهي من الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي، وعضو في (مجموعة البريكس) (Brics)، وأكبر أعضاء اتحاد التكتل الاقتصادي (الميركيسور)، وثاني منتج للنفط في أمريكا الجنوبية، وتحتل المركز الأول في انتاج البن وفول الصويا والقمح والذرة وقصب السكر والكاكاو، وثاني أكبر مالك للمواشي بعد الهند، وأكبر منتجي اللحوم في العالم، لذلك

فـإنّ إجـراء الحـوار الاسـتراتيجي معهـا يحقـق الكثـير مـن الفوائـد الاقتصادية لـدول المجلس.

4. سـويسرا: تتمتَّـع بأحـد أهـم الاقتصاديـات الأوروبيـة، وتجـاوز حجـم التبـادل التجـاري بينهـا وبـين دول مجلـس التعـاون ثمانيـة مليـارات دولار، وتعتـبر شريـكاً مهـمّاً لـدول المجلـس في تجارة الخدمـات، خاصة في مجـال التأمـين والأمـوال، إلا أنّ مـا يؤخـذ عليها مؤخـراً مواقفها في مجلس حقوق الإنسـان ضد مملكة البحريـن، واتخـاذ المجلـس الـوزاري لـدول مجلـس التعـاون عـدداً مـن العقوبـات الاقتصاديـة المتوقـع تطبيقهـا في حالة اسـتمرارها بـذات النهج.

5. سـنغافورة: ترتبـط بـدول مجلـس التعـاون باتفاقيـة للتجـارة الحـرّة، تـمّ التوقيـع عليهـا في (15 ديسـمبر 2005م)، وتعتبر شريـكاً تجاريـاً يـزداد أهميـة بالنسـبة لـدول المجلـس؛ لمـا تتمتَّـع به مـن بيئة اسـتثمارية مواتيـة، خاصـة في مجـال تقنيـة المعلومـات والطاقـة، وتعتـبر حلقـة وصـل مهمّـة مـع دول جنـوب آسـيا، وكان لهـا دورٌ مهـمٌّ وأسـاسيٌّ مـع مملكـة البحريـن في إنشـاء الحـوار الخليجـي مـع دول جنـوب شرق آسـيا (رابطـة الآسـيان).

6. الهنـد: لهـا علاقـات تجاريـة تاريخيـة وصداقة مع دول مجلـس التعاون، وتـأتي أهميتها كونهـا عاشر أكبر اقتصـاد في العـالم مـن حيـث الناتـج المحـلي الإجـمالي، وثـاني أكـبر دول العـالم مـن حيـث عـدد السـكان، وثالـث اقتصـاد مـن حيـث القوة الشرائيـة، وعضو في (مجموعـة العشرين) (G20)، وعضـو في (مجموعة البريكـس) (Brics)؛ لذلـك فإنهـا تعتـبر أكـبر الـشركاء التجاريين لمجلـس التعاون.

7. كنـدا: تبـدي اهتمامـاً خاصـاً بتعزيـز علاقاتهـا مـع دول مجلـس التعـاون في جميع المجـالات، وهي تحتل المرتبـة الحاديـة عـشرة مـن حيـث حجـم الاقتصـاد، وعضـو في (مجموعـة العشريـن) (G20)، ومنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (OECD)، وتتمتَّع ببيئة اسـتثمارية مشـجّعة جداً، ولديهـا علاقات ثقافية وتعليميـة قويـة مـع دول مجلـس التعاون.

8. اندونيسـيا: تحتـل المرتبـة السادسـة عـشرة مـن حيـث حجـم الاقتصـاد، والمرتبـة الرابعـة مـن حيـث عـدد السـكان، وتعتبر أكبر دولة إسـلامية في عدد السـكان، ولها علاقات تاريخية وثقافية بالغة الأهمية مع دول مجلـس التعاون، وتعتبر أسـواقها من الأسـواق الواعـدة للمنتجات الخليجية والاسـتثمار في جميع المجالات، وتشـكِّل علاقاتهـا الاقتصاديـة والتجارية الواسـعة مع الدول الآسـيوية أهمية كبرى بالنسـبة لـدول المجلس؛ نتيجـة لارتباطهـا بعـدد مـن الترتيبـات واتفاقيـات التجـارة الحـرّة مـع عـدد مـن الـدول الآسـيوية المهمّـة مثـل (اتفاقيـة التجـارة الحـرة لـدول جنـوب شرق آسـيا (AFTA)، واتفاقيـة آسـيان - الصين للتجـارة الحرة (ACFTA)، واتفاقيـة إندونيسـيا واليابـان (IJEPA)، واتفاقيـة آسـيان - كوريا الجنوبيـة (AKFTA)).

9. بنجـلادش: عضـو مهـمّ في منظمـة التعـاون الإسـلامي، وهـي ثالـث أكـبر دولـة إسـلامية مـن حيـث عدد

السكان، وتعتبر سوقاً واعدة للمنتجات الخليجية وللاستثمار الخليجي في الزراعة والصناعة، ولديها العديد من الترتيبات واتفاقيات التجارة الحرّة مع عدد من الدول الآسيوية.

10. مالطا: عضو في الاتحاد الأوروبي، ولها تاريخ عريق وثقافة مشتركة مع العالم العربي بحكم قربها من سواحل الدول العربية في شمال أفريقيا، وتتبنَّى مواقف مؤيدة للعرب ودول مجلس التعاون في إطار الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ولديها الكثير من الإمكانات الواعدة للاستثمار بهدف التصدير إلى الأسواق الأوروبية.

أهداف الحوارات الاستراتجية بين دول مجلس التعاون والدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى:

أولاً: تعزيز العلاقات الثنائية من خلال تهيئة الإطار المؤسسي لتشجيع التعاون، وإجراء مشاورات شاملة في المجالات السياسية والدفاعية والأمنية والثقافية، بما ينسجم وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً: تحقيق رؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية؛ تساعد على تعزيز وتشابك المصالح التجارية المشتركة، وتشجيع الاستثمارات، سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص، بما يعزّز توفير البيئة الأمنية المستقرة للنشاط التجاري والصناعي، وينعكس على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

ثالثاً: التشاور حول القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك في المحيط الجغرافي المشترك، والسعي إلى المساهمة في إيجاد حلول لها بما يخدم المصالح المشتركة بين الجانبين.

آليّة اجتماعات الحوارات الاستراتيجية:

إلّا أنه من الملاحظ في آليّة عقد اجتماعات الحوار الاستراتيجي على المستوى الوزاري التي عادةً ما تُعقد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ اهتمام وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحرصهم على أن تكون مشاركتهم مع (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ووزير الخارجية البريطاني) على مستوى المجلس الوزاري لدول الخليج العربية بكامل أعضائه الستة، في الوقت الذي أقرّوا آليّة موازية مختلفة عن ذلك في الاجتماعات الأخرى التى تُعقد مع نظرائهم الآخرين من وزراء الخارجية، وذلك بآلية (الترويكا الخليجية) التى تتمثَّل بدولة الرئاسة الخليجية الحالية، ودولة الرئاسة الخليجية القادمة، والأمين العام لمجلس التعاون؛ وذلك بسبب ضغط الاجتماعات والمؤتمرات وحضور بعض الخطب المهمّة في الجمعية العامة لرؤساء الدول وحفلات الاستقبال التى يحضرها وزراء الخارجية والتي قد تصل إلى عشرين فعالية يومياً وفي فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الواحد، وقد سبَّبت هذه الآلية الكثير من الإحراج، وعدم ارتياح عدد من وزراء خارجية الدول الكبرى كالاتحاد الروسي وجمهورية الصين، اللذين كانا يصرّان على ضرورة أن يكون اجتماع الحوار

الاستراتيجي معهما على مستوى المجلس الوزاري بكامل هيئته.

إنّ الحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم، خطوة بناءة تهدف إلى توثيق الروابط الاقتصادية والاستراتيجية من خلال التعاون في شتى المجالات، ورؤية جديدة تتسم بالفاعلية والرغبة في استكشاف آفاق أوسع لفرص الاستثمارات، وفتح أسواق واعدة جديدة للمنتجات الخليجية؛ لذلك فإنه من الأهمية بمكان المحافظة على جوهر تلك الحوارات والحرص على استمراريتها، والعمل على زيادة قوتها وجاذبيتها وتطويرها بما يتلاءم ومصالح وأهداف واهتمامات دول المجلس الاقتصادية والاستراتيجية؛ وذلك من أجل تنشيط وتنويع اقتصادياتها وتعزيز مكانتها العالمية واستقرارها في ظلّ التحديات التي تواجهها الأسواق المتقدمة والناشئة في الاقتصاد العالمي؛ للحفاظ على نمو اقتصادي مستدام ومستمر، وإرساء الأسس السليمة لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة، ممّا سيكون له تأثير مباشر في الارتقاء بالمكانة العالمية لدول مجلس التعاون.

المراجع:

1. كتاب: الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي - إيهاب عُمر - دار الحياة للنشر والتوزيع – 2011م.
2. بحث: سياسة شرق السويس البريطانية الجديدة - عبدالله الأشعل - 31 يناير 2015م.
3. تقرير: الانسحاب البريطاني من المنطقة هيّأ الأجواء لإقامة الاتحاد - جريدة الاتحاد - 16 نوفمبر 2011م.
4. تقرير: سياسة القوة في مرحلة انتقالية - فيصل بن سلمان آل سعود.
5. بحث: تطوّر المفهوم الإيراني من قضية الجزر العربية الثلاث – (التقرير السياسي) عدد فبراير 1982م.
6. تقرير: محفزات النمو - آرنست انديونج - جريدة الرياض – 16 أكتوبر 2014م.
7. مجموعة تقارير من أرشيف الأمانة العامة لمجلس التعاون – الرياض.

قراءة في الحوار الاستراتيجيّ بين دول مجلس التعاون وإيران بعد الاتفاق النووي

خالد بن إبراهيم الفضاله[1]

مقدّمة

جاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي- في مطلع الثمانينيّات من القرن الماضي- ضمن الرؤية المشتركة للدول الأعضاء؛ لأهمية الأمن الإقليمي فيما بينها. وقد كان اتساع التعاون الدولي للدول الأعضاء منبثقاً من المخاطر المتزايدة للأمن الإقليمي الناجمة عن السياسة الخارجية الإيرانية، وكان مرتكزًا أساسيًا لقيام هذا المجلس.

ولا شكّ أنّ حصد إيران - بدعم روسي - لمكاسب ميدانية في سوريا، وتعزيز قوتها بعد الاتفاق النووي، سيجعل من أي حوار استراتيجي محتمل مبنيّاً على تقديم تنازلات خليجية. فهل تتخذ الدول الخليجية وإيران القرار الصعب، بالجلوس إلى طاولة حوار استراتيجي واقعي؛ لإنقاذ المنطقة من شرور الحروب.

نعتقد أنّ على دول مجلس التعاون الخليجي - وقبل البدء بالحوار المحتمل مع إيران - أن تضع استراتيجية مشتركة، مستمدّة ممّا تمّ اكتسابه بعد عاصفة الحزم، للتعامل مع إيران، وأن تكون هناك رؤية واضحة متفق عليها، لكيفية التحاور مع إيران، وللأسس الممكنة لقيام مثل هذا الحوار.

هناك محاولة أمريكية إيرانية لتقريب وجهات النظر الخليجية الإيرانية، وهذا التقريب لن يكون عملياً وناجحاً دون تجاوز التعقيدات على أرض الواقع، وبخاصة التواجد والتدخل الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن، إضافة إلى قضية الجزر الإماراتية المحتلة.

وهنا نتساءل عن آليّات الحوار وإمكانية تحقيق نتائج، طالما ظلّت إيران تدعم التطرف والإرهاب والطائفية، وهل سيكون الصّراع أحد ملامح مستقبل المنطقة، أم أنه يمكن أن يكون هناك تفاهم آخر من خلال الحوار؟ وما هي متطلّبات الحوار من جانب إيران؟

تستهدف هذه الورقة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال المحاور التالية:

1. الحوارات الاستراتيجية لدول الخليج العربية مع الدول والتجمّعات الإقليمية.
2. الاتفاق النووي الإيراني والموقف الخليجي.
3. التوتر في العلاقات الخليجية - الإيرانية بعد الاتفاق النووي.
4. بين الحوار الاستراتيجي والصراع.

---

1 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدولية والطاقة - مملكة البحرين

أوّلاً: الحوارات الاستراتيجية لدول الخليج العربية مع الدول والتجمّعات الإقليمية

تهدف الحوارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تطوير العلاقات بين دول مجلس التعاون والدول والمجموعات الأخرى بشكل متكامل، وذلك عبر الحوار المتبادل حول المصالح والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ويشمل ذلك المجالات السياسية، والاقتصادية، والتنموية، وغيرها من المجالات التي يتفق الجانبان على إدراجها في الحوار.

في هذا السياق، تأتي أهمّية الحوارات الاستراتيجية التي تقيمها دول المجلس مع عدد من الدول الكبرى والتجمّعات الإقليمية، كآليّة مهمّة، في تفعيل السياسة الخارجية للدول الخليجية، وتأسيس أطر تتسم بالاستقرار والانتظام في تفعيل العلاقات الخليجية مع العالم الخارجي، تصبّ جميعها في صالح تعظيم مكاسب الدور الإقليمي والدولي لدول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة واحدة.

وتمّ استحداث هذه الآليّة المهمّة خلال اجتماع المجلس الوزاري الخليجي، في دورته العاشرة بعد المائة، والذي عقد في الأول من مارس 2009م، حيث تمّ تكليف الأمانة العامة بإعداد رؤية وتصوّر، عن مدى الاستفادة من الحوارات الاستراتيجية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك عن مستوى التمثيل في الاجتماعات المشتركة. وقد أعدّت الأمانة العامة تصوّراً لآلية الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية.

وحتى الآن، يقيم مجلس التعاون الخليجي حوارات استراتيجية مع كلّ من: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، وأستراليا، وباكستان، وكندا، وبريطانيا، واليابان، وماليزيا، وتركيا، ورابطة دول الآسيان، وأذربيجان، ورومانيا، ونيوزلندا، والمكسيك، وجورجيا، وأوكرانيا، وجمهورية البيرو. وبالإضافة إلى ذلك، يتمّ التحضير لعقد حوارات مماثلة مع دول وعدد من التجمعات الإقليمية الأخرى. كما شهدت دول المجلس فعاليات مهمّة على صعيد هذه الحوارات، يتعلق أولها بانعقاد الاجتماع الرابع لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك فعاليات الاجتماع الرابع لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين دول المجلس والمملكة المتحدة، كما تمّ عقد أولى جلسات الحوار الاستراتيجي بين تلك الدول وكندا، وكذلك في إطار قرار دول المجلس تأسيس عدد من الحوارات الاستراتيجية مع دول جديدة، شملت بالإضافة إلى كندا، كلّاً من الهند، وكوريا الجنوبية، والبرازيل.

ثانياً: الاتفاق النووي الإيراني والموقف الخليجي

إنّ الاتفاق النووي الذي وُقع بين إيران ومجموعة دول 5+1، سيساعد إيران على الاحتفاظ ببرنامجها النووي، بمكوّناته الأساسية، مع العمل على إيجاد بعض الآليات لضبط هذا البرنامج، ووقف أي تطور يمكّن إيران - من خلاله – من امتلاك السلاح النووي. حيث تضمّنت جولات الاتفاق تحديد سقف للبرنامج النووي مقابل خفض العقوبات المفروضة على إيران. والمقصود بهذا السقف السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم من 3.5% إلى 5%، وهذا السقف ينطبق على مستوى تخصيب اليورانيوم، وليس على الكمية التي يمكن إنتاجها. كما أنه سُمح بموجب هذا الاتفاق لإيران، بحرية الوصول إلى 15 ملياراً من العملة الصعبة، وتبادل الذهب والمعادن النفيسة، وهو ما دفع قطاعات اقتصادية وتجارية في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة؛ للترويج لبرامج استثمارية، في قطاعات السيارات والنقل في إيران.

إنّ المرحلة الانتقالية تعتمد على اختبار النيّات للوصول لاتفاق نهائي، حيث إنّ خلاصة ما تمّ التوصل إليه هو فتح المجال أمام عودة إيران إلى الإقليم، وممارسة دورها، كقوة إقليمية مؤثرة، واعتبار إيران دولة وليست قضية، كما كان الحال منذ 1979م، وحتّى الآن. ويفتح ذلك الباب للتداعيات الاستراتيجية لهذا الاتفاق؛ على اعتبار أنه يمثّل بداية واضحة لنوع من الاختراق في علاقات إيران مع الغرب وأمريكا، بصورة يمكن أن تؤثّر على الأوضاع الأمنية، في منطقة الخليج العربي، والقضايا المثارة بداخله.

لكن ما هي التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج؟ لقد غلب على موقف مجلس التعاون الخليجي - ككيان إقليمي- الموافقة المشروطة؛ حيث رحّب المجلس الوزاري الخليجي- خلال اجتماعه في دولة الكويت في 27 نوفمبر 2015م- بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران، شريطة أن يكون ذلك الاتفاق مقدّمة للتوصل إلى حلّ شامل لهذا الملف. كما دعا المجلس إلى تعاون إيران التام مع وكالة الطاقة الذرية، وتحقيق الشروط والمعايير الدولية اللازمة في هذا الجانب.

أمّا بشأن تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي، فإنّ مبعث قلق دول الخليج يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج، لاسيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي. أي أنّ ثمّة تخوّفات بأن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل ملفات إقليمية أخرى - سواء الملف السوري أو اللبناني أو العراقي أو اليمني - تمّ التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح إيران أدواراً متزايدة في تلك الملفات الإقليمية؛ ممّا يعطي طهران هامشاً أكبر للمناورة، بما يجعل دور هذا الاتفاق هو تفكيك التحالفات الإقليمية في سوريا، وتصبح إيران الضامن الإقليمي لأي اتفاق، يتمّ التوصل إليه لتسوية الصراع الداخلي السوري، وتساندها روسيا؛ باعتبارها الضامن الدولي.

لذلك فإنّ أمام الموقف الخليجي لمواجهة البرنامج النووي الإيراني ثلاثة خيارات، أولها استمرار الدول الخليجية - خاصة السعودية والإمارات - في نهج عدم اتباع سياسات إقليمية، تتماشى كليّة مع الخطوط العريضة لاستراتيجية الولايات المتحدة، بحيث تكون هناك سياسات أحادية، من شأنها في بعض الحالات، أن تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، علاوة على وجود اتجاه يحثّ على أهمية تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية - عن طريق إقامة علاقات أوسع مع روسيا وفرنسا- كوسيلة لموازنة التقارب الملموس في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، بالإضافة إلى تطوير الأطر التنظيمية الخليجية، وذلك بتطوير القدرات الذاتية الخليجية، بشكل تدريجي، من خلال تطوير قوة درع الجزيرة، وتنمية قدراتها، وتعديل مهامها؛ لتعمل كقوّة تدخّل سريع؛ لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد برزت دعوات لسعي دول الخليج لامتلاك برامج نووية خليجية، والتجهيز للمشروع النووي السعودي والإماراتي؛ لموازاة المشروع الإيراني.

ثالثاً: التوتر في العلاقات الخليجية - الإيرانية بعد الاتفاق النووي

تشير بعض المعطيات إلى ارتفاع وتيرة الطابع التدخلي الإيراني تجاه بعض دول الخليج، بعد الاتفاق النووي، ولعلَّ من أبرزها:

1. التدخّل الإيراني في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، حيث اتهمت البحرين، إيران بإرسال شحنات أسلحة إلى خلايا إرهابية؛ من أجل زعزعة أمن واستقرار البلاد، كما اتهمت المنامة، طهران بأنها ضالعة في أكثر من تفجير حديث بالبلاد؛ بهدف ضرب الأمن، وهو ما دفع البحرين لاتخاذ قرارات بسحب سفيرها لدى إيران راشد الدوسري، واعتبار محمد رضا بابائي، القائم بأعمال سفارة إيران لديها، شخصاً غير مرغوب فيه، وتمّ طرده، كما استدعت القائم بالأعمال "بالإنابة" حميد شفيع زاد، وذلك على خلفية التصريحات الصادرة عن المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي. وكان وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، قد قال: "إنّ تصرفات إيران تمثل تهديداً لا يقل عن تهديد تنظيم داعش، متّهماً إيران بتهريب أسلحة إلى البحرين"، وقال في تصريحات سابقة: إنّ حجم المتفجّرات المهرّبة إلى البحرين كان كافيًا لإزالة مدينة المنامة من الوجود، ودعا إيران إلى الالتزام ببنود الاتفاق النووي، وإلى إصلاح علاقاتها بدول الجوار، مؤكدًا أنّ الاتفاق النووي الذي أبرمته الدول الغربية مع طهران "لا يغطّي كافة مصادر التوتر مع إيران"، مضيفًا أنه في حال استمرّت طهران على نهجها السابق، فلن تكون منطقة الخليج قد تحصّلت - من الاتفاق- على شيء.

2. إقدام السلطات الرسمية الإيرانية على اتخاذ إجراء أحادي الجانب، عبر السماح لشركات محلية بتوسيع أنشطة عمليات الاستكشاف، في حقل "الدرة" النفطي، الذي تتشارك فيه مع كل من دولة

الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو ما هدَّد بتجدّد النزاع حول هذا الحقل واندلاع أزمة سياسية ودبلوماسية خاصة، بين إيران والكويت.

3. وجَّه القضاء الكويتي الاتهام لـ24 شخصاً، فيما عُرف إعلاميًّا بقضية "خليّة العبدلي" الإرهابية، بـ"التخابر مع جمهورية إيران الإسلامية وجماعة حزب الله، التي تعمل لمصلحتها؛ للقيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت، من خلال جلب وتجميع وحيازة وإحراز مفرقعات، ومدافع رشاشة، وأسلحة نارية، وذخائر، وأجهزة تنصت، بغير ترخيص؛ وبقصد ارتكاب الجرائم بواسطتها".

وقد مرَّت العلاقات الخليجية- الإيرانية بمنعطفات مختلفة، عبر مراحل زمنية ممتدة، تأرجحت فيها ما بين الصراع والانفراج، فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، مرَّت العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية بفترات متفاوتة ومتقلبة، وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أبدت دول مجلس التعاون الخليجي حرصًا بالغًا على حلحلة الملفات العالقة بين الجانبين، وفقًا للقوانين والمعاهدات الدولية.

وذلك على النحو التالي:

1. منذ عام 1979م وإبَّان الحرب الإيرانية-العراقية خلال الفترة 1980- 1988م اتسمت بالتوتر الشديد.
2. شهدت العلاقات حالة من الهدوء الحذر عقب الغزو العراقي لدولة الكويت في 2 أغسطس 1990م.
3. ظلَّت قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) على رأس قضايا الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.
4. عام 1997م، ومع وصول التيار الإصلاحي للسلطة في إيران إثر فوز محمد خاتمي بالانتخابات الرئاسية، شهدت العلاقات تطورات إيجابية وانفتاحًا غير مسبوق، سواء على صعيد الخطاب السياسي أو السلوك العملي الإيراني.
5. مع عودة المحافظين إلى السلطة- في انتخابات عام 2004م من خلال فوز محمود أحمدي نجاد- عاد التوتر ليُخيم من جديد على مسار العلاقات بين ضفتي الخليج.
6. تعزيز إيران لبرامج التسلّح التقليدية:

ففي أعقاب توقيع إيران الاتفاق النووي بدأت محادثات مع كل من الصين وروسيا؛ من أجل تطوير منظومتها الصاروخية الباليستية، وذلك في انتهاك لقرار مجلس الأمن الخاص بحظر تطوير التسلح التقليدي، من ناحية أخرى فإنّ رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من شأنه تعزيز نفوذ الحرس الثوري الذي يعدّ أحد الأجهزة الأمنية المهمّة في إيران؛ إذ يستحوذ على ثلث الاقتصاد الإيراني؛ حيث لوحظ حرص إيران على استعراض أسلحتها التقليدية، وخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي من خلال القيام بتجربة صاروخ باليستي جديد- في الحادي عشر من أكتوبر 2015م- أطلقت

عليه إيران اسم "عماد"، ويعدّ أول صاروخ إيراني موجّه بدقّة، ولديه القدرة على إصابة أهداف في دول الجوار، وهو الأمر الذي أكّده وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان بالقول "إنّ الصاروخ -عماد- قادر على ضرب أهداف، بدرجة عالية من الدقة، وتدميرها بالكامل؛ الأمر الذي سوف يزيد من قدرة إيران على الردع". وعلى الرغم من أنّ تلك التجربة تعدّ انتهاكاً لقرار مجلس الأمن بشأن الاتفاق النووي، فضلاً عن كونها تتعارض والاتفاق النووي، فإنّ وزير الدفاع الإيراني قال "نحن لا نطلب إذناً من أحد لتعزيز دفاعاتنا وقدراتنا الصاروخية". ويعدّ ذلك الصاروخ تطوراً نوعياً بالنسبة للتسلح التقليدي الإيراني، وتجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس الإيراني حسن روحاني قال خلال الاحتفال بإنتاج صاروخ باليستي جديد قصير المدى- في 22 أغسطس 2015م- يبلغ مداه 500 كم، إنّ" إيران تتجه نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة الدفاعية خلال العام الأخير".

من ناحية ثانية فإنّ إعلان روسيا خلال شهر نوفمبر 2015م، أنها يمكن أن تسلّم إيران صفقة لصواريخ الدفاع الجوي المتطورة من طراز (إس -300)، والتي ربما تستغرق وفقاً لنيكولاي باتروشيف سكرتير مجلس الأمن الروسي نصف عام على الأقل، وذلك اعتماداً على صناعة الأسلحة الروسية، بينما أشار علي شمخاني رئيس مجلس الأمن القومي الأعلى في إيران إلى أنه يتوقّع تسليم تلك الصواريخ هذا العام "الجدير بالذكر إنّ تلك الصواريخ بموجب صفقة عسكرية تمّ توقيعها عام 2007م بقيمة 800 مليون دولار، إلّا أنّ الرئيس الروسي السابق ديمتري مدييدف قد حظر تسليمها لإيران عام 2010م؛ تطبيقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 1929م الذي يفرض عقوبات على إيران؛ بسبب برنامجها النووي.[1]

رابعاً: بين الحوار الإستراتيجي والصراع

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، وأخذاً بعين الاعتبار تعدّد وتشابك ملفات وقضايا الحوار والنزاع، بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ باتجاه مسار هذه العلاقات على نحو دقيق. و**يمكن القول إنّ ثمة سيناريوهين، يمكن استشرافهما لشكل العلاقات الخليجية - الإيرانية خلال المستقبل المنظور بعد التوقيع على الاتفاق النووي:**

1. **سيناريو الحوار الاستراتيجي:** حيث يؤسَّس هذا السيناريو على إقامة حوار جادّ بين الجانبين عبر قنوات إتصال دورية رسمية واضحة، بشأن قضايا الخلاف الرئيسية، وفي مقدمتها السلوك الإيراني التدخّلي في شؤون بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

1 الخبر على الرابط التالي: http://www.akhbar-alkhaleej.com/13536/article_touch/17616.html

ويعـدّ هـذا السـيناريو الأفضـل مـن المنظـور الخليجـي، لكـنّ تحقّقـه يظـل رهنًـا بمـدى توافـر الرغبـة الصادقـة والإرادة السياسـية الحقيقيـة لـدى إيـران؛ لتغليـب مبـادئ حسـن الجـوار والمصالـح المتبادلـة، عـلى مبـدأ بسـط الهيمنـة والنفـوذ الإقليمـي المسـتند إلى منطـق القـوة وحـده.

2. **سـيناريو الصـدام:** يقـوم هـذا السـيناريو على احتمال تصاعد وتـيرة التوتر الحاليـة في العلاقات بين إيران وبعـض دول الخليـج العربيـة، وتجاوزهـا نقطـة التـوازن، لتصـل إلى نوع مـن الصدام العسـكري المباشر، وإن كان محدوداً.

رغـم احتماليـة حدوثـه، تبقى نسـبة تحقّق هذا السـيناريو عند مسـتوياتها الدنيا؛ نظرًا لكون السياسـات الخارجيـة لـدول مجلـس التعاون الخليجي لا تعتمد القـوة منهجًا لإدارة علاقاتهـا الدولية، وحل قضاياها الخلافيـة مع دول العالم.

الدعوة للحوار:

1. **من الجانب الخليجي**

إعـلان دول مجلـس التعـاون- على لسـان وزيـر خارجية دولة قطر الدكتـور خالد العطيـة- الترحيب بالاتفاق مـع إيـران تطـوّرٌ لافـتٌ، يـأتي بالتزامـن مـع الاتفاق عـلى تواصل الحـوار الاسـتراتيجي بـين الولايـات المتحدة ودول مجلـس التعـاون، الـذي بـدأ في كامـب ديفيـد، بالمطالبـة بإجـراء "حـوار جـدّي وبنّـاء مـع جيراننـا الإيرانيـين"، يشـمل مسـألة "التدخّـل" في الشـؤون الداخليـة لـدول الخليـج، ومواصلـة دعـم طهـران للرئيس بشـار الأسـد. فهنـاك حركـة دبلوماسـية وسياسـية، تتزامن مـع التوقيع على الاتفـاق النووي مع إيـران. هناك أيضـاً حركـة اقتصاديـة وأمنيـة تفـسّر إقبـال أمـيركا وروسـيا وأوروبـا عـلى إيـران، ودول الخليـج، جـزء منهـا بطبيعـة الحال لتسـويق السـلاح.

وفي تحـرّك نوعـي في مسـار العلاقـات الخليجيـة مع طهـران قال وزيـر الخارجية الكويتي صبـاح الخالد خلال مؤتمـر صحـافي مشـترك مـع نظـيره وزيـر الخارجيـة الألمـاني فرانـك شـتاينماير "نحـن مـا زلنـا في دول مجلس التعـاون نناشـد الجـارة إيـران أن تعمـل وفـق القواعـد الدوليـة، ومسـتعدّون لفتح حـوار مع إيـران، وعليها أن تعمـل وفـق المبـادئ الأساسـية في ميثـاق الأمـم المتحـدة، وعـدم التدخـل في الشـؤون الداخليـة لـدول المنطقـة، والالتـزام بحسـن الجـوار". تـأتي هـذه الدعـوة الكويتيـة بعـد عـشرة أيـام فقـط مـن تصريـح أمـير دولـة قطـر سـمو الشـيخ تميـم بـن حمد آل ثـاني بـأنّ "الخلافات بـين دول الخليج وإيران سياسـية، وليسـت مذهبيـة، وأعـرب عـن اسـتعداد بـلاده لاسـتضافة حوار بـين إيـران ودول الخليـج، واعتبر الاتفـاق النووي بين إيـران ومجموعـة 5+1 خطـوة إيجابيـة ومهمّـة". ولم يكتـف أمـير قطـر بتوجيـه هـذه الدعـوة، لكنـه قـدّم تشـخيصاً لطبيعـة الـصراع، ووضـع كذلـك أساسـاً واضحـاً للحـوار المقـترح مسـتنداً إلى أحـد أهـم المبـادئ في العلاقـات الدوليـة، وهـو احـترام سـيادة الـدول وعـدم التدخـل في شـؤون الآخريـن، والقاعـدة ذاتهـا أكّـدت

عليها الكويت. أمّا الهدف الأكثر أهمية الذي يمكن للحوار أن يسهم في تحقيقه - والذي أشار إليه أمير قطر- فهو ما يمكن تسميته بنزع "الفتيل الطائفي" من الصراع مع إيران، وإبقائه في إطاره السياسي الطبيعي، بعد أن أصبحت الطائفيّة تطغى على مصطلحات السياسة المعروفة، وتهدّد بانفجار مذهبي إقليمي، قد لا ينجو منه أحد.

2. من الجانب الإيراني

كما سعت طهران عبر "ظريف"- المحسوب على الإصلاحيين- لعقد حوار استراتيجي تاريخي مع دول الخليج حول جميع ملفات المنطقة الساخنة، وعلى رأسها ملف سوريا واليمن و"داعش"، في إطار ما تسمّيه تحسين العلاقات بعد الاتفاق النووي، بالتزامن مع تطور نوعي في الخطاب السياسي، حيث أكّد الرئيس الإيراني حسن روحاني في طهران "على أنه ليس لدينا هلالٌ شيعيٌّ، وإنما لدينا قمرٌ إسلاميّ، ويجب أن نتّحد معاً؛ لمواجهة التحديات والمخاطر".

كما اقترح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عقد اجتماع لمجموعة السبع في حضور الدول الأعضاء، في مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى إيران. وفي هذا الإطار قال معاون وزير الخارجية الإيراني للشئون العربية والإفريقية حسين أمير عبداللهيان إنّ مثل هذا الحوار بحدّ ذاته سيوفر الأجواء؛ لإزالة سوء التفاهم والوصول إلى فهم مشترك لجميع القضايا المطروحة، إضافة إلى التعاون لحل الأزمات التي تعاني منها المنطقة، والوصول إلى الأمن والاستقرار المنشودين . ووفق التصريحات الإيرانية فإنّها تهدف - من هذا الحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي- إلى وضع أسس جديدة للعلاقات العربية-الإيرانية، بما يضمن إعادة الأمن والهدوء إلى المنطقة. وفي تصريحات مغايرة لما سبق - عشيّة عاصفة الحزم- تمّ الإشادة بالعلاقات الأخوية والإسلامية التي تربط إيران بالسعودية، حيث ذكر اللهيان إنّ الحوار الثنائي يُعتبر ضرورة من الضرورات، معرباً عن أمله باتخاذ المملكة العربية السعودية خطوات دبلوماسية؛ لاستغلال الأجواء المتوافرة؛ من أجل خدمة مصالح البلدين .

موقف دول الخليج من دعوة الحوار ومخاوفها المشروعة

الموقف الخليجي من الدعوة التي أطلقتها طهران للحوار، لم تلق ترحيباً من كافة الأطراف الخليجية؛ ففي الوقت الذي رحّبت فيه الدوحة وعمان بهذا الطرح، وقامت بدعمه- وفق تصريحات اللهيان- الّتي أكّد فيها على أنّ سلطنة عُمان وقطر تعملان على عقد هذا الاجتماع - قبل نهاية سبتمبر- على مستوى وزراء الخارجية في إحدى العواصم. لم تسجّل الكويت موقفًاً رافضًا للحوار، وبدا أنها لا تمانع من إجرائه، أمّا السعودية والإمارات والبحرين فكانت لديهم تحفظات عميقة، على إقامة مثل هذا الحوار، في وقت لا تزال طهران تواصل مساعيها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، بالإضافة إلى استمرار سياستها العدوانية ضد جيرانها.

على صعيد آخر، هناك مخاوف خليجية من أن يكون الخطاب الإيراني الجديد المنفتح على دول الخليج يهدف إلى تمرير ملف رفع العقوبات الدولية - وفق الاتفاق النووي الأخير- خاصة في ضوء ما تشير إليه بعض التقارير من أنّ دول الخليج تضغط على فرنسا تحديداً؛ لإلزام طهران بالامتثال للبنود الخاصة بالتحقيق من قدراتها النووية ومنشآتها، وتدرك طهران أنّ أي خلل في التنفيذ سيعرقل رفع العقوبات المفروضة عليها. وثمّة تخوّفات أخرى من أن يكون هدف طهران من الحوار هو الاعتراف بها كلاعب إقليمي، وشرعنة أدوارها الإقليمية، في الدول العربية، التي دخلت فيها طرفاً مباشراً أو غير مباشر، لصياغة النفوذ الإيراني فيها، وعلى رأسها العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان، وإضفاء شرعية على دورها العسكري، في تلك الدول، تحت غطاء الحرب ضدّ "داعش".

ورغم العديد من التخوّفات الخليجية المشروعة إزاء بدء حوار مع طهران، إلّا أنه في ضوء الانفتاح الأوروبي على إيران والتداعيات المرتقبة للاتفاق النهائي حول البرنامج النووي الإيراني، وما قد يترتب على ذلك من تحوّلات في موازين القوى، بمنطقة الخليج، قد لا تجد دول الخليج أمامها سوى الشروع في بدء هذا الحوار، مع وضع شروط مسبقة له، تضمن عدم التفاف إيران على مجريات هذا الحوار، وألّا تستغله؛ لتحقيق أهداف خاصة بها، سواء على صعيد علاقاتها مع العالم الخارجي، أو على صعيد نفوذها في منطقة الخليج.

لكن ما سبب سعي طهران للحوار مع دول الخليج؟

هناك جملة من العوامل التي تدفع طهران لتبنّي لغة الحوار مع دول الخليج العربي، يمكن إجمالها في:

1. يرى المراقبون أنّ طهران مهتمّة - في هذا الظرف التاريخي- بالتهدئة مع دول الخليج العربي؛ سعياً وراء فكّ عزلتها؛ ولتسهيل تنفيذ مقتضيات الاتفاق النووي الذي ينطوي على أهمية قصوى، لاسيما في شقّه الاقتصادي . فدخول الاتفاق حيّز التنفيذ الفعلي، سينجم عنه الإفراج عن الأصول المالية الإيرانية لدى الغرب، التي تتراوح ما بين 120 إلى 150 مليار دولار. لذلك فتوقيت دعوة الحوار ليس جزافاً؛ حيث ترمي طهران لإرسال رسائل إلى العالم، بأنّها قد تغيّرت للأفضل، وأنها تمدّ يدها بالسلام للجميع.
2. إفتضاح الممارسات الإيرانية في البحرين والكويت مؤخراً، ودور طهران الضالع في زعزعة استقرار هاتين الدولتين الجارتين لها. لذا؛ تسعى طهران من خلال هذا الحوار إلى تبرئة ساحتها أمام الرأي العام العربي والعالمي.
3. الانعطاف الأمريكي الأخير تجاه طهران قد يدفعها للتقارب مع دول الخليج، في ظلّ تأكيدات واشنطن أنّ اتفاق طهران النووي يعدّ صورة مثالية لعلاقة جيدة مع النظام الإيراني. وهو ما سيفضي إلى تهدئة الأوضاع الداخلية بالمنطقة، وتعزيز احتمالات تحسّن العلاقات الإيرانية-الخليجية. كذلك فانّ الاجتماع الذي عقده وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" مع وزراء خارجية دول مجلس

التعـاون الخليجـي في الدوحـة بتاريـخ 3 أغسـطس 2015، أكّـد قبـول الـدول الخليجيـة للتطبيـق الكامل للاتفـاق النـووي؛ لمـا سـيؤدي إليـه مـن إرسـاء الاسـتقرار في المنطقـة، قـد يسـهم في هـذا التوجه.

4. المسـعى الإيـراني لإحـداث تقـارب إيراني خليجـي؛ بهدف شرعنة الـدور الإقليمي، الذي تضطلـع به إيران في الـدول العربيـة- التـي دخلـت فيهـا طرفـاً مبـاشراً أو غـير مبـاشر، لصياغـة النفـوذ فيهـا- وعلى رأسـها العـراق وسـوريا واليمن.

من هنا نرى ما يلي:

يتطلـب أي حـوار براجـماتي محتمـل بـين إيـران والخليـج وجـود ضمانـات وإجـراءات بنـاء الثقـة وموقفـاً خليجيّـاً موحّـداً، وعـدم التفـاوض فـرادى، وتحديـد الخيـارات والبدائـل، مـع وجـود دول ضامنـة، وعـدم التعـرّض لضغـوط. ففكـرة الحـوار، هـي مسـألة سياسـية، وهـي اشـتباك مـع الآخـر؛ للوصـول إلى تفاهـمات وتحقيـق نتائـج ايجابيـة، تنعكـس عـلى أطـراف الحـوار، لكنـه مـع إيـران يبـدو مختلفاً جـداً، فإيـران ترغب بحـوار وجـولات ماراثونيـة مـن الحـوارات؛ لأنهـا تـرى أنّ الأطـراف الأخـرى ليـس لديهـا مشروع اسـتراتيجي موحّـد من إيـران.

وبالتـالي يتعـيّن عـلى دول مجلـس التعاون وضـع مشروع اسـتراتيجي متكامل لإدارة الصراع مـع إيران، والتي مـن شـأنها الحـدّ من النفـوذ الإيراني، بـل وموازنة هذا النفوذ عـلى المديَيْن القريـب والبعيد.

عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب:

1. **القوّة، تكنولوجيا المعلومات، ونظريّة العلاقات الدوليّة.**
مروة العبيدلي

2. **التصوّرات العربية للتهديدات ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.**
محمد جاسم علي بوحسن

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

1. **منتدى حوار المنامة - الدورة الحادية عشرة، (30 أكتوبر و1 نوفمبر 2015م).**
هيئة تحرير الدورية

2. **ملتقى أبوظبي الاستراتيجيّ الثاني، (1 ـ 2 نوفمبر 2015م).**
هيئة تحرير الدورية

ثالثاً: الوثائق:

1. **الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى في القمّة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مدينة الرياض، (10 نوفمبر 2015م).**

2. **الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع لمجلسي النواب والشورى بمركز عيسى الثقافي، (11 اكتوبر 2015م).**

3. **البيان الصحفي للدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس الوزاري، (15 سبتمبر 2015م).**

4. **البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، (الدوحة، دولة قطر في 3 أغسطس 2015م).**

5. **البيان المشترك في ختام جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي باراك أوباما، (واشنطن 4 سبتمبر 2015).**

تقديم الملف

انطلاقاً من الدور المهم الذي تضطلع به مراكز الدراسات والأبحاث تجاه رصد وتحليل واستشراف التحولات الإقليمية والعالمية، فقد لوحظ مدى انعكاس تلك التحولات على عمل تلك المراكز من خلال الإصدارات والمؤتمرات التي نظمتها تلك المراكز والتي كان بعضها تقييماً لتلك التحولات والبعض الآخر كان استشرافاً لها.

ومع التسليم بتعدد تلك الإصدارات والمؤتمرات فإنه كان هناك حرص من جانب هيئة تحرير الدورية على انتقاء تلك التي ترتبط بشكل وثيق بقضايا دول مجلس التعاون سواء المؤتمرات التي عقدت داخل مملكة البحرين أو خارجها، فضلاً عن اختيار بعض الإصدارات المهمّة المرتبطة في غالبيتها بملف العدد، بالإضافة إلى التركيز على الاختيار الدقيق للوثائق ذات الصلة بتلك التطورات -وبمملكة البحرين بشكل خاصّ- والتي تتكامل فيما بينها؛ لتقدم معلومات مهمّة تكون ذات فائدة لذوي الاختصاص.

أولاً: عروض الكتب

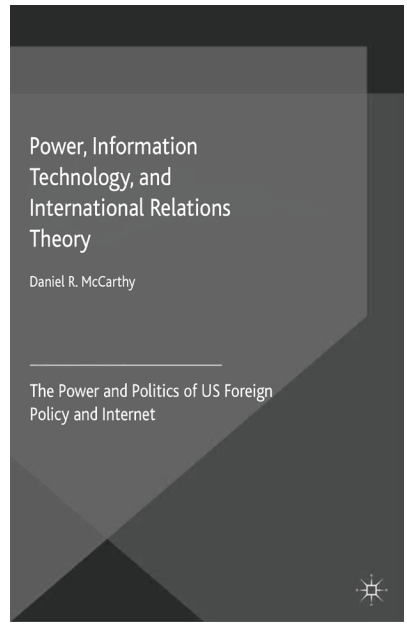

Daniel R. McCarthy

Power, Information Technology, and International Relations Theory

The Power and Politics of US Foreign Policy and Internet

(Palgrave Macmillan – 2015)

القوّة، تكنولوجيا المعلومات، ونظريّة العلاقات الدوليّة

السلطة والسياسة، للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، وشبكة الإنترنت

عرض: مروة العبيدلي[1]

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

نـشر الكاتـب دانيـال مـكارثي، المحاضر المتخصّـص في العلاقات الدوليـة - في جامعة ملبورن في أسـتراليا- كتاباً حـول التكنولوجيـا المعـاصرة وعلاقتهـا بالعلاقـات الدوليـة وخاصـة السـلطة والسياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة الأمريكية.

ركّـز الباحـث في كتابـه على السياسـة الأمريكية تجاه الإنترنت؛ باعتبارها شـكلاً من أشـكال القوة في السياسـة العالميـة، مـع مراعـاة أهميـة الثقافـة المادية العالميـة، بناء عـلى نظريات العلاقـات الدوليـة، وأن تعيد النظر في كيفيّـة فهم التكنولوجيا، كشـكل من أشـكال السـلطة الاجتماعية.

ويـرى الكاتـب أنـه يجب معاملـة التكنولوجيا في عالمنـا الحصري كمؤسسـات دوليـة، وأنّ التكنولوجيا تلعب دوراً كأي مؤسسـة أخـرى في الدولـة، حيـث إنّ لهـا كيانـاً سياسـيّاً واجتماعيّـاً، وأنّ معاملـة التكنولوجيـا – كمؤسسـة - تخلـق دور القـوّة في العلاقـات الدوليـة.

كـما يناقـش الكاتـب سياسـة التكنولوجيـا، ومـن خـلال البحـث يؤكـد أنـه مـن الصعـب فهـم كيفيـة صناعة "أجسـام" التكنولوجيـا وتطويرهـا، إذا أهملنـا دور التعدّد المجتمعي، أي إذا لم ننظـر إلى هذه القضيّة كقضيّة دوليّـة، ومـن منطلـق الولايـات المتحـدة يجـب على الحكومـة مراعـاة تطـور التكنولوجيا من منطلـق عالمي، وليـس محـدوداً حـول مصالحها كدولة مسـتقلّة.

بـدأ الكاتـب بتحليـل نظـري للمنهـج التاريخـي المادي حـول علاقة القـوة والتكنولوجيـا في العلاقـات الدولية، حيـث ركّـز عـلى الجوانـب الفكريـة والماديـة حـول التطـوّر التكنولوجي في السياسـة الدوليـة. مؤكّـداً على أنّ التفكـير في التكنولوجيـا - كمؤسسـة - يتيـح الفرصـة للتفكير في كيفية اسـتثمار المواد غير الإنسـانية؛ لممارسـة القوّة المؤسسـية بين المجتمعات السياسـية، ووجوب التفكير أنّ التكنولوجيا تعمل كقوّة في العلاقات الدولية.

وقـد حلّـل الكاتـب ثلاثـة مناهـج لتكنولوجيـا المعلومـات، وهـي: technological instrumentalists، و optimistic technoligcal essentialists، و pessimistic technological essentialists. حيـث إنـه في تحليـل القضيـة لا تـوفي هـذه النظريـات تحليـلاً واضحاً حـول قضيـة العلاقات الدوليـة والتكنولوجيـا. تطرّق الكاتـب إلى نظريـة Andrew Freenberg للتكنولوجيـا. حيـث توفر هذه النظرية الأسـس المفاهيمية للنظر في علاقـة القـوة والتكنولوجيـا في العلاقـات الدوليـة، والتـي ترتكـز عـلى مفهـوم التكنولوجيـا "متحيـزة ولكن متناقضـة"، ففـي رأي الكاتـب هـذه النظريـة تقبـل أنّ للتكنولوجيـا دوراً في تطـوّر الحيـاة الاجتماعيـة؛ نظراً لـدور التكنولوجيـا مـن تمكـين التطـوّر الاجتماعي.

وقـد ركّـز الكاتـب عـلى سياسـة الولايـات المتحدة الأمريكيـة، حيـث إنّ الحكومة تعمل عـلى open door في سياسـتها الخارجية. وأنّ مسـؤولي السياسـة الأمريكية يشـجّعون على الحفاظ على شـبكة تسـاهم في "التدفق الحـرّ للمعلومـات"؛ مـن أجـل نشر ليبراليـة ديمقراطية رأسـمالية دولياً.كـما أنّ حماية الملكيـة الفكرية ترتكز عـلى تطويـر الابتـكار التكنولوجـي وتنميـة اقتصـاد الدولـة، ويتطـرّق الكاتـب إلى قضيـة سـنودن الـذي كان

يعمـل في (NSA) وكالـة الأمـن القومـي في الولايـات المتحدة الأمريكية، حيث قـام بتسريب معلومات مهمّة حـول تنصـت الولايـات المتحـدة عـلى أعدائهـا. يرى الكاتـب أنّ هذا الشيء سـوف يؤثر على سياسـة الولايات المتحـدة الأمريكيـة في التكنولوجيـا. وأنّ قـدرة الولايات المتحدة على تشـكيل سياسـات الإنترنـت في تراجع.

ويطـرح الكتـاب نظريـة أنّ التكنولوجيـا هـي شـكل مـن أشـكال السـلطة المؤسسـية التـي تعكـس القيـم الثقافيـة للمبدعـين، وفي حالـة شـبكة الإنترنـت، فإنـه يعكـس القيم الثقافيـة للرأسـمالية الليبراليـة الأميركية.

كـما ركّـز الكتـاب على إنشـاء نظرية تعمل على تطـور تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحـالي. ففي مراجعة النظريـات التاريخيـة توصـل الكاتـب إلى نظريـة تـدرس كيفيـة تطوير واسـتثمار علاقـة القـوة والتكنولوجيا في العلاقـات الدوليـة. وكيفيـة التعامـل مـع التكنولوجيـا كمؤسسـة دوليـة تسـتحق الاهتـمام، حيـث إنّه مع تقـدّم الحـروب الإلكترونيـة تزيـد قـدرة الـدول عـلى حمايـة تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات ، وبالأخـص البنيـة التحتيـة لـكل دولـة متعلقة بالإنترنت. اليـوم أصبح الفضاء الإلكتروني سـاحة للحـرب كالأرض، والبحر، والجـو. مـن هـذا المنطلـق يتيح الكاتب الفرصة في دراسـة كيفيـة التعامل مع الحـروب الإلكترونية من خلال السياسـات الخارجيـة للولايات المتحـدة الأمريكية.

يعتـبر الكتـاب مسـاهمة فريـدة وموضوعيـة؛ لدراسـات الحكم، والسـلطة، والإنترنت، وسـيكون هـذا الكتاب مـوردا قيّـماً للباحثـين في مجـال "نظريـة العلاقـات الدوليـة" و "السياسـة العالميـة" و "دراسـات التكنولوجيا". والـذي يطـرح نظريـة التحكّـم في البنيـة التحتية للاتصالات العالميـة، وفي إدارة العلاقات الدوليـة. كما يبرز هنا المركزيـة والتحكّـم في السياسـة الخارجيـة الأميركيـة، وأنّ التكنولوجيـا والقـوة كانتـا في صلب نظريـة العلاقات الدوليـة، كـما ينـير فهمنا لتكنولوجيـات الاتصـالات الرقمية، وعلاقتهـا بالسياسـة الخارجية، والقـوة الهيكلية.

ARAB THREAT PERCEPTIONS AND THE
FUTURE OF THE U.S. MILITARY PRESENCE
IN THE MIDDLE EAST

W. Andrew Terrill

U.S. ARMY WAR COLLEGE
SSI
STRATEGIC STUDIES INSTITUTE

ARAB THREAT PERCEPTIONS AND THE FUTURE OF THE U.S. MILITARY PRESENCE IN THE MIDDLE EAST

W. ANDREW TERRIL

UNITED STATES ARMY WAR COLLEGE

OCTOBER 2015

التصوّرات العربية للتهديدات ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط

عرض: محمد جاسم علي بوحسن [1]

1 مساعد باحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين

مـمّا لا شـكّ فيـه أنّ رصـد وتحليـل الدراسـات الغربية عمومـاً، والتـي تتناول القضايـا الاسـتراتيجية على نحو خـاص، يعـدّ أمـراً مهـمّاً، وخاصـة أنّ تلـك المراكـز وثيقـة الصلـة بصانـع القـرار في تلـك الـدول، فهي إمّـا أنها تـروّج لسياسـة مـا، أو أنهـا تعمـل عـلى تقييـم سياسـة، وفي كلتـا الحالتين يلاحـظ أنّ هنـاك اهتمامـاً بالبيئة، التـي تعمـل فيهـا تلـك السياسـة، والتـي تُعدّ منطقـة الشرق الأوسـط في بؤرتهـا. وفي هذا السـياق يأتي عرض هـذا الكتـاب الـذي كتبـه أنـدرو تريـل، وأصدرتـه كليّـة الحـرب الأمريكيـة في الولايـات المتحـدة في أكتوبـر 2015 بعنـوان "التصـوّرات العربيـة للتهديـدات ومسـتقبل الوجـود العسـكري الأمريكي في الشرق الأوسـط "، والـذي يكتسـب أهمّيـة بالغة؛ نظـراً لكونه يتناول إحـدى أهمّ القضايا الاسـتراتيجية، وهي مسـتقبل الوجود العسـكري الأمريـكي في الخـارج؛ نظـراً لارتبـاط تلـك القضيّـة - ليس فقط بمسـتقبل العلاقـات الأمريكية - بل بمعادلـة النظـام العالمي بوجـه عام.

وفي البدايـة أشـار المؤلـف إلى أنّ هنـاك مخـاوف وقلقـاً لـدى حلفـاء الولايـات المتحـدة في منطقـة الـشرق الأوسـط عمومـاً، ودول الخليـج عـلى نحـو خاصٍّ، بشـأن إمكانيـة تخلّي الولايـات المتحدة الأمريكيـة عن تلك الشراكـة؛ حيـث كانـت هنـاك مـؤشّرات على ذلك خلال الآونـة الأخيرة، منهـا تراجع اهتـمام الإدارة الأمريكية بقضايـا منطقـة الـشرق الأوسـط، فضلاً عـن أنّ اعتمادها على الطاقـة أصبح أقلّ؛ وذلك بالنظر إلى المشـكلات التـي واجهتهـا الولايـات المتحـدة في المنطقـة، وخاصـة بعد الحرب على العـراق عام 2003. مـن ناحية أخرى لوحـظ أنّ الاهتـمام الأمريـكي الآن يتركّـز تجـاه بحـر الصـين الجنـوبي، والتصـدّي للمشـكلات التـي ظهـرت في أوروبـا الشرقيـة، ومنهـا الأزمـة الأوكرانيـة؛ حيـث تعتبر الولايـات المتحدة الأمريكيـة أنّ تلك الأزمـة تُعدّ أحد تحدّيـات الأمـن القومي الأمريـكي المحتملة.

وعـلى الرغـم مـن حـرص الإدارة الأمريكيـة عـلى تهدئـة مخـاوف حلفائهـا مـن الـدول العربيـة، بـأنّ الولايـات المتحـدة لـن تتخـلّى عنهم، وذلك مـن خلال اللقاءات المتعـدّدة بين الجانبين التي عقدت لهـذا الغرض، وضمّت مسـؤولين رفيعـي المسـتوى حيـث تمّت مناقشـة قضايـا بالغة الأهميـة، منها القيـام بمهمّات تدريبية عسـكرية مشـتركة، وعقـد صفقـات جديـدة للتسـلح، وتأكيد الولايـات المتحدة بأنها سـوف تدعم حلفاءها حـال تعرّضوا لأي اعتـداءات خارجيـة، فـإن تصريحـات الرئيـس الأمريـكي بـاراك أوباما تشـير إلى أنّ مصالح الولايـات المتحدة في منطقـة الـشرق الأوسـط قـد أصبحـت أكثر تعقيـداً الآن وأكـثر من أي وقت مـضى؛ وبالتالي لم تعُـدْ هي ذاتها المصالـح التقليديـة، ومنهـا ضـمان أمـن الطاقـة والحفـاظ على أمـن إسرائيل فقط؛ حيـث إنّ اكتشـافات النفط والغـاز الجديـدة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة قـد حـدّت مـن اعتـماد الولايـات المتحـدة عـلى نفـط الشرق الأوسـط، إلّا أنّ الكاتـب أشـار إلى أنـه حال تخلّي الولايـات المتحدة عن حلفائها- وخاصـة دول مجلس التعاون- فـإنّ ذلـك يعنـي خلـق فـراغ اسـتراتيجي في المنطقـة؛ الأمـر الـذي مـن شـأنه أن يدفـع قـوى أخرى مثـل الصين وروسـيا؛ لتعزيـز تواجدهـا في تلـك المنطقـة الهامـة مـن العـالم، في الوقـت الـذي لاتزال معظـم الـدول العربية تـرى ضرورة الإبقـاء عـلى الولايـات المتحدة؛ بوصفهـا الضامن الرئيسي لأمـن الخليج العربي، حيـث لاتزال هناك شـكوك بشـأن القـوى الدوليـة الأخـرى، ومنها روسـيا التي تدعم نظام بشـار الأسـد.

إلا أنّ المؤلف أشار إلى أنّ الولايات المتحدة قد تكبّدت خسائر فادحة جرّاء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003؛ حيث تقدّر الخسائر البشرية بحوالي 4500 قتيل، بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى، بينما تقدّر الخسائر المادية للحرب - خلال الفترة من 2003 وحتى 2011- بحوالي 804 مليارات دولار؛ الأمر الذي كان له انعكاس على السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث أكّد الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه سوف يتجنّب استخدام القوة العسكرية التقليدية إلّا في الحالات التي تنطوي على مصالح حقيقيّة للولايات المتحدة.

وتطرّق الكاتب إلى مسألة "الثقة" المطلوبة بين الولايات المتحدة وحلفائها من الدول العربية؛ حيث أكّد على أنّ الدول العربية تدرك منذ الحرب على العراق عام 2003 أنّ الولايات المتحدة لم تعد تولي اهتماماً ملحوظاً بعلاقاتها العسكرية مع الدول العربية؛ وذلك بسبب تجاربها في كل من العراق وأفغانستان، بما يعني أنّ تلك الدول لا تزال في حاجة إلى المزيد من إجراءات الثقة من جانب الولايات المتحدة، ومن ذلك على سبيل المثال دول مجلس التعاون، والتي ترى أنّ إيران هي أكبر مهدّد لأمنها القومي، بل والأمن الإقليمي برمّته؛ حيث إنّ إيران تُعدّ لاعباً في العديد من الملفّات الإقليمية، كما أنّ توقيع الاتفاق النووي مع دول الـ 5+1 قد منحها وضعاً إقليمياً غير متوقّعٍ؛ ممّا جعلها تشكّل تحدّياً للدول العربية والغربية على حدّ سواء، فاليوم لدى إيران علاقات قوية مع كلّ من روسيا والصين، كما أنّ لديها أوراقاً للمناورة مع كلّ من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وعلى الرغم من تبنّي الرئيس الإيراني حسن روحاني سياسة فتح قنوات حوار مع الجيران إلّا أنّ هناك حالة من عدم الثقة لاتزال سائدة بين دول الخليج وإيران؛ أفرزتها السياسات التي انتهجتها النخب السياسية السابقة في إيران.

وأشار الكاتب إلى أنّ الحلفاء العرب توقّعوا أن تقدّم الولايات المتحدة الدعم للسنّة في العراق، كما كانت الحكومة اللبنانية تتلقّى الدعم من الولايات المتحدة عام 2008.

تعليق على الكتاب:

ممّا لا شكّ فيه أنّ الكتاب يُعدّ مهمّاً للغاية؛ لكونه صادراً من كليّة الحرب الأمريكية، والتي تُعدّ إحدى أهمّ المؤسسات الدفاعية في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، ولصلتها -أي الكليّة- بصانع القرار الأمريكي من ناحية ثانية؛ وبالتالي من المهمّ رصد وتحليل تلك الدراسات، والتي تتناول قضايا مهمّة، ومنها مسألة بناء الثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط. وبوجه عام يرى الكاتب أنّ الولايات المتحدة بدأت تواجه صعوبات بشأن طمأنة حلفائها العرب؛ وبالتالي لايزال هؤلاء الحلفاء في حاجة إلى متطلّبات خمسة، يتعيّن أن تضطلع بها الولايات المتحدة؛ من أجل بناء الثقة بين الجانبين، وهي:

1- إنّ المحادثات النووية مع إيران كانت بهدف احتوائها، وليس التقارب معها.

2- إنّ أي صفقات من شأنها خدمة مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لن يكون من شأنها

الإضرار بمصالح حلفائها العرب.

3- أن يكون حصول إيران على السلاح النووي خطّاً أحمر، لا يمكن للولايات المتحدة التساهل إزاءه، ومن ثمّ يتعيّن أن تبقى العقوبات لضمان ذلك.

4- ضرورة أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل حكومة تضم كافة ألوان الطيف السياسي في العراق.

5- ضرورة العمل على محاربة تنظيم داعش في العراق والشام كأولوية للأمن العالمي، وليس كفرصة لإيران لترسيخ نفوذها الإقليمي.

ثانياً: الندوات والمؤتمرات

منتدى حوار المنامة - الدورة الحادية عشرة

بتنظيم من وزارة الخارجية بمملكة البحرين والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

30 أكتوبر و1 نوفمبر 2015م

عرض: هيئة تحرير الدورية

عُقد بمملكة البحرين منتدى "حوار المنامة" في دورته الحادية عشرة، في الفترة بين 30 أكتوبر و1 نوفمبر 2015م ، بتنظيم من وزارة الخارجية بمملكة البحرين، بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS ، بحضور مسؤولين رسميّين، ورجال أعمال، وشخصيّات دوليّة، واقتصاديّين، وسياسيّين، ومفكّرين من آسيا، وأفريقيا، وأميركا، وأوروبا؛ لتبادل وجهات النظر إزاء التحدّيات الأمنيّة في منطقة الشرق الأوسط.

في حفل الاستقبال دعا صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء إلى مراجعة صريحة، وشاملة، تشخّص بدقة أسباب عدم التوصل إلى صيغ مستدامة، تحلحل الأزمات العالقة، في عدد من دول المنطقة. ولفت سموه إلى ضرورة إعادة التفكير بشكلٍ جدّي، وحاسم، في بنية الآليّات الدولية لصنع القرار، بما يطرح حلولاً ناجعة ومستدامة، للأوضاع الراهنة، وما نتج عنها من مضاعفات جسيمة، أبرزها التصاعد المقلق لمظاهر التطرّف والتكلفة الإنسانية غير المسبوقة في التاريخ الحديث، وأشار سموه إلى أنه من المؤسف اليوم رؤية نتيجة عدم قدرة الجهود الدولية على التوصل لحلول إزاء عدد من التحديات في المنطقة، ومن أبرزها سوريا؛ ممّا أمعن في تعقيد الوضع الإنساني؛ ليشكّل عدد النازحين السوريين خمس المجموع الكلّي لأرقام النازحين دوليّاً.

وقال سموّه إنّ الاستقرار والأمن عاملان يدفعان بتنمية الأوطان قدماً؛ كونهما لا ينفصلان عن معاني التعايش، والتآخي، والاحتفاء بالتنوّع، كميزة إيجابيّة؛ ممّا يشكّل الأرضيّة المناسبة لترسيخ الأمل، وخلق الفرص، ومواصلة النماء، مؤكّداً سموّه أنّ النموذج الحضاري في مملكة البحرين الذي تبنّى هذه المبادئ

بِـأنْ وَاءَمَ بـين روح الإسـلام السـمحة، والنهـج الوطني الجامع، هو أسـاس للقوة، والمنعـة، وحماية الوطن من الويـلات التـي مـرّت بهـا بعـض الشـعوب في المنطقـة. وأضـاف سـمّوه أنّ المـشروع الإصلاحي الـذي تتواصل خطـاه بقيـادة حـضرة صاحـب الجلالـة الملـك حمـد بـن عيـسى آل خليفة، جعل هـذه المبـادئ أركاناً ترسّـخ المكتسـبات الوطنيـة، وتعمـل لتحقيـق المزيـد منهـا عـبر الإدراك الواعي؛ لـضرورة توظيفها في جميـع نواحي الاسـتمرار بتعزيـز مخرجات التطويـر والتقدّم.

وفيـما يتعلـق باليمـن الشـقيق، قال سـموه إنّ مملكة البحرين أدركت أهمية المشـاركة الفاعلـة في التحالف العـربي بقيـادة المملكـة العربيـة السـعودية الشـقيقة؛ لحفـظ الشرعيـة والسـيادة في اليمـن الشـقيق، وذلك بعـد التـدرج في الخطـوات الدبلوماسـية التـي شـملت المبـادرة الخليجيـة، والحـوار اليمنـي، والقـرار الأممي 2216. وأشـار سـموه إلى أنّ مملكـة البحريـن ثابتـة على موقفها مـن دعم جهود التحالف الـدولي؛ بما يحفظ اسـتقرار اليمـن والمنطقـة ككل، وفي مـوازاة ذلـك ترحّـب بـأي تقدم جاد على مسـتوى الجهود الدبلوماسـية، فيـما يتعلق بهـذا الملف.

مـن جانبـه حـثّ الرئيـس المـصري في كلمـة لـه عـلى ضرورة تكاتـف الجهـود لوضـع حلـول جذريـة تعالـج الأوضـاع التـي آلـت إليهـا المنطقـة، مبدياً اسـتعداد بـلاده للتعـاون والتكاتف مع القـوى الإقليميـة والدولية التـي مـن شـأنها أن تعـزز مـن اسـتقرار العـالم العـربي، حيـث قـال في كلمته:

لعـلّ دولكـم الشـقيقة والصديقة ومؤسسـاتكم الموقّرة تشـارك مصر شـواغلها إزاء ما يصيب مفهـوم "الدولة الوطنيـة" مـن ضرر بالـغ جـرّاء مـا يُقـتَرَف في منطقتنـا بحـق هـذا المفهـوم الـذى تـمّ تطويـره عـلى مـدى قـرون مضـت؛ تحقيقـاً لنظـام سـياسي واقتصـادي واجتماعـي وفقاً للدسـتور والقانـون، بما ينظّـم العلاقة بين الشـعوب والحكومـات، ويُقـرّ الحقوق للمواطنـين، ويرتّب عليهم الالتزامـات، ويضع الدول أمام مسـئولياتها إزاء مواطنيهـا وجوارهـا الإقليمـي، وكـذا على الصعيـد الدولي. لقد أضحت الميليشـيات والجماعـات الخارجة عـن القانـون والحاملـة للسـلاح في سـباق مـع مـا هـو مسـتقر مـن مبـادئ احتـكار الدولـة لأدوات فـرض القانـون، بـل وأصبحـت فكـرة سـيادة القانـون - في بعـض دولنـا - تنكـسر أمـام نزعـات طائفيـة، ودينيـة، ومحليـة، وغيرهـا .. فنجـد أنّ كلّ مجموعـة مـن المواطنين أو عشـيرة تشـترك فى اللون، أو العـرق، أو المذهب، تُعـرّف نفسـها بحسـب هويتهـا الأضيـق، وتخشى من الآخـر، بدلاً من التعايـش معه، في سـياق منطق الوطن الجامـع الحافـظ لمصلحـة مواطنيـه، أياً كانـت انتماءاتهـم الدينيـة، أو المذهبيـة، أو العرقية.

ولقـد وجـدت بعض الأطـراف ضالتها في الجماعات الإرهابية، وقامت بإذكاء تلـك النزعات الطائفية البغيضة؛ لتحقيـق أجنداتهـا ومصالحهـا في المنطقـة التـي تؤثّـر سـلباً عـلى مفهـوم الدولـة مـن حولها، واعتمـدت تلك الأطـراف عـلى عوامـل طائفيـة وشرائـح مجتمعيـة، تمكّنت مـن اسـتقطابها؛ لتمريـر أجندات خاصـة، هدفها توسـيع نفوذهـا، عـلى حسـاب مفهـوم الدولـة في المنطقـة العربيـة، ومع بالغ الأسـف فقد تمّـت ترجمة ذلك عملياً في صراعـات تُمـزق النسـيج الاجتماعـي والوطنـي لـدول عربيـة، وبـات تأجيـج الاختلافـات المذهبيـة

وقـوداً لاسـتمرار الصراعـات في المنطقـة، بمـا يهـدر طاقاتهـا، ويهدّد مقـدّرات شـعوبها، فضلاً عـما يُلحقه من أضرار بالغـة بـدور الدولـة وهيبتها.

لقـد ظـنّ البعـض - عندمـا تحرّكـت الشـعوب العربيـة للمطالبـة بالتغيـير- أنّ التيـارات التي توظّـف الدين لأهدافهـا السياسـية هـي المرشّـحة لأن تسـود المنطقـة بتأييـد جماهـيري، واعتقـد البعـض أنّ هـذه التيارات معتدلـة سياسـياً، وقـادرة عـلى احتـواء تطلعـات شـعوبها، وعـلى احتـواء وتوجيه قـوى التطـرّف والإرهاب.

إنّ أدوات الحفـاظ عـلى "الدولـة الوطنيـة" لا يمكـن أن تقـف عنـد حـدود المواجهـات العسـكرية والترتيبات الأمنيـة، وإنمـا يجـب أن تمتـد لتضـم توجهـاً شـاملاً، يـدرك أنّ الجوانـب الاقتصاديـة والاجتماعيـة تعـدّ مـن أهـم عوامـل اسـتقرار الـدول واسـتمرار مسـيرتها، ويتناسـب مـع تعاظُـم وعـي الشـعوب بحقوقهـا؛ وهو ما أدّى بطبيعـة الحـال إلى انتفـاض الشـعوب للتعبـير عـن تطلعاتهـا وطموحاتهـا المشروعة، والمطالبـة بالتغيير؛ أمـلاً في تحقيـق مصالحهـا ومراعـاة حقوقهـا. وأؤكـد في هـذا المقـام أنّ الـتردّي الاقتصـادي والاجتماعـي يؤثّر سـلباً، وبشـكل مبـاشر عـلى الدولـة كفكـرة ومفهـوم في أذهـان المواطنين؛ نتيجـة صعوبـة التفرقـة أحياناً بين الحكومـة والدولـة، والنتيجـة أننا أصبحنـا أمام وضع إقليمي شـديد الصعوبة والتعقيد، وبـات الأمن القومي العـربي مهـدّداً عـلى نحـو أصبـح يتطلـب – بـل ويحتّـم - الحفـاظ عـلى مـا تبقـى مـن الـدول ومؤسسـاتها، وإعـادة الثقـة لـدى المواطنـين العرب فى إمكانية تعايشـهم تحت سـقف دولـة واعية بحقوقهـم وقادرة على حمايتهـم، وهـو مـا لـن يتحقـق إذا مـا اكتفينـا بمحاربة قـوى التطـرّف والإرهاب.

إنّ مـصر لم ولـن تألـو جهـداً للعمـل نحـو التوصل إلى حلـول سياسـية لأزمات المنطقـة، ويشـهد التاريخ على مسـاعيها الدؤوبة؛ من أجل مسـاعدة الشـعب الفلسـطيني الشـقيق على إقامة دولته المسـتقلة، على حدود الرابـع مـن يونيـو 1967م - وعاصمتهـا القدس الشرقية - بما يسـاهم في القضاء على إحـدى أهم الذرائع التي تسـتند إليهـا الجماعـات المتطرّفـة؛ لتبريـر أعمالها الإرهابية، واسـتقطاب عنـاصر جديدة إلى صفوفهـا، ويوفّر واقعـاً إقليميـاً أفضـل للأجيـال القادمة في المسـتقبل. كما دعمت مصر بقـوة الجهود الأممية لتسـوية الأزمة الليبيـة وتشـكيل حكومـة وحـدة وطنيـة تكـون مهمتهـا إعـادة بنـاء مؤسسـات الدولـة الليبيـة، وقد سـعت خـلال عـام كامـل لتشـجيع القـوى الليبية على التوصل إلى المشـاركة في السـلطة بأسـلوب لا يخـلّ بمبدأ تولى الأغلبيـة زمـام الأمـور وفقـاً لمـا عبّر عنه الشـعب الليبـي من توجهـات عبر صناديـق الاقتراع.

أمّـا بالنسـبة للأزمـة السـورية، فـإنّ مـصر تؤكّـد دعمهـا للجهـود الأمميـة الراميـة لتسـوية الأزمـة السـورية، وأهميـة التوصـل إلى تسـوية سياسـية، بالتنسـيق مع القـوى الدولية والإقليميـة، بالإضافـة إلى مواصلة جهود مكافحـة الإرهـاب، والبـدء في جهـود إعـادة الإعـمار فـور التوصـل إلى تسـوية سياسـية، بمـا يسـمح بعـودة اللاجئـين السـوريين إلى وطنهـم، ويشـجعهم عـلى الاسـتقرار فيـه. ولقـد حرصـت مـصر عـلى مسـاعدة قـوى المعارضـة الوطنيـة السـورية في الاجتـماع عـلى أراضيهـا؛ لكي تتفق على رؤيـة وخطّة تطرحها عـلى العالم كله، كمخـرجٍ سـياسي مـن الوضـع الـكارثي الذى بات يسـود سـوريا الشـقيقة، وقد اجتمعـت بالفعل حـوالي مائة

وستّون شخصية سورية ممثلة لقوى المعارضة الوطنية، فى الداخل والخارج، في مصر، يوميّ 8 و9 يونيو 2015م، واعتمدوا خارطة طريق نحو الحلّ السياسي التفاوضي، فضلاً عن مشروع ميثاق وطني، طرحوا من خلاله رؤيتهم للعلاقة الصحية بين الدولة والمواطنين، على أساس مبادئ المساواة والمواطنة البعيدة عن مفاهيم الطائفية والعرقيّة، وقد كان لمصر دور هام في مساعدتهم على تحقيق أهدافهم دونما أي سعى لممارسة وصاية أو هيمنة، على تلك القوى المستقلة، بأي شكل من الأشكال.

وفي اليمن العزيز، فإنّ مصر كما لم تتوانَ عن الاستجابة لدعوة أشقائها فى دعم جهودهم؛ لدحر قوى الإرهاب والتطرّف، فإنها تؤكد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسيّة، تحفظ السلامة الإقليمية لليمن، وتضمن وحدة أراضيه، وتصون مقدّرات شعبه، كما تكفل إعادة إعماره عقب تحقيق الاستقرار، بما يساهم في توفير واقع أفضل لشعبه الشقيق.

وفي اليوم الثاني من أعمال المؤتمر عقدت أربع جلسات حوارية تناولت الأولى دور الولايات المتحدة وموقفها من الأمن الإقليمي، والجلسة الثانية ناقشت الرؤى المستقبلية المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط بعد توقيع الاتفاق النووي، والجلسة الثالثة عن تحدّيات التطرّف وتأثيراتها على المنطقة، إضافة إلى جلسة رابعة تتعلق بالصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط.

حيث أكد معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير الخارجية، على أنّ الوضع في سوريا بمثابة التحدّي الأكبر أمام دول المنطقة، حيث إنّ المشكلة تتعدّى الدولة ذاتها، بتأثيراتها الإقليمية الكثيرة والخطيرة. وأضاف وزير الخارجية في كلمته، خلال الجلسة العامة الأولى لحوار المنامة، حول: (السياسة الأمريكية والأمن الإقليمي)، إنّ انتشار الجماعات الإرهابية ليست المشكلة الأهم في سوريا، إذا ما قورنت بفقدان الوحدة بين السوريين أنفسهم. وأشار الشيخ خالد إلى أنّ السبب الأساسي فيما يحدث في سوريا هو الفراغ الذي حصل بعد عام 2011م، فعملت الجماعات الإرهابية على ملء هذا الفراغ، كما نرى في تنظيم داعش الإرهابي الذي استولى على مناطق معيّنة، كانت بمثابة قواعد للانطلاق خارج حدود سوريا. وقال وزير الخارجية "إنّ هناك قوى إقليمية أخرى، سعت أيضاً لملء الفراغ؛ لبسط نفوذها على سوريا، وهو ما نراه جلياً في وجود الحرس الثوري الإيراني ومقاتلي حزب الله الإرهابي في سوريا".

وشدّد الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة على أنّ الحل في سوريا يكمن في استرجاع الوحدة السورية، بأسرع وقت ممكن، وأنّ أول خطوة في هذا الاتجاه هي منح السوريين أملاً في مستقبل بلادهم، بأنهم سيكونون أداة بناء هذا المستقبل ومشاركين فيه، قائلاً: "إنّ الطريقة الأمثل للوصول لذلك الهدف هي الالتزام بمخرجات جنيف 1، وأن تعمل القوى الدولية الكبرى مع دول المنطقة؛ لتشكيل سلطة انتقالية، تحفظ مؤسسات الدولة، والتضامن بين جميع فئات وأطياف الشعب السوري، وأن يكون لهذا الهدف السياسي نفس الأولويّة التي تعطى حالياً لمكافحة الإرهاب". ولفت الشيخ خالد إلى أنّ وجود تنظيم داعش الإرهابي في سوريا لا يجب أن يكون عائقًاً؛ للتوصل إلى حلّ، بل يجب أن يكون دافعاً؛

للوصـول إلى ذلـك الحـل السـياسي. وحـول تنظيـم داعـش الإرهابي، أعـرب الشـيخ خالد بن أحمـد بن محمد آل خليفـة عـن أسـفه؛ لانتشـار هـذا التنظيـم حتـى وصل لـدول مثل ليبيـا ونيجيريـا، من خلال الإعـلان عمّا يسـمّى "ولايـات"، مـن قبـل منظـمات إرهابيـة، لها وجود في هـذه الدول. وأشـار وزير الخارجيـة إلى أنّ قيام هـذا التنظيـم بعمليـات إرهابيـة وتفجـيرات، اسـتهدفت المسـاجد في كل مـن المملكـة العربيـة السـعودية والكويـت يوضـح أنّ داعـش لـن تنتهـي حتـى لـو تـم القضـاء عـلى تواجدهـا في العـراق وسـوريا، إضافة إلى أنهـا ليسـت التهديـد الإرهـابي الوحيـد الـذي نواجهـه في المنطقـة، وأوضح الشـيخ خالد بن أحمـد بن محمد آل خليفـة أنّ إيـران دأبـت عـلى تدريـب إرهابيـين وتمويلهـم من أجـل تنفيذ عمليـات إرهابيـة في البحرين، واسـتغلال عـدد مـن المواطنـين، وتدريبهـم عـلى كيفيـة صناعة العبـوات الناسـفة وتهريب الأسـلحة؛ فقد تمّ تهريـب عـدد مـن الأسـلحة والمتفجـرات مثل سي فـور والألغام والبنـادق مصدرها إيـران، إذ تـمّ العثور على 439 عبـوة ناسـفة، مشـيراً إلى مقتـل 16 شرطيّـاً وإصابـة الآلاف؛ نتيجـة لهـذه الأعمال، مؤكـدًا أنّ هذا الخطر لا يقـل عـن خطـر تنظيـم داعـش الإرهـابي. وحـول فـرص تحسـين العلاقات مـع إيران، أكّـد الشـيخ خالد بن أحمـد بـن محمـد آل خليفـة أنّ هـذا الأمـر يتوقف على سـلوك إيران ومـدى التزامها بعلاقات حسـن الجوار وعـدم التدخـل في شـؤون المملكـة، قائـلاً: "إنّ هـذا التقـارب في العلاقـات لـن يتـم في ظـل وجـود مسـؤولين يتفاخـرون بسـقوط أربـع عواصم عربية للثورة الإسـلامية الإيرانيـة". وطالب وزير الخارجيـة المجتمع الدولي بـأن يـولي موضـوع وقـف التدخـل الإيـراني في شـؤون دول المنطقة نفـس الأهمية التـي أولاها لإبـرام اتفاق مـع إيـران فيـما يتعلـق بالبرنامـج النـووي. وحـول تطـورات الأوضـاع في اليمـن، قال الشـيخ خالـد: "إنّ دول مجلـس التعـاون جاهـزة تمامًـا لأن تواصـل دورهـا الاسـتراتيجي؛ لأجـل اسـتعادة الأمـن والاسـتقرار في اليمن الشـقيق والقضـاء عـلى الجماعـات التـي انقلبـت عـلى الشرعية، وحاولـت هدم مؤسسـات الدولـة، ونقضت الوعـود والتعهـدات، وأشـاعت الفـوضى والإرهـاب"، وأشـار وزيـر الخارجية إلى أنّ قـرار التدخـل في اليمن لم يكـن أمـرًا سـهلاً، وإنمـا كان الخيـار الأخـير، وبعد اسـتنفاد جميـع السـبل الدبلوماسـية والسياسـية، وأنّ هذا التدخـل سـينتهي فـور تحقيـق أمـن وسـلم اليمـن دون أي إبطاء ولـو للحظة.

وقـال وزيـر الخارجيـة: "لم نكـن نسـتطيع أن نقـف مكتـوفي الأيـدي، وهنـاك منظمـة إرهابيـة مدعومـة من حـزب اللـه الإرهـابي، دون أن نتحـرّك لمواجهة الخطـر المحدق باليمن الشـقيق والجزيرة العربيـة"، مؤكداً أن دول مجلـس التعـاون تعطـي أهمية بالغة للوضع الإنسـاني في اليمن، وملتزمة بتقديم المسـاعدات الإنسـانية للشـعب اليمنـي، منوّهـاً بجهـود المملكـة العربيـة السـعودية وباقـي دول مجلـس التعـاون، وكذلـك الـدور الكبـير الـذي يقـوم بـه مركز الملـك سـلمان للإغاثة والأعـمال الإنسـانية في اليمن.

كـما شـدّد وزيـر الخارجيـة السـعودي عـادل أحمـد الجبـير أنّ عـلى بشـار الأسـد أن يرحـل في أقـرب وقـت ممكـن، لافتـاً إلى أنّ الاجتـماع - الـذي عقـد في العاصمـة النمسـاوية فيينـا مؤخّـراً- قـد تميـز بالمناقشـات الصريحـة بـين كل الأطـراف، وقـال الجبـير في كلمتـه حول الملف السـوري "لا بدّ من رحيل بشـار الأسـد حتى يتـم إعـادة سـوريا إلى حالـة الأمـن والاسـتقرار، موضحـاً أنـه تـم التطـرق في مناقشـات الـدول في فيينـا حول

التـدرج في إنشـاء حكومـة انتقاليـة تضمـن عـدم الانفـلات الأمني. متمنيـاً أن تقوم روسـيا بإقناع الأسـد على الرحيـل". كـما رحـب وزير الخارجية السـعودي مجـدداً بالاتفاق النووي الإيـراني، معتبراً إياها فرصة سـانحة لتثبـت طهـران حسـن نواياها؛ لإعـادة الاندماج، ولعب دور فعّـال في المنطقة، متسـائلاً إذا كانت إيران تنوي تغيـير سياسـتها التـي نفذتهـا خـلال السـنوات الماضيـة تجـاه دول المنطقـة. وقـال الجبـير: "إنّ دول الخليـج تسـعى لتعزيـز الأمـن والاسـتقرار في المنطقـة، ومـدّت "يد ودود" إلى إيـران التي قامت مـن جانبها بمحاولات لتهريـب الأسـلحة إلى مملكـة البحريـن والمملكـة العربيـة السـعودية، والآن الكـرة في ملعـب إيـران لتثبـت حسـن نواياهـا في المرحلـة القادمـة، وأن تكـفّ عـن التدخـل في الشـؤون الداخلية للـدول المجـاورة". وأبدى الوزيـر الجبـير عـدم الممانعـة في تعزيـز العلاقـات بـين السـعودية وإيـران، منوّهاً بأنـه كانت تجمـع البلدين علاقـات جيـدة قبل قيـام الثـورة الإيرانية.

بـدوره أشـار الدكتـور نبيـل العـربي الأمـين العـام للجامعـة العربيـة إلى أنـه لا يخفى على أحـد أنّ إيـران تقوم بتدخـلات في الكثـير مـن المناطـق العربيـة، قائـلاً: "يكفـي الإشـارة إلى سـوريا"، لافتـاً إلى أنّ الاتفـاق النـووي الإيـراني لم يشـتمل عـلى أن تحـدّ إيـران مـن تدخلاتهـا في شـؤون الـدول العربية الداخليـة. وتطـرّق العربي إلى الشـأن الفلسـطيني قائلاً: إنّ المفاوضات الإسرائيلية والفلسـطينية ليسـت متسـاوية، فنحن نتحدث عن دولة تحتـل أراضي مُلـكاً لشـعب آخـر، مشـيراً إلى أنّ قرار إنشـاء دولتـين، إسرائيلية على مسـاحة 56% وفلسـطينية عـلى مسـاحة 44% لم يطبّـق، وأنـه عـلى الإسرائيليين الانسـحاب، وليس التفاوض؛ لأنّ الفلسـطينيين يعيشـون عـلى 22% فقـط مـن الأرض، مضيفـاً أنّ كل الاتفاقيـات التي وقّعت بـين الجانبين خلال الــ 20 عاماً الماضية لم تنفّـذ، وأوضـح أنّ مـا نـراه هو زيـادة المسـتوطنات الإسرائيلية، معتـبراً أنّ الدولة الوحيدة في العـالم التي تعتبر الوقـت عامـلاً اسـتراتيجياً هـي إسرائيـل، وأن مـا تريـده هـو شراء الوقـت لإقناع العـالم بوجود مشـاكل أخرى، وحـول الأوضـاع السـورية، قـال العـربي إنّ الجامعـة العربيـة حاولـت إصـدار قـرار مـن مجلس الأمـن؛ لوقف إطـلاق النـار في سـوريا، ولكـن تـم اسـتخدام حـق الفيتـو لمنع هذا القـرار، قائـلاً إننا نجـد الآن تخليـاً تاماً من مجلـس الأمـن عن سـوريا باسـتثناء بعض الأصـوات التي تنادي بضرورة وقف سـفك الدماء في سـوريا. وأوضح أنّ سـوريا تشـهد أسـوأ كارثة إنسـانية في القـرن 21، ورغم ذلك فـإنّ مجلس الأمن لم يتخذ قـراراً لوقف إطلاق النـار، مطالبـاً بـضرورة النظـر في نظـام الأمـن الجماعـي للأمـم المتحـدة، وأن تكـون هنـاك مقاربة شـاملة، بما يتـماشى مـع المـادة 109 مـن ميثاق الأمـم المتحدة.

مـن جانبـه قـال أنتـوني بلينكـن نائـب وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة، إنّ الأوضـاع الإقليميـة والدوليـة أصبحت أكـثر تعقيـداً في ظـل العديـد مـن التغـيرات عـلى مختلـف المسـتويات، والتـي تجعلنـا مترابطـين بشـكل غير مسـبوق، وهنـا نقـاط هشاشـة مشـتركة أيضاً، ومنهـا ضعف مفهـوم الدولة والتطـرّف الديني. ونفـى بلينكن إنسـحاب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن أداء دورهـا في منطقـة الشرق الأوسـط، وقال هذا ادّعـاء خاطئ، بـل إننـا نشـارك بشـكل أكـثر، سـواء اقتصاديّاً أو عسـكرياً أو دبلوماسـياً، ونحن نسـعى لاسـتخدام كل عوامل القـوى الأمريكيـة؛ مـن أجـل بناء الأشـخاص لتحقيق مصالـح بلدانهم وتعزيـز الثقة في حوكمـة أفضل، حيث

نجـد أنّ هنـاك عواقـب وخيمـة مـن التدخـل العسـكري في السـنوات الماضيـة. وأكّـد نائـب وزيـر الخارجية الأمريـكي أنّ معظـم الاضطرابـات في الـشرق الأوسـط ليسـت ناتجـة عـن الولايات المتحـدة، ولكننـا نضع كل إمكانياتنـا لمسـاعدة حلفائنـا في المنطقـة، ولدينا التـزام تجاههم، كما أكّـد الرئيس الأمريكي بـاراك أوباما ذلك مـراراً، مشـيرًا إلى أننـا نؤمـن بأنـه لا يمكن إحراز تقدم في المنطقـة من دون أمن، ولا يحـدث النمو الاقتصادي مـن دون سـلام. وتطـرّق إلى الاتفـاق النـووي مـع إيـران، مؤكّـدًا أنّ الولايات المتحـدة تعي آثـاره، وتركّز على أهـداف إيـران، وتـدرك أنّ طهـران تزعـزع السـلم، وتدعـم الإرهـاب؛ ولذا في المقابـل نعمل مـع حلفائنا على أنظمـة الدفـاع الصاروخيـة ومكافحـة تمويـل الإرهـاب، وكذلـك تسريـع وتـيرة التسـليح العسـكري لهم، كما حـدث مؤخـراً مـع البحريـن والسـعودية والإمـارات والكويـت. كـما انضمـت الولايـات المتحـدة مـع العديد مـن الـدول في تحالـف لدحـر داعـش، وعـلى مـدار 14 شـهراً تـم تنفيـذ 7000 ضربـة جويـة لهـذا التنظيـم، وواجهـت دعايتـه، وتمكّـن التحالـف مـن تقليـص الرقعـة التـي يسـيطر عليهـا داعـش في العـراق، ونسـعى لإعـادة ملايـين اللاجئـين السـوريين إلى شـمال سـوريا، وسـد الطريق على محـاربي داعش، وكشـف نائب وزير الخارجيـة الأمريـكي عـن أنّ بـلاده تسـاعد قـوات المعارضة السـورية؛ مـن أجل ممارسـة الضغوط عـلى الرقة التـي يسـيطر عليهـا داعـش، لافتـاً إلى أن الوضع في سـوريا من أكـبر التحديـات، وأزمة اللاجئين تمثّل مشـكلة للمنطقـة ولأوروبـا أيضـاً، وعلينـا أن نجـد حـلاً قريبـاً لهـذه المشـكلة. وحـذّر أنتـوني بلينكن مـن أنّ التدخل الـروسي في سـوريا سـوف يسـهم في تعزيـز النـزاع، وحـثّ روسـيا للعمـل عـلى الانتقـال السـياسي في سـوريا، حيـث لا يمكـن أن تظـل موسـكو معارضـة، لـكل من يعـارض بقاء حكم الأسـد، لافتـاً إلى أنّ تدخلهـا قد يمنع هزيمـة الأسـد، ولكـن لا يضمـن لـه الانتصـار، مشـيرًا إلى أنّ اسـتمرار ارتباط سـوريا بحـزب الله وإيـران ليس في صالـح الأزمـة السـورية، لافتـاً إلى أنّ الضربـات الروسـية لم تحقق إنجـازات على الأرض، مشـدداً على أنه لا مسـتقبل للأسـد في سـوريا. وكشـف بلينكن عن أنّ بلاده قدّمت مسـاعدات إضافية لقوى المعارضة السـورية بقيمـة 100 مليـون دولار، كـما أسـهمت في إنشـاء صنـدوق دعم تعافي سـوريا؛ من أجل دعم مشـاريع إعادة البنيـة التحتيـة فيهـا، ونتطلـع إلى مشـاركة العديد من الدول في هـذا الصندوق؛ لأنّ الوصول إلى حل سـياسي هـو بدايـة لإعـادة بنـاء الدولة. وبشـأن الأوضـاع في ليبيـا قال نائب وزيـر الخارجيـة الأمريكي إننـا نتطلع إلى الحكومـة الليبيـة مـن أجـل العمـل عـلى تشـكيل حكومـة توافـق وطني؛ للقضـاء عـلى الإرهـاب، وفي اليمن نشـارك دول الخليـج بأنـه لا يمكن تهديد السـعودية، ونسـعى لإرجاع كل الأطراف للجلـوس معاً لحل الأزمة، لافتـاً إلى أنّ مواطنـي اليمـن يعانـون مـن صعوبـات عـدّة، وعلينـا أن نسـمح بوصـول المسـاعدات الإنسـانية لهم.

وفي الجلسـة العامـة الثالثـة بعنـوان "تحديـات التطـرّف وتأثيراتها على المنطقـة"، جدّد فيليـب هاموند وزير الدولـة للشـؤون الخارجيـة والكومنولـث في المملكة المتحـدة التأكيد على التزام بلاده بضـمان أمن شركائها في المنطقـة، مؤكـداً أنّ أمـن منطقـة الخليـج العـربي من أمـن المملكة المتحدة . كما كشـف عـن إشراك حاملتي طائـرات جديدتـين في أمـن الخليج، في مسـتهل العقـد المقبل، واللتين مازالتا قيد الإنشـاء حاليـاً؛ وذلك تعزيزاً

لالتزامنا بالتواجد العسكري المستدام في المنطقة براً وبحراً وجواً، وبيّن هاموند أنّ إيديولوجية التطرّف في القرن الحادي والعشرين معقّدة بطابعها المختلف؛ لأنها ليست مخترعة مثل الفاشية والشيوعية في القرن المنصرم، بل آخذة جذورها في إساءة تفسير أحد أهم أديان العالم، وهو الدين الاسلامي، مدعومة بالإنترنت لنقل رسالاته عبر العالم، بسرعة وسهولة. ووصف هاموند تنظيم "داعش" الإرهابي بالعقدة المخرّبة والبربرية التي تسعى لتحقيق أهدافها؛ لتحكم بالترهيب والعنف وقمع كل من لا يعتمد آراءها، ويؤدي الى إقصاء فئات مختلفة وزعزعة أسس الأقاليم، وذكر هاموند أنّ هزيمة داعش لوحده ليست كافية، ولكي نزيح تهديدهم يجب انتزاع إيديولوجيتهم الإسلامية المتطرّفة، وهي معركة على مستوى الأجيال. وبيّن هاموند أن بريطانيا تأخرت بالاعتراف بمخاطر التطرف، لافتاً إلى أنه لكي نربح بمواجهته يجب انتزاع كل أنواع التطرّف، وانتزاع فكرة أنّ الإسلام لا يتماشى مع المواطنة الجيدة في الغرب. وأكّد هاموند على الحاجة إلى مقاربة شاملة بين جميع الأطراف؛ لمواجهة كافة أنواع التطرّف، مع التأكيد على ضرورة احترام الثقافات والتاريخ المختلف، فإن لم نفسح مجالاً للاختلاف عن الرأي السائد، فقد يؤدّي سريعاً إلى ظهور التطرف. وأشار هاموند إلى أنّ بريطانيا أصدرت مؤخراً استراتيجية متكاملة؛ لمكافحة التطرف، وتعزيز النسيج المجتمعي، ودعم الأصوات المعتدلة، ومحاربة التطرّف، بكافة أشكاله، على جميع المستويات. كما لفت هاموند إلى قيام الخارجية البريطانية بإنشاء وحدة لتحليل التطرف، والسلوكيات الخاطئة، وسوء استخدام الشريعة، واحتواء المحتوى الخطر على الإنترنت، إضافة إلى اعتماد إجراءات أكثر صرامة بالجامعات والمدارس والسجون، واعتماد تشريع لتغليظ العقوبات على المنظّمات المتطرّفة.

بدوره، قال صلاح الدين رباني وزير خارجية أفغانستان إنّ لبلاده باعاً طويلاً في مكافحة الإرهاب، وماتزال تقاتل ببسالة جميع المتطرّفين والإرهابيين، من طالبان والقاعدة وجماعة الحقاني وحركة تركستان الشرقية وفلولها. وأكد رباني أنّ أفغانستان عازمة على الانتصار على التطرف، بحرب بلا هوادة، وإجهاض جميع الخطط والمؤامرات. وأكّد رباني أن طبيعة تهديد الإرهاب تتطلب منهجية دولية لمكافحته، مضيفاً:" يجب علينا أن نفي بوعودنا لمضاعفة الجهود؛ لمواجهة خطاب الإرهاب والتطرف وترويج مبادئ الاعتدال والتسامح". واستطرد رباني: "إنّ وضع حدّ للعنف يتصدّر أولوياتنا، وضحّينا بالكثير من مواردنا؛ للتوصل لنتيجة ملموسة، ورغم الاعتداءات أبقينا باب المباحثات مستمرّاً لممثّلي المعارضة، إلّا أن القوى الوطنية ستواصل دفاعها عن مواطنيها".

من جانبه، قال رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خالد خوجة إنّ ظاهرة الإرهاب غريبة، عن بلد كان مهداً لأقدم الحضارات الإنسانية منذ قرون عدة ما قبل الميلاد، وأوضح خوجة أنه منذ مطلع 2011م بدأ الحراك الشعبي في سوريا يطالب بالحرية والتغيير، والذي جُوبه باستخدام كافة أنواع الترسانة العسكرية والكيماوية والبراميل المتفجرة؛ لقمع مطالب الشعب، إضافة إلى إطلاق استخبارات الأسد لسراح المجموعات المتطرّفة المرتبطة بالقاعدة، وبيّن خوجة أنّ مساري

الترسانة العسكرية والكيماوية وتهيئة بيئة حاضنة لتنظيم داعش ساعدا في تدمير الهوية السورية العليا، وجعل الهوية التحتية تتناثر، وتتنافس فيما بينها، وهو ما وفّر بيئة الفوضى التي يستفيد منها النظام والجماعات الإرهابية، ويرى خوجة أنّ السبب الثاني في استمرار التطرّف هو عدم توفّر الرغبة السياسية للمجتمع الدولي؛ لإيجاد حل جذري يفرض على النظام، إضافة إلى الفشل الإقليمي وفشل الجامعة العربية، بإيجاد الحل وفشل مجلس الأمن بوقف القتال، وبيّن خوجة أنّ البديل لذلك كله هو مشروع وطني، يجمع مكوّنات الشعب السوري، وهو ما نسعى لتعزيز قوته من الناحية العرقية، والدينية، والسياسية، والمجتمعية، إلّا أنه يواجه بطش النظام وتحدي توفير البيئة الآمنة في المناطق المحررة، وكيفية فرض الحوكمة المدنية، كبديل عن التطرف. وأكد خوجة أن الخروج بالأزمة الخانقة ممكن، بدعم حل شامل، يعالج بطش النظام وإيقاف العدوان الخارجي، المتمثل بالاحتلال الروسي الإيراني والقوة الجاذبة للتطرف والإرهاب، إضافة إلى توفير بيئة آمنة للمدنيين، ومناطق خالية من القصف، ووقف كامل لإطلاق النار، وتفعيل الحل السياسي لاتفاق جنيف، وأن يكون رحيل الأسد شرطاً أساسيّاً، كبداية لهزيمة الإرهاب، وخطوة لبدء مصالحة وطنية، ووضع البلاد على طريق التحول السلمي إلى مرحلة انتقالية، يشارك فيها جميع مكونات المجتمع .

الجلسة الرابعة من حوار المنامة والتي انطلقت تحت عنوان "الصراعات والتحالفات في الشرق الأوسط"، حيث أدار الجلسة المدير العام والرئيس التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن جون تشيبمان، وتحدث فيها كل من سعادة الدكتورة أورسولا فون دير لاين وزيرة الدفاع الألمانية، والسيد خالد العبيدي وزير الدفاع العراقي.

قالت الدكتورة أورسولا فون دير لاين وزيرة الدفاع الألمانية إنه نعم، لقد كثرت النزاعات، وقلّت التحالفات القادرة على التحكم، وبعض التحالفات الترهيبية تبدو أكثر قوة من التحالفات، منوهة بأنه في أوروبا لا يقفون متفرجين على ما يجري، فقد استهدف الإرهاب بلدانهم أيضاً، حيث إنهم أصيبوا بالصدمة لرؤية الجثث على السواحل الأوروبية وازدياد عدد اللاجئين؛ حيث وصل عدد اللاجئين إلى بلادها إلى عشرة آلاف لاجئ يومياً؛ لذا، أصبحت هذه النزاعات تخص البلدان الأوربية أيضاً، وقالت وزيرة الدفاع الألمانية بأنه يجب مكافحة الإرهاب، سواء تمثّل ذلك في داعش أو غيرها من الجماعات الإرهابية، ليس على المستوى العسكري بل على المستوى الأيديولوجي، ومن ثمّ إرساء الاستقرار في بعض البلدان مثل لبنان وسوريا، وهو شرط مسبق لبلوغ المصلحة والمنفعة العامة لشعوب هذه المنطقة، وأضافت الدكتورة أورسولا فون دير لاين بأنهم ليسوا بصدد خطة محورية، بل إنّ الجميع يعيش لحظة حازمة؛ فأوروبا بما فيها ألمانيا تواجه ذلك بجهود دبلوماسية، عن طريق دعم المجتمعات كتونس، وأفغانستان، وذلك بإعطائهم ملاذاً آمناً، كما تعمل ألمانيا على استتباب وإستقرار الأمن في العراق، كما تقوم القوات الألمانية بتأمين سواحل لبنان، وأيضاً تقوم بتدريب القوات في الصومال.

وأضافت وزيرة الدفاع الألمانية بأنّ هناك خمس عشرة دولة اجتمعت في فيينا تحت مظلّة الأمم المتحدة، منوّهة بعدم كفاية ذلك، بل هناك حاجة ماسة إلى استراتيجية وشراكة وإرادة سياسية مشتركة، ومواجهة عدو واحد، من خلال إبراز التضامن مع ملايين البشر، ومن خلال توفير المزيد من الدعم للبلدان التي تستقبل اللاجئين، مثل الأردن ولبنان وتركيا، والعمل على عودتهم سالمين إلى بلدانهم، مشدّدة على أهمية محاربة من يغذّي الإرهاب، عن طريق الاتحاد، وتسليط الضوء على رأي واحد، وهو الشراكة نحو الالتزام.

بدوره اكّد وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي خلال مشاركته في الجلسة على وجود مقاربات بين العراق وسوريا، مضيفاً أنه بإمعان النظر نجد أنّ الدولتين تعانيان تحديات مشتركة، ومخاطر الانهيار والتفتت، ومخاطر الإرهاب وداعش، مشيراً إلى أنّ التاريخ لا تصنعه الأنظمة، بل الشعوب الحيّة، متى ما وجدت ذاتها، وإنّ إدارة المصير لا تصنعها انشغالات الحال، بل التدابير الجريئة والقرارات الشجاعة. وأشار إلى ضرورة التبصر لما يجري في العراق وسوريا، من أحداث متداخلة، وحروب ممتدة، وساحة عمليات واحدة، لافتاً إلى أنه بسبب تداخل التهديدات والأزمات أصبحنا نداري تهديداً بتهديد مقبل، ونطمع لرؤية ذروة الأزمة؛ على أمل تسويتها، والعلّة في كل ما يجري أننا مازلنا حيارى من إنتاج ذاتنا من جديد، والهوية التي نسعى لصيانتها. وقال وزير الدفاع العراقي إنه من المؤسف أنّ القيادات في سوريا لم تستجب للرؤى العراقية، وألتزمت ما بدا في حينها أنه مصلحة، والحقيقة أنه كان وهماً، وجعلت مقتربات علاقتها مع العراق لنسق إقليمي، جعل من الساحة العراقية مرتعاً للإرهاب، والتطرّف، وتصدير الفتنة، وذكر وزير الدفاع العراقي أنّ وحدة البناء الأمني هي امتداد –بالضرورة- لوحدة البناء الأرضي أو الجغرافي، وأي خلل في إدراك معطياته المختلفة سيكون أشبه بلعبة الدومينو، وتمادي حركات النصرة ثم داعش في سوريا هو ذات التمادي في العراق، وذاته في ليبيا، ومصر، وهو ليس بعيداً عن كل من يحسب خلاف ذلك، وشدّد الوزير العراقي على أنّ زلزال داعش - إذا ما انهار العراق وسوريا - سيضرب المنطقة كلها، ولا يمكن أن يندحر إلّا عسكرياً في العراق وسوريا/ وتتبعه آليات فكرية وإعلامية واقتصادية ومجتمعية، في الدولتين أو على مستوى الإقليم الشرق أوسطي، ودون ذلك سيبقى الحل مجرّد سراب لا رصيد له على أرض الواقع، وأشار إلى أنّ البناء على فرضيّة التهميش والإقصاء التي يتردد صداها اقليمياً تجاه العراق سيدعم الجماعات الإرهابية المسلحة عملياً، بدلاً من أن يكون حافزاً للاستقرار في العراق، وأكّد على أنّ الوضع في سوريا مقلق، ولا يملك رصيداً للتوافق السياسي الداخلي، من دون إسناد حقيقي إقليمي أو دولي، لافتاً إلى أنّ القضاء على داعش هو فرصة لبناء حوارات دفاعية بين جيوش المنطقة ومؤسساتها الوطنية؛ من أجل بناء تآلفات استراتيجية، أصبحت ضرورة، وليست خياراً.

وفي اليوم الأخير من المنتدى، عقدت أربع جلسات مغلقة، تحدثت الجلسة الأولى عن مستقبل اليمن، حيث ترأس الجلسة البروفيسور توبي دودج - باحث أول واستشاري في الشرق الأوسط بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وتحدّث فيها معالي الدكتور عبداللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون

لـدول الخليـج العربيـة، ومعـالي السـيد ريـاض ياسـين وزيـر خارجيـة اليمـن، ومعـالي السـيد إسـماعيل ولـد شـيخ أحمـد المستشـار الخـاص للامـين العام للأمم المتحـدة حول اليمن، ومعالي السـير الان دونـكان المبعوث البريطـاني الخـاص إلى اليمـن وعمان.

أمّـا الجلسـة الثانيـة فعقـدت بعنـوان "الموقـف الدفاعـي لدول مجلـس التعاون والقـوى الخارجيـة"، وترأس الجلسـة الجـنرال ريتشـارد لورد هرستمونسـو مستشـار أول للشرق الأوسـط ومنطقة آسـيا - المحيـط الهادي بالمعهـد الـدولي للدراسـات الاسـتراتيجية، وتحـدّث في الجلسـة معالي الشـيخ ثامـر الصباح رئيـس جهاز الأمن الوطنـي في دولـة الكويـت، والجـنرال أويـد جيمـس أوسـتن الثالـث قائـد القيـادة المركزيـة للقوات المسـلّحة الأمريكيـة، وصاحـب السـمو الملـكي الأمـير سـلطان بـن خالـد الفيصـل رئيـس الجوشـن للخدمـات الأمنيـة، والجـنرال ريتشـارد بارونـز قائـد القوات المشـتركة مـن وزارة الدفـاع في المملكـة المتحدة.

وفيـما يخـص الجلسـة الثالثـة فعقـدت تحت عنـوان "تثبيـت الاسـتقرار في الـدول الضعيفة"، ترأس الجلسـة نيكـولاس ردمـان مديـر تحريـر المطبوعـات بالمعهـد الـدولي للدراسـات الاسـتراتيجية، وتحـدث فيهـا معـالي الدكتـور عبداللـه المعتـوق مستشـار الديـوان الأمـيري، والمبعـوث الإنسـاني للأمـين العـام للأمـم المتحـدة، وسـعادة السـيد كريسـتيان بيرجـر المديـر، ونائـب المديـر العـام للـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، بمفوضية الاتحـاد الأوروبي، وسـعادة السـيد فرحـات بـن قـدارة المستشـار الخـاص لرئيـس وزراء ليبيـا، والأسـتاذ أميل حكيـم زميـل أول لأمـن الـشرق الأوسـط، بالمعهـد الـدولي للدراسـات الاسـتراتيجية.

أمّـا الجلسـة الرابعـة والأخيرة فبعنوان "دور الإسـلام السـياسي"، ترأسـها السـير جـون جينكز المديـر التنفيذي للمعهـد الـدولي للدراسـات الاسـتراتيجية - الـشرق الأوسـط، وتحـدث فيهـا معـالي السـيد حـمادي جبـالي رئيـس الـوزراء الأسـبق لتونـس، ومعـالي السـيد نبيل فهمـي عميد كليـة العلاقـات الدولية والسياسـة العامة بالجامعـة الأمريكيـة في القاهـرة وزيـر الخارجيـة المصري الأسـبق، والدكتورة نيللي لحود زميـل أول باحث في الإسـلام السـياسي، بالمعهـد الدولي للدراسـات الاسـتراتيجية .

حيـث أكّـد الأمـين العـام لمجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة الدكتـور عبداللطيف بن راشـد الزيـاني أنّ التحالـف العـربي يتعامـل مـع الأزمـة اليمنية وفق اسـتراتيجية من سـتة محـاور، وأنّ التحالـف العربي يهدف إلى إعـادة السـلام والأمـن إلى اليمـن، مشـيراً إلى أنه يتـم التعامل مع الأزمـة اليمنية وفق اسـتراتيجية تتطلب عمـلاً دؤوبـاً، وأوضـح أنّ هنـاك تغـيراً كبـيراً حـدث في اليمـن ممثّـلاً في تشـكّل التحالـف العربي الـذي قادته المملكـة العربيـة السـعودية وبـدء عاصفـة الحـزم، ومـن ثـمّ إعـادة الأمـل نـصرةً للشـعب اليمني الشـقيق، ودفـع الأذى عنـه، وإعـادة السـلام والأمـن إلى اليمن؛ بنـاءً على طلب من قيادتـه الشرعية؛ نتيجة مـا ارتكبته القـوى المناوئـة للشرعيـة مـن اعتـداءات، وانتهـاكات، وممارسـات، تتعارض مـع كل القوانين الدوليـة، وتتنافى مـع القيـم العربيـة الأصيلـة التـي حافـظ عليهـا اليمنيـون عـلى مـر السـنين. وأضـاف إنّ اليمن سـيكون أكثر أمنـاً واسـتقراراً وازدهـاراً، إذا مـا تـم انتهاج اسـتراتيجية فاعلة وشـاملة؛ لحـل الأزمة بكل أبعادها السياسـية-

والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية، مشيراً إلى أنه يتم التعامل مع الأزمة اليمنية وفق استراتيجية تقوم على ستة محاور أساسية، وهي تتطلب عملاً دؤوباً، وجهوداً متواصلة، وتعاوناً وتنسيقاً مستمراً، من كل الأطراف الإقليمية والدولية التي ترغب في عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن، والحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي، وهي محاور متداخلة تتطلب تنفيذها كوحدة واحدة:

1. المحور الأول "عسكري": مواصلة الجهد العسكري لتحرير المحافظات التي سيطرت عليها القوى المناوئة للشرعية، ممثّلة في الحوثيين وأعوان صالح، وفك الحصار عن المحافظات التي تتعرض يومياً لقصف عسكري مستمر يستهدف المدنيين، مشيراً إلى أنّ هذا الجهد العسكري كان سبباً في أننا نشهد توجهاً إلى التفاوض والحوار، نأمل أن يقودنا إلى مواصلة العملية السياسية التي توقفت إثر انقلاب الحوثيين وأعوانهم على السلطة الشرعية.

2. المحور الثاني "دبلوماسي": دعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة بالتعاون والتنسيق مع الدول الإقليمية؛ للتوصل إلى تسوية تنهي هذه الأزمة من خلال المرجعيات الأساسية التي تمّ التوافق عليها دولياً، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 لعام 2015م، وطالب الأمين العام لمجلس التعاون المجتمع الدولي بأن يكون حازماً وحاسماً في إلزام القوى المناوئة للشرعية بتطبيق كل بنود قرار مجلس الأمن؛ تأكيداً لمصداقية المجلس ووحدة موقفه، وتعزيزاً لدوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وأشار إلى أنّ دول مجلس التعاون أكّدت مراراً دعمها لجهود الأمم المتحدة والمساعي التي يبذلها مبعوث الأمين العام إسماعيل ولد الشيخ أحمد في هذا السبيل، معرباً عن التقدير لمساعي المبعوث الأممي التي أسفرت عن الموافقة على البدء في إجراء مشاورات تحت رعاية الأمم المتحدة، والأمل بأن تسفر تلك المشاورات عن نتائج إيجابية.

3. المحور الثالث "الإغاثي والإنساني": إيصال مساعدات الإغاثة الإنسانية إلى الشعب اليمني، ورفع الحصار عن المحافظات والمدن التي تعاني من نقص بل شحّ في مواد الإغاثة المعيشية؛ من أجل تخفيف معاناة الشعب اليمني، مؤكداً أن دول مجلس التعاون والمنظمات التابعة للأمم المتحدة تبذل جهوداً كبيرة، في هذا الإطار، من خلال التعاون والتنسيق المستمر بين مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والمنظمات الدولية المتخصصة في مجالات الدعم والإغاثة؛ من أجل إيصال المساعدات والعون إلى كل المحافظات.

4. المحور الرابع "انتهاكات حقوق الإنسان": الذي عانى من ممارسات ظالمة وانتهاكات مرفوضة، حرمته من حقوقه التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية، مشيداً بقرار الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بتشكيل لجنة وطنية لتقصي الحقائق، وأن يستفاد من هذه التجربة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في اليمن الشقيق.

5. المحـور الخامـس "الإعـمار": إعـادة الإعـمار والبنـاء نتيجـة مـا خلّفته الحـرب الدائـرة من دمـار وخراب، واسـتكمال الجهـود التـي بدأتهـا الـدول المنضوية تحـت منظومة "أصدقـاء اليمن"؛ لتنفيـذ مجموعة من المشروعـات التنمويـة الطموحـة التـي مـن شـأنها أن تعيـد بنـاء مـا خلّفتـه الحـرب مـن دمـار، وتجـدّد مسـيرة التنميـة والنشـاط الاقتصادي في اليمن الشـقيق، مؤكـداً أنّ مجلس التعاون تحـرّك بالفعل في هذا المحـور ونجـح أخيراً في عقـد اجتماع للمانحين؛ لتلبيـة الاحتياجات العاجلة التي طلبتهـا الحكومة اليمنية بمبلـغ 510 ملايـين دولار. ولفـت إلى أنّ منظومـة أصدقـاء اليمن كانت قد تمكنت مـن جمع حوالي ثمانية مليـارات دولار؛ لإعـادة الإعـمار، ودعـم مسـيرة اليمـن التنمويـة. وكانت جهـود البناء والإعـمار قد بدأت إلّا أنهـا توقفـت؛ بسـبب انقـلاب القوى المناوئة للشرعية، وتعطيلها للجهود السياسـية السـلمية لتسـوية الأزمـة اليمنية.

6. المحـور السـادس "مكافحـة الإرهـاب": مواصلة التعاون والتنسـيق الإقليمي بالتعاون مـع المجتمع الدولي لمكافحـة الإرهـاب والقضـاء عـلى تنظيماتـه، التـي وجدت في اليمـن مرتعاً لهـا لمتابعة أنشـطتها الهدامة، وتهديـد أمـن واسـتقرار اليمـن والمنطقـة عمومـاً، مؤكـداً ضرورة توقـف الـدول الداعمـة للانقـلاب عـلى الشرعيـة عـن دعمـه، ومواصلة إرسـال السـلاح الذي يتسـبب في سـفك دمـاء الشـعب اليمني.

ومـن جانبـه، قـال وزيـر الخارجيـة اليمنـي السـيد رياض ياسـين إنّ مشـكلة التطـرف الأساسـية في اليمن أنه تطـرف مرتبـط برئيـس دولـة سـابق وبتمـرّد، وهـذا يشـكّل مثلثـاً مـع دعـم إقليمي من دولـة اسـمها إيران، والتـي تسـعى مـن أجـل إيجـاد ظهير سـياسي لهـا في المنطقـة، محـذّراً مـن أنّ القـوى الإرهابيـة والتنظيمات الإرهابيـة كالقاعـدة وداعـش وغيرهـما، تريـد أن تكـون لاعبـاً أساسـياً في تشـكيل تاريـخ المنطقـة، من خلال دعـم إيـران. وأضـاف ياسـين، ولكـن عندمـا يـأتي هـذا التطـرف، ويهـدم كل أنـواع البنـاء، ليـس فقـط البنية التحتيـة، ولكـن كل العلاقـات الإنسـانية المختلفـة، والنتائـج دائمـاً مـا تكون كارثيـة، عندما تكـون هناك قوى متطرّفـة، ولا يوجـد رادع لهـا، معتـبراً أنّ عاصفـة الحـزم جـاءت كخطـوة اسـتباقية، تمنـع اليمن مـن الانزلاق إلى مصـير سـوريا والعـراق وغيرهما.

وحـول مـا إذا كانـت قـد تجـاوزت خطر الإرهـاب، أوضح الطيـب البكوش وزيـر الخارجية التونـسي أنّ بلاده لم تتجـاوز خطـر التطـرّف والإرهـاب؛ لأنـه لا يمكـن أن نتحـدث عـن الإرهـاب كظاهـرة معزولة؛ لأنـه تجاوز الحـدود، رافضـاً مـا يـردده بعضهـم مـن أن تونـس أصبحت مصـدراً للإرهابيـين، ومؤكِّـدًا أنّ تونـس لم تعرف الإرهـاب مـن قبـل، وأشـار البكـوش إلى أنّ هنـاك شـبابًا وقـع إغراؤهـم في المسـاجد، بالمال، وتـمّ تغطية هذا الإغـراء بدافـع دينـي، باسـم الجهـاد، كما أنّ هؤلاء الشـباب المغرّر بهم هم شـباب ليس لديهـم ثقافة دينية، وهـو يعطـي الإرهـاب أفظع أشـكاله، عندمـا يتخذ غطاء دينيـاً. وتطرّق وزيـر الخارجية التونـسي إلى أنه يتمّ نقـل هـؤلاء الشـباب المغـرّر بهـم إلى ليبيـا، حيـث يتـم تدريبهم، ويتـم نقل بعضهـم إلى سـوريا والعراق عبر

تركيا غالباً، وبعضهم يعود إلى تونس، مشيراً إلى أنه ليس متأصلاً في تونس، ولكنّ الإشكالية فيما يحدث في ليبيا، حيث لا يوجد دولة تتحكم؛ ولذا، وجدت داعش بيئة حاضنة لها؛ حيث تخترق البلدان التي بها حروب أهلية ونزاعات. وأشار إلى اعتراف توني بلير منذ أيام بأنّ غزو العراق كان سبباً في ظهور داعش، ولكن لم يتم الاتعاظ بما حدث في العراق، وتكرّر الأمر في سوريا وليبيا. وأوضح وزير الخارجية التونسي أنّ النزاعات تحلّ داخلياً، وفي تونس نجحنا في حل خلافاتنا داخلياً بالحوار، وبإشراك المجتمع المدني، لافتاً إلى أنّ تحطيم أسس الدولة يخلق فراغاً، يملأه الإرهاب. ولفت إلى أنّ الخارجية التونسية قد وضعت استراتيجية لمقاومة الإرهاب.

وفي الجلسة العامة الخامسة والأخيرة من حوار المنامة بعنوان "إدارة امتداد الصراع"، أكّد وزير الداخلية اللبناني نهاد مشنوق احتياج دول المنطقة إلى تغيير جذري في منهجية وطريقة التعاطي مع الملفات الشائكة الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، وأنه يجب على الدول العربية التخلي عن فكرة العمل الأحادي والقرارات الفردية، والعمل على خلق نواة صلبة مبنية على تحالفات استراتيجية، وقال مشنوق إنّ عاصفة الحزم - على سبيل المثال- حققت تلك النواة الصلبة، ومن دون هذا التحالف العربي لم يكن بالإمكان تحقيق أي تقدّم في اليمن. وحول الدور التركي والإيراني من تلك التحالفات الاستراتيجية' قال مشنوق: إنه لا أحد يستطيع أن ينكر وجود تركيا وإيران في المنطقة، ولكن لا يمكن أن تبدأ تلك التحالفات بتحالف عربي تركي أو إيراني، بل يجب أن يكون تحالفاً عربياً- عربياً أولاً، موضِّحًا أنَّه خلال الـ35 عاماً الماضية نجد العلاقات العربية الإيرانية متوترة، ولها طبيعة أمنية، وأيضاً بالنظر إلى السياسة التركية فسنجدها قد اهتمت بالأوضاع العربية حديثاً، مؤكداً أنه في وقت لاحق لا بدَّ من جلوس هذه الأطراف الإقليمية على طاولة المحادثات، أمّا الآن فلا بدَّ أن يكون هناك موقف عربي موحّد، معتبراً أنّ تحالفاً استراتيجياً سياسياً، وعسكرياً، واقتصاديّاً، مصرياً - سعودياً يمكن أن يكون بداية لهذا الموقف العربي الموحّد. وأشار وزير الداخلية اللبناني إلى أنّ إيران لم تغيّر من أسلوبها وسياساتها في المنطقة، وأنّ الاتفاق النووي لم يؤثر على سلوكها وتعاطيها مع ملفات المنطقة ودول الخليج، بل على العكس نرى كل يوم اكتشافاً لخلايا إرهابية، وأسلحة ومتفجرات من إيران، إضافة إلى تزايد الدور العسكري الإيراني المباشر في سوريا، من خلال الحرس الثوري أو غير المباشر من خلال مليشيات عراقية وأفغانية وباكستانية تابعة لها. وتطرّق مشنوق إلى الصراعات الموجودة في المنطقة ومدى تأثيرها على الدول، موضِّحًا أنَّ الصراع العربي الإسرائيلي الذي نعاني منه جميعاً كعرب، وخاصة الدول المحيطة بفلسطين، وأنتج مشكلة اللاجئين المستعصية تاريخياً، وكرّس سلطة مجموعات مسلّحة في عدد من الدول على حساب الشرعية والجيوش الوطنية، وأبرزها لبنان التي وجدت بها مليشيات بحجة مقاومة إسرائيل، ولا تزال تنهش في الدولة والمجتمع. وتابع قوله بأنّ هناك أيضاً التمدد الإيراني في المنطقة العربية، والذي بدأ يأخذ أدواراً أكبر مع التدخل الأمريكي في العراق 2003م، وفي لبنان يمكن اعتبار ما جرى من اغتيال الرئيس رفيق الحريري وإسقاط حكومة سعد الحريري 2011م مروراً بأحداث 7 مايو 2008م على أنها محطات في

مخطط هذا التمدد الإيراني المستند إلى قوة عسكرية غير شرعية، تتمثل بـ"حزب الله" والقوى الحليفة له، مضيفاً أنّ هناك أيضاً صراع المجموعات التكفيرية المتطرفة مثل داعش في العراق والشام، ومجموعات أخرى استفادت من تصدّع الأنظمة العربية وتململها، وفرضت نفسها كلاعب في الإقليم العربي.

وقال إنّ سوريا أصبحت ساحة صراعات، لافتاً إلى أنّ أمل نجاح روسيا في سوريا ضعيف، لأنّ النفس الروسي قصير؛ نظراً إلى احتياجها إلى تمويل عملياتها العسكرية في سوريا، وهذا أمر صعب على روسيا تحقيقه، مضيفاً أنّ بلاده استطاعت أن تحتوي - بشكل كبير- تداعيات الصراعات التي تحدث في سوريا على لبنان، وأشار إلى أنه لكل 3 لبنانيين يقيم مواطن سوري على الأراضي اللبنانية، ورغم ذلك أظهر الشعب اللبناني قدرة استثنائية على استضافة إخوانه من السوريين، بالرغم من صعوبة المعيشة، لافتاً إلى أنّ تورط "حزب الله" في الحرب السورية دعماً للنظام؛ يشكّل الخطر الأكبر على أمن لبنان واستقراره.

بدوره أكّد كريسبن بلانت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس العموم البريطاني ضرورة تنسيق السياسات الإقليمية والدولية بين القوى كافة؛ من أجل حلّ مشكلة اللاجئين السوريين، مضيفاً أنّ حلّ تلك المشكلة يتمثّل في ضمان ملاذ آمن وتوفير المساعدة لهم، بشكل ملائم من المجتمع الدولي، ووضع حد للنزاع القائم. وأوضح بلانت خلال كلمته بالجلسة أنه بعد مرور 4 سنوات على النزاع في سوريا، وتدهور الأوضاع في المناطق كافة هناك، فإنه يرى صعوبة في إيجاد حل، وبالتالي فإنّ أزمة اللاجئين ستتزايد، معتبراً الاتحاد الأوروبي فشل في إظهار التضامن مع تلك الأزمة، ويتوقّع منه أن يجد تسوية لهذه المشكلة، وبالتالي أصبحت قدراته مغمورة، ونتج عن هذا تدفق اللاجئين على سواحل البلدان الأوروبية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي مطالب بالاستجابة لتلك القضية، على المستوى السياسي، مثل ما شهدناه من ألمانيا عندما قالت وزيرة الدفاع الألمانية إنّ هناك استجابة إنسانية لهؤلاء اللاجئين، وتوفير فرص تعليم وعمل لهم.

من هنا، يمكن أن نصل إلى عدّة نتائج من تنظيم هذا المنتدى، والتي يمكن إيجازها في:

1. التأكيد على قدرة البحرين على تنظيم واستضافة مثل هذه الفعاليات الدولية المهمّة، والثقة التي باتت توليها الدوائر والأوساط المختلفة؛ لما تتمتع بها البحرين من أجواء آمنة، مكّنتها من استقطاب محرّكي السياسة العالمية، وجعلتها ملتقى لمشاوراتهم ومباحثاتهم، ومنبراً لرؤاهم ومواقفهم.
2. جملة القضايا التي نوقشت في أروقة المنتدى وبين جنباته، واتسمت بالتنوع والشمول والعمق، وحظيت باهتمام واسع من جانب الدوائر والأوساط المعنية؛ لمحوريتها وخطورتها. مع التركيز على قضايا الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام، وما يتعلق بقضايا الساحة المحلية، لاسيما ما يتعلق بتعزيز علاقات المملكة وروابط الصداقة مع غيرها من الدول في المجالات كافة.
3. النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أعمال المنتدى بنقاشاته وفعالياته المختلفة، إضافة إلى خروج

المؤتمرين والمتحاورين بنتائج جوهرية، بشأن كيفية إدارة بعض الأزمات، والتي جاءت عقب النقاشات المعمّقة حول أسباب اندلاع الصراعات في المنطقة، وكيفية ضمان وتحقيق حلول ناجعة لها في المستقبل، ودور الأطراف والقوى المختلفة لمعالجة أسباب الصراع به، وتجلّى ذلك واضحاً، بالنظر للحديث المستفيض حول مستقبل اليمن، في الفترة المقبلة، بعد أن نجحت قوات التحالف العربي، في إرساء دعائم الاستقرار وإعادة وتثبيت الشرعية هناك.

4. إنّ حوار المنامة أثبت أنّ التغيير نحو الأفضل ممكنٌ، وأنّ تجاوز الأزمات واردٌ، إذا ما خلصت النوايا، وصدقت الإرادات، وسعت الدول والحكومات إلى تعزيز المكتسبات، وتقليل المخاطر والمشكلات عبر الحوارات البنّاءة، واللقاءات الجادّة، والمشاركات الهادفة، والأطروحات غير المنحازة سوى لأمن واستقرار العالم .

ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثاني

بتنظيم من مركز الإمارات للسياسات، وزارة الخارجية الإماراتية ومجلس الأطلسي

1 ـ 2 نوفمبر 2015م

عرض: هيئة تحرير الدورية

نظّم مركز الإمارات للسياسات "**ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثاني**" في الفترة من 1 ـ 2 نوفمبر 2015م وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية الإماراتية ومجلس الأطلسي، بقصر الإمارات بأبوظبي، والذي يهدف إلى تحقيق فهم أفضل بين الفاعلين الدوليين والإقليميين وتعزيز جهود صناعة السياسات بينهم بمشاركة نخب من دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية ومن العالم.

وقد أشارت الدكتورة ابتسام الكتبي رئيسة مركز الإمارات للسياسات في الكلمة الافتتاحية للملتقى إلى حرص المركز على استقطاب "ملتقى أبوظبي الاستراتيجي" النخب المؤثرة في توجيه السياسات على المستويين الإقليمي والدولي؛ لإفادة صناع القرار من خلال ما تطرحه هذه النخب من مبادرات ومشروعات وأفكار لتبقى الإمارات طرفاً فاعلاً في المنظومة الدولية وبما يخدم الاستقرار والعدالة دولياً. وذكرت الكتبي أن أهم ما خلصت إليه حوارات" ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الأول" هو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحولت إلى مركز إقليمي مؤثر فقد أسهمت الظروف الإقليمية والمحلية التي عصفت بالبلدان العربية الرئيسة ذات الثقل الاستراتيجي مثل مصر والعراق وسورية في تزايد أهمية دور دول المجلس، وأضافت أنه في حين كانت دول المجلس تستند إلى عمق تلك الدول وقوتها من أجل حماية النظام الإقليمي العربي عموماً وأمن الخليج بخاصة في مواجهة المشاريع الإقليمية الأخرى فقد تحولت دول المجلس إلى محور ارتكاز وفاعل إقليمي ودولي تستند إليه تلك الدول وغيرها من دول المنطقة للمساهمة في حل الأزمات فيها وإعادة استقرارها.

وأكدت الكتبي أن المشروع الجيوسياسي الإيراني أصبح ينتهج سياسة طائفية واضحة في المنطقة العربية عبر التدخل المباشر ودعم الحركات السياسية والمليشيات الشيعية وتجلى هذا الاتجاه بوضوح في العراق من خلال الاستعانة بالأحزاب العراقية الشيعية لملء الفراغ الاستراتيجي فيه والهيمنة على مؤسساته وإمكاناته، وفي سورية عبر دعم النظام السوري والمنظمات الشيعية العراقية واللبنانية التي تسانده، وفي اليمن عبر تأييد سيطرة الحوثيين على أغلبية مؤسسات الدولة وسلاحها، وأخيراً عبر تشجيعها وتحريضها للأقليات الشيعية في الدول المجاورة، وبهذا عززت إيران نفوذها الإقليمي ضمن منظور "المركزية

الإيرانيـة للشـيعة" في العـالم. داعيـة إلى إعـادة إنتـاج منظومة علاقـات دولية جديدة تسـتجيب للتحولات في التحالفـات الدوليـة والإقليميـة وتعقـد مفهـوم القـوة وبخاصة بعـد بـروز "الفاعلين دون الـدول" وتهديدات الفضـاء المعلومـاتي وانعـكاس التطـور التكنولوجـي عـلى الصناعـات وتغـير طبيعـة الاقتصـاد وتوسـع ظاهرة الإرهـاب ونجـاح تمويـل شـبكاته وشـيوع الجريمة المنظمـة دولياً.

مـن جهتـه أكـد الدكتـور أنور بـن محمد قرقـاش وزير الدولة الإمـاراتي للشـؤون الخارجية في كلمـة له خلال الجلسـة الافتتاحيـة للملتقـى " أن دولـة الإمارات تـرى أن الأيديولوجيـات المتطرفة والإرهـاب وجهان لعملة واحـدة ويعـززان بعضهـما البعـض؛ مـما يـؤدي إلى المسـاهمة في عـدم الاسـتقرار"، وأضـاف إنّ المعركـة ضـد التطـرف والإرهـاب ليسـت مجـرد معركة ماديـة ولكن لها أيضـاً بعداً عقائديـاً وفكريـاً ومجتمعيـاً وهو الأكثر تعقيـداً وأهميـة. وأوضـح الدكتـور قرقـاش: إنّ الاسـتفزازات الأخـيرة في المسـجد الأقـصى المبـارك زادت مـن الأيديولوجيـات الراديكاليـة والفـوضى المرتبطـة بهـا، مشـيراً إلى أن حالـة عـدم الاسـتقرار والخـوف والعنـف التـي تجتـاح المنطقـة يمكنهـا أن تنتهـي فقط إذا تـم حل النزاع الفلسـطيني؛ لأنه في قلب مشـكلات المنطقة. وبشـأن اليمـن أكـد أن دولـة الإمـارات ستسـتمر مـع شركائهـا الإقليميين في العمـل بجد للحفـاظ على وحدة وسـلامة السياسـة اليمنيـة، مضيفـاً أن دولـة الإمـارات تؤمـن بأنـه مـن المحتمل إمكانيـة التوصـل قريباً لحل سـلمي لهـذا الـصراع عندمـا تحـترم رغبـات الشـعب اليمنـي وشرعيـة الحكومـة اليمنيـة ويضع حـداً لمفهوم تغيـير الوضـع السـياسي الراهـن بالقـوة. وأضـاف قرقـاش أن الحل السـياسي القائـم على مبـادرة دول مجلس التعـاون الخليجـي وقـرار مجلـس الأمـن الـدولي 2216 هو السـبيل الوحيـد لإنهاء هـذا الصراع .

في الجلسـة الأولى للملتقـى التـي عقـدت تحـت عنـوان "**الخليـج في العـالم الجديـد**" قـال الكاتـب والمحلـل السـياسي السـعودي عبـد الرحمـن الراشـد - مديـر الجلسـة - إن منطقـة الخليـج العـربي ذات الأهميـة الاسـتراتيجية تشـهد لأول مـرة في تاريخهـا كماً هائلاً مـن الاضطرابات المحيطة بها والمتمثلـة في حروب تنتشر في الجغرافيـا السـورية والليبيـة واليمنيـة فضـلاً عن الفوضى الأمنية التي تطبع المشـهد العراقي منذ سـنوات، وأضـاف أن مـا يزيـد الوضـع تعقيـداً هـو الصعـود المسـتمر للتنظيـمات الإرهابيـة في المنطقة خاصـة تنظيم "داعـش" الـذي أصبـح لديه نشـاطات عنيفـة وإرهابية داخـل بعض الـدول الخليجية ومنها المملكـة العربية السـعودية، لافتـاً إلى مخاطـر وتبعـات التدخـلات العسـكرية الأجنبية لاسـيما الإيرانية والروسـية في سـوريا.

مـن جانبـه قـال جيمـس جونز المستشـار السـابق للرئيس الأمركي بـاراك أوباما لشـؤون الأمـن القومي رئيس مجلـس إدارة "مركـز برنـت سـكوكروفت للأمـن الـدولي في "المجلـس الأطلـسي"، إنـه يجـب عـلى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التوقـف عـن اتبـاع سياسـة قائمـة عـلى ردة الفعـل واتخـاذ قـرارات متأخرة فيـما يتعلق بشـؤون الخليـج والمنطقـة، وأكـد جونـز أن الاسـتخدام الأمريـكي للقوة العسـكرية في التعامل مـع التحديات المتصاعـدة في هـذا الاقليـم مـن العالم يجب أن يكون حاسـماً وسريعـاً؛ فالضربات الجوية ضـد تنظيم داعش الإرهـابي وأخـيراً القـرار بإرسـال 50 جندياً أمريكياً إلى شـمال سـوريا، هذه القرارات الرمزية من شـأنها أن تمد أمـد المواجهـة لسـنوات طويلـة دون إحداث تغيير حقيقي في المعادلة العسـكرية في سـوريا. ودعا جونز دول

الخليج العربي إلى تشكيل حلف عسكري فيما بينها شبيه بحلف الأطلسي حيث يعتبر التهديد لأي عضو فيه هو تهديد لجميع دول التحالف، مشدداً على أهمية أن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية خطوات جدية في دعم حلفائها في هذا الحلف تعزيزاً لمناخ الثقة الذي بات مهدداً بين الجانبين وحماية أيضاً لمصالح الولايات المتحدة نفسها، وقال إنه لاتزال هناك الكثير من الشكوك تحوم حول السلوك الإيراني في المنطقة رغم توقيعها الاتفاق النووي، معرباً عن ثقته الشخصية في أن إيران لن تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في هذا الاتفاق فيما لاتزال تمارس سياستها التوسعية القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ودعم الميلشيات المذهبية والعمل على تأجيج حالة عدم الاستقرار في عدد من البلدان المجاورة.

من جهته طالب الدكتور إبراهيم آل مرعي الخبير السعودي في الشؤون الأمنية والاستراتيجية صناع القرار الخليجيين بمواجهة أسئلة حاسمة قبل التحدث عن وضع استراتيجيات لمواجهة المخاطر بأشكالها المتعددة من بينها، هل تنظر دول الخليج نظرة واحدة ومتساوية الى الخطر الايراني كتهديد محتمل لوجودها، وهل تتفق هذه الدول أيضاً في رؤيتها وتعاملها مع ظاهرة الإسلام السياسي وتنظيم الإخوان المسلمين مثلاً. وأشار إلى ضرورة عدم لوم الآخرين حتى أولئك الذين في المعسكر المعادي للمصالح الخليجية على سياساتهم واستراتيجياتهم بل يجب أن يبحث الخليجيون في كيفية تطوير استراتيجياتهم على الدوام ليكونوا مستعدين للمواجهة على مستويات مختلفة.

من ناحيتها أشارت الدكتورة ثريا العريض عضو مجلس الشورى السعودي في معرض حديثها عن كفاءة السعودية في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية إلى ما جاء على لسان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- في لقاء جمعه مؤخراً مع نخبة من المثقفين والإعلاميّين المحليين - .. إذ أكد أن المملكة لن تسمح بالتدخل في شؤونها الداخلية مع ترحيبها الدائم بالتعاون مع الشركاء الحقيقيين وأن حرص المملكة على الاستقرار داخلياً وخليجياً وإقليمياً لا يعني أن تخضع للابتزاز من أي جهة داخلية أو خارجية، وأضافت الدكتورة العريض أن محاولة دول مجلس التعاون الخليجي لتجنب الهزات العنيفة التي ضربت المنطقة ولا تزال يجب أن لا يمنعها من النظر أكثر إلى المستقبل ومحاولة استشرافه.

من جانبه أكد الدكتور ظافر العجمي مدير مجموعة مراقبة الخليج بدولة الكويت أن الهاجس التاريخي يشكل جزءاً من المفهوم الأمني لدى دول الخليج، ورأى أن التعاون الأمني والعسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي قطع أشواطاً جيدة على عكس ما قد يعتقد البعض وأن مستويات التنسيق الأمني البيني مرضية جداً على مستوى الأمن الذاتي ودرع الجزيرة واتفاقيات الدفاع المشترك فضلاً عن الاتفاقيات الأمنية والدفاعية التي وقعتها دول الخليج مع الحلفاء الدوليين.

في الجلسة الثانية من الملتقى تحت عنوان "**التحولات الداخلية في بلدان الربيع العربي: سورية والعراق وليبيا واليمن ومصر**" التي أدارها جاسم الخلوفي مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية الإماراتية،

تحدث السيد طارق متري وزير الخارجية اللبناني الأسبق الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا عن ثلاثة أسباب : أولها بنيوي متعلق بالتماهي بين السلطة والدولة واختزال مؤسسات الدولة في الصراع على تولي الحكم والثاني تاريخي يتعلق بالإرث الاستبدادي والصعوبات المرتبطة بتصفيته، والثالث إجرائي يتصل بإدارة العملية الانتخابية وما اعتراها من استعجال حولها من منافسة سياسية إلى صراع دموي على السلطة. وقال متري إن الانتخابات ليست حلاً سحرياً وكان حرياً الانخراط في عمليات للمصالحة الوطنية وبناء الوفاق الوطني حول إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية قبل الدخول في المنافسة السياسية عبر آلية الانتخابات. وفي ذات السياق قال الدكتور عارف علي النايض سفير ليبيا لدى الدولة المتخصص في الدراسات الإسلامية إن فشل الثورة الليبية في تحقيق أهدافها لا يجب أن يدفعنا لليأس لأن الليبيين أشهروا في ثلاث مناسبات انتخابية "لا" واضحة في وجه حركات الإسلام السياسي، واعتبر النايض أن مدخل الخروج من الأزمة الليبية يكمن في دحر ما سماه "بالفاشية الجديدة" التي تمثلها الحركات المتطرفة كتنظيم داعش لأن الديموقراطية حسب قوله لن تتأسس إلا بعد دحر هذه الفاشية.

وقال السيد مصطفى النعمان السفير في وزارة الخارجية اليمنية إن أحد أسباب فشل الدولة اليمنية يكمن في استمرار نفس نخب وأساليب النظام السابق في الحكم، أما اللاعب الجديد الوحيد فهم الحوثيون وقد تواطأت معهم جميع المكونات السياسية لأهداف ذاتية مختلفة من أجل إسقاط صنعاء بين أيديهم كما أن الحوثيين لعبوا على تناقضات البنية اليمنية لإقامة تحالفات طائفية الشمال وسياسية في الجنوب. أما الدكتور مرهف جويجاتي أستاذ العلاقات الدولية في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية في أبوظبي فقد لفت إلى أن كل الدول العربية التي آلت للفشل ومنها سوريا لجأت للقوة المفرطة لقمع المحتجين أو آمنت بالعنف كوسيلة للتغيير وعلى عكسها نجحت دول قدمت تنازلات سياسية وأقدمت على إصلاحات مثل المغرب والأردن في تفادي رياح العنف التي تعصف بالمنطقة.

وفي سياق تحليل الأسباب التي أبعدت مصر عن هاوية الفشل .. قال الدكتور بهجت قرني أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة إن الوضع في مصر يؤثر في العالم العربي كافة بسبب محورية دورها وثقلها الاستراتيجي والديموغرافي، كما أنه يفرز تحديات خاصة ترتبط بمدى نجاعة السياسات ونجاحها في مواجهة التحديات الكبيرة التي تمر بها مصر، واعتبر قرني أن مصر لم تعبر المرحلة الانتقالية بشكل كامل لأنها وإن عرفت مكامن الخلل في النظام السابق إلا أنها لم تنتج نظاماً جديداً بعد، كما أنها لا تزال محل تحديات كبيرة .وحاول الدكتور ضافر العاني عضو البرلمان العراقي مقاربة الأسباب التي أدت بالعراق إلى الوضع الكارثي الذي يتخبط فيه .. قائلا " إن هنالك ميلاً لدى الجميع إلى اعتبار محاربة تنظيم داعش الإشكالية الأكبر، بينما قليلاً ما تتم مساءلة السياسات الطائفية التي أنتجته، وأشار العاني في هذا السياق إلى استهداف شرائح اجتماعية واسعة من النسيج الوطني العراقي وفي مقدمتهم مكون العرب السنة الذي يتعرض لإذلال ممنهج من خلال سياسات الاجتثاث والتهجير والتهميش، واعتبر أن العشائر السنية هي أنجع سلاح في محاربة داعش، لكن العرب السنة لا يتشاركون القناعة بمحاربة التنظيم ؛لأنهم غير مطمئنين لإمكانية معاملتهم كمواطنين في بلدهم بعد القضاء على داعش.

وقال تشارلز ريس نائب رئيس مؤسسة "راند" للشؤون الدولية للدور الأمريكي في المنطقة إنه لم يتغير وإن التزام واشنطن بأمن المنطقة ثابت ومستمر، لكنه أقر بفشل ما سماه "الخيال الأمريكي وليس السياسات الأمريكية"، مضيفاً أن الأمريكيين لم يستطيعوا تخيل ما يمكن أن ينتج عن تدخلهم في بلد مركب كالعراق ولم يقدروا أن سوريا قد تتفتت بهذا الشكل أو أن مشاكل البطالة بين الشباب قد تشعل النار في العالم العربي.

أما إيلينا سوبونينا المستشارة في المعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية فقد اعتبرت أن كثيراً من الأسباب التي أدت للوضع الراهن في العالم العربي موجودة في مناطق أخرى من العالم وقد تؤدي إلى هزات فيها، وتوقعت سوبونينا ظهور "كائن عالمي جديد" قائلة "لا بد من نشوء دول جديدة وتغير في الحدود الدولية"، وأضافت أن روسيا تدعم التشكل الجديد للعالم ولذلك فإنها عادت إلى منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها في ظل نظام عالمي جديد قيد الولادة، واعتبرت الخبيرة الروسية أن العالم يقف اليوم أمام خيارين.. إما توحيد الجهود لمواجهة الإرهاب وإما الذهاب في اتجاه تعميق الخلافات.

وفي الجلسة الثالثة المعنونة بـ "**تجاذب وتنافر القوى الاقليمية: ايران وتركيا والصراع العربي - الإسرائيلي**" وأدارتها الدكتورة داليا داسا كيه أستاذة العلوم السياسية ومديرة "مركز الشرق الأوسط للسياسات العامة في مؤسسة "راند" لأمريكية، وتحت عنوان "صراع القوى الاقليمية المحموم من أجل توسيع النفوذ وفرض واقع جديد في المنطقة وفرص التعاون المحتملة" قال الدكتور محسن ميلاني المدير التنفيذي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية وأستاذ العلوم السياسية في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة "ان الرئيس الأمريكي باراك أوباما وادارته أظهرا رؤية استثنائية بإنجاز الاتفاق النووي مع إيران والذي يتجاهل كثيرون أنه أيضاً اتفاق تم توقيعه مع خمس قوى عالمية كبرى أخرى". واستنكر الدكتور ميلاني مواقف من يعارضون هذا الاتفاق النووي مع طهران مشيراً إلى "عدم تقدمهم ببدائل حقيقية في هذا الصدد ومذكراً بأن 37 عاماً من العداء والقطيعة بين واشنطن وطهران أنهتهما مصافحة بين القادة الإيرانيين والأمريكيين، وهذه رسالة للخليج بأن التعاون لا يزال ممكناً وأن القطيعة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد".

وأكد الدكتور محمد السلمي المتخصص في الشأن الإيراني والعلاقات الدولية "أن جميع دول المنطقة تريد انفتاحاً على إيران وفي مقدمتها دول الخليج العربي بحكم الجوار"إلا أنّ التناقضات في الخطاب السياسي الإيراني تزداد حدة؛ إذ إن الزعيم الإيراني خامنئي طالب بعد ثورتي تونس ومصر في مطلع ما سمي بـ "الربيع العربي" شعوب المنطقة بالثورة من أجل إسقاط الأنظمة الحاكمة، ثم أعلن بعد ذلك أن الربيع العربي مؤامرة صهيو-أمريكية؛ ليتراجع مرة أخرى بسبب موقفه من الأزمة في سوريا ليقول: إن ما يحدث هو حرب ضد الإرهاب السني"، وأكد السلمي "أن لا تعاون مرشح للاستمرار بين إيران ومحيطها ما لم تتخل طهران عن حلمها بإقامة مشروعها الإمبراطوري في المنطقة، وما بعد حدود المنطقة وتهتم مثل أي دولة أخرى بشئونها الوطنية".

وفي سياق النقاش حول الطموحات النووية الايرانية قال الدكتور سلطان النعيمي عضو هيئة التدريس في جامعة ابوظبي "إن دول الخليج والمنطقة العربية لا يعارضون امتلاك إيران برنامجاً نووياً سلمياً لكن الخلاف يتمحور حول عدم وجود ضمانات حقيقية وكافية تكبح مطامع طهران النووية في امتلاك التكنولوجيا النووية واستخدامها لأغراض غير سلمية"، ولفت الدكتور النعيمي الى "أن الحديث عن النظام الايراني يختلف عن الحديث عن الحكومة هناك، فعلى الرغم من كون الأخيرة الجهة التنفيذية في الدولة إلا أنها تبقى الحلقة الأضعف في سلسلة صناعة القرار الإيراني، وهذه مشكلة واجهت معظم من تعاملوا ويتعاملون مع إيران".

من جانبه أكد الدكتور بيوتر دتكيويتز مدير "مركز الحوكمة والإدارة العامة" في جامعة كارلتون الكندية "أن إيران حصلت على هدية ثمينة من المجتمع الدولي متمثلة في الاتفاق النووي، وهي تدرك جيداً أنها يجب أن لا تفسد هذه الفرصة الاستثنائية التي جاءت بعد سنوات من الانتظار الصعب"، وأضاف الدكتور دتكيويتز إن إيران في الوقت نفسه تواصل محاولة إحداث الشقاق بين المحافظين والليبراليين بذات القدر الذي تلعب فيه على تكريس الطائفية من خلال إذكاء نار الخلاف الشيعي السني في المنطقة والعالم". أما الدكتور وو بنغبنغ الأستاذ المشارك ومدير معهد الثقافة العربية-الإسلامية في جامعة بكين فقال "إن هناك تفهماً صينياً للمخاوف التي تبديها معظم الدول الخليجية والعربية تجاه البرنامج النووي الإيراني؛ لأنها دول من خارج النادي النووي مضيفاً إنّ "الصين قلقة أيضاً من أن تتهاوى مزيد من دول المنطقة لتصبح دولاً فاشلة؛ الأمر الذي سيرتب أعباء أمنية واقتصادية مضاعفة على دول العالم؛ بما يعني ذلك من انتشار أوسع للإرهاب في ساحات جديدة".

وفي المحور التركي قدم يشار ياكيش السياسي البارز ووزير خارجية تركيا الأسبق توصيفاً للمقاربة التركية الخاطئة للوضع في سوريا قائلاً: "لم يسقط نظام بشار الأسد لكن سياسة تركيا الخارجية لم تتكيف وأصبحت أنقرة أكثر عزلة من أي وقت مضى"، وأكد ياكيش أنّ الانتخابات التي تشهدها تركيا اليوم تعد حاسمة؛ لأن نتائجها ستؤثر كثيراً على السياسة الخارجية التركية، ومنها الموقف من الحرب في سوريا".

أما عبدالله الشمري الباحث غير المقيم في "مركز الشرق الأوسط الدولي" بأنقرة فقد قال "ان أفضل وصف للعلاقات السعودية التركية هو ما جاء في إحدى المقالات "أفضل الأصدقاء الأعداء"، ورأى الشمري "إن الباب لا يزال مفتوحاً امام القادة في إيران لإبداء نوايا حقيقية للتعاون مع دول الخليج والمنطقة ولو تمتعوا بالحكمة المطوبة لفعلوا ذلك على الفور".

وفي شأن الصراع العربي الإسرائيلي أكد الدكتور سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني السابق "إنّ القضية الفلسطينية لا يمكن أن تبقى قيد التهميش حتى وإن بدا الأمر كذلك ، وأنّ لها الفضل تاريخياً في تعزيز روح الرفض للاحتلال في العالم العربي"، وأضاف سلام "إن عملية السلام كانت تفتقد للأسس السليمة الضامنة لاستمرارها ونجاحها، ولذلك كانت جميع التفاهمات تنتهي بالإخفاق، وقد حصل تباعد بين

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي جراء الفشل المتكرر في المفاوضات" داعياً إلى ضرورة تحمل المسؤولية نحو التعريف بمصالحنا وأن ندافع عن حقوقنا بشكل سوي ونعمل على خلق علاقات متوازنة اقليمياً. أما ماريسا ماتياس عضو البرلمان الأوروبي من البرتغال فقد أكدت على "ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي إلى الممارسات السياسية في فلسطين وإجراء مراجعة ذاتية ودائمة؛ لكي نستطيع أن نسير قدماً نحو مسار السلام"، وأضافت ماتياس إنه "لا بد أن ننظر إلى القضية بعمق من أجل تبني قرارات تحظى بالحد المطلوب من النجاح؛ إذ على الجميع أن يستمعوا إلى بعضهم جيداً، وأن يكونوا منصفين من أجل أن لا تتكرر أخطاء الماضي ولعبة الكيل بمكيالين".

وفي الجلسة الرابعة حلل المشاركون "**الصدمات الاستراتيجية والاتجاهات المستقبلية**"، وأدار الجلسة ستيفن كليمنز المحرر في مجلة أتلانتك والباحث في مؤسسة " أمريكا الجديدة"، وقال سيرغي ألكساشنكو باحث غير مقيم في معهد "بروكنغز" والنائب السابق لمحافظ المصرف المركزي الروسي "التغيير الطارئ على سياسات روسيا هو في الواقع تغيير في موقف بوتين الذي وصفه بالسياسي الانتهازي"، وأضاف ألكساشنكو إن "تدخل بوتين في سوريا جاء بطلب من الإيرانيين بهدف إنقاذ نظام الأسد معتبراً أن روسيا لا تعمل بالضرورة على الاستقرار في المنطقة لكنه أنحى باللائمة كذلك على الغرب الذي لم تنتج تدخلاته العسكرية العديدة في العالم عن أي نموذج ناجح باستثناء البوسنة وكوسوفو.

من جانبه قدم الدكتور محمد بن هويدن رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات رؤية مختلفة عن طبيعة الفاعلين المؤثرين في صياغة النظام العالمي الجديد عندما قال "إن كل الوقائع تشير إلى أن الشرق الأوسط سيكون مؤثراً، وليس الصين أو إفريقيا أو الاتحاد الأوروبي، فتراجع الدور الأمريكي والصعود الروسي مؤخراً وتحديات أزمة اللاجئين، وتقلبات أسواق النفط كلها ظواهر مرتبطة بمنطقتنا وتؤكد جميعها أن ما يحدث عندنا ينتقل إلى بقية دول العالم ويؤثر فيها، وأضاف إنّ دولة الإمارات مدركة لهذه التحولات لهذا حزمت أمرها وقررت مع شركائها في المنطقة تحمل مسؤولياتها لملء الفراغ الذي أرى أن الانكفاء الأمريكي خلفه، معتبراً أن الرئيس الأمريكي نأى بنفسه عن مشاكل المنطقة لعدم التأثير على حزبه أو إرثه السياسي، وكان حرياً به أن يبدي التزامه حيال حلفائه بالمنطقة.

وتحدث فريديريك كيمب الرئيس التنفيذي لمجلس الأطلسي عن سيناريوهات المستقبل في ظل المخاطر والتحديات الناجمة وبروز قوى جديدة وتراجع أخرى تقليدية في سيناريو يذكر بعالم 1949م و1990م في إشارة إلى الحرب الباردة، وقال كيمب إن الأزمة في سوريا تأخذ أبعاداً عالمية وهي مرشحة إما لمزيد من التدهور أو لاستمرار الدولة لكن دون سيطرة حقيقية. من جانبه اعتبر نيكولا دي سانتس مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حلف شمال الأطلسي "الناتو" إنه يجب النظر إلى العالم العربي كثلاث كتل متباينة هي المغرب وشمال إفريقيا والمشرق ثم الخليج. وقال إن مناطق مرشحة أكثر من غيرها لحدوث أزمات وأن احتمال حدوث نكسات في شمال إفريقيا يعتبر التهديد الأكبر للأمن الأطلسي، مشيراً الى إن دولاً عربية كانت مساهمة في التغيير وشريكاً رئيساً في صنع الأمن في مناطق عدة من العالم.

مـن جانبهـا قالت جيسـيكا ماثيوز الرئيسـة السـابقة لمؤسسـة كارينيغي للسـلام الدولي إن الصدمـة القادمة تكمـن في اقترابنـا مـن أزمـة غـير مسـبوقة لانبعاثـات ثـاني أوكسـيد الكربـون، واضافـت "وبينـما نقـترب من قمـة باريـس المناخيـة أسـتطيع أن أرى أن ثمانـين بالمئـة مـن الـدول سـتطلق تعهـدات بتخفيـض مـن هـذه الانبعاثـات ولكـن وحتـى لـو تـم الالتـزام بهذه التعهـدات من أجل خفـض درجتي حرارة عـلى كوكب الأرض فإننـا نتوجـه نحـو كارثـة مناخيـة". وقـال الدكتـور زيد عيـادات المستشـار في مركز الإمـارات للسياسـات إنه يـرى أزمتـين اثنتـين تتهـددان العـالم تتصـل الأولى مـن انتقـال الـصراع عـلى المقـدرات والمـوارد إلى صراع بـين الأفـكار والقيـم بينـما ترتبـط الثانيـة بانهيـار النظـام الأمني العالمـي الذي عرفنـاه في المئة عـام الأخيرة خاصة في منطقتنـا المقبلـة عـلى مـا يبـدو أنـه سـايكس بيكـو جديـد. وتنـاول المتحـدث الصينـي سـوالو وانـغ مدير مركـز الـشرق الأوسـط في جامعـة بكين موقـع الصين من التحـولات العالميـة باعتبارها الوريث القـادم للنظام العالمـي الجديـد بـرأي الكثيريـن، واعرب عن اعتقاده بأن على دول الشرق الأوسـط أن تشـق طريقها بشـكل ذاتي دون اتـكال عـلى حلفائهـم التقليديـين، واعتـبر وانـغ أن نمـاذج الانتقـال الدامـي في المنطقـة العربيـة أعطـت هديـة ثمينـة للقـادة الصينيـين تعـزز قناعتهـم بـأن "للأنظمة الشـمولية ميزاتهـا بالنظـر إلى ما خلفه سـقوط أنظمـة مماثلـة في دول الربيـع العربي.

وفي اليـوم الثـاني مـن أعـمال الملتقـى عقدت جلسـة بعنـوان "**القـوة في العصر الرقمـي**"، وقال تومـاس رايت الباحـث ومديـر مـشروع النظـام الدولي والاسـتراتيجية في معهـد بروكنغز بالولايـات المتحـدة الأمريكية الذي أدار الجلسـة " إننـا جميعـا مطالبـون اليـوم بالبحـث في دور القـوة بعالمنـا المعـاصر الـذي رسـمت الثـورة الرقميـة ملامحـه إلى حـد كبـير خـلال الـ 20 عامـاً الأخـيرة وأن نفكر في ما يجـب علينا معرفته مسـبقا ونحن نبحـر بسرعـة فائقـة نحـو مسـتقبل العـالم الرقمـي". وقـال بـاري بافـل نائـب رئيـس ومديـر مركـز برنـت سـكوكروفت للأمـن الـدولي التابـع للمجلـس الأطلسي بالولايـات المتحـدة الأمريكية "إن تطـورات الأوضاع في مناطـق الـصراع لا سـيما في الشرق الأوسـط قـد أنتجت شـبكات إرهابية ذات بنى مركبة ومعقدة اسـتطاعت أن تكـون مـن أبـرز المسـتفيدين مـن الطفـرة الرقميـة فتنظيـم داعـش مثـلاً يسـتخدم الفضـاء الإلكـتروني للتجنيـد والتمويـل والتسـويق ونـشر الرسـائل ذات المحتوى الدعائي بشـكل لافت وسريع الوصـول إلى جميع أنحـاء العـالم"، وأضـاف بافـل "إن المجلـس الأطلـسي الـذي يمثلـه يـرى أن هنـاك تراجعـاً واضحاً للـدول حتى الكـبرى منهـا في المعركـة الرقميـة وصعـوداً لافتـاً للمؤسسـات والمنظـمات غـير الحكوميـة في هـذا السـباق المحمـوم نحـو الهيمنـة عـلى أكـبر حصـة مـن منافـذ الفضـاء الرقمي واسـتخداماته التـي تـكاد لا تحصى".

ورأى أندريه كورتونوف مدير عام مجلس الشؤون الدولية في روسيا ومؤسسة أوراسيا الجديدة في موسكو "إنّ مفهوم القوة قد اختلف جذرياً خلال السنوات الـ 50 الأخيرة إذ أصبح بإمكان الدول وحتى بعض المنظمات الأمنية والميليشيات الإرهابية أن تعبر الحدود بسلاسة، وأن تخوض حروباً إلكترونية ضارية من بعيد وتنتصر فيها في عالم الواقع على قوى تقليدية لطالما عرفت بالصلابة"، واعترف كورتونوف: إنّ من المنظمات والأفراد الذين يقودون الثورة الرقمية في العالم اليوم وحتى أولئك الذين هم عملاؤها في السوق الرقمية قد تفوقوا على القطاعات الرقمية التابعة للدول المركزية؛ لأنهم أرقى علماً وأكثر تعليماً وخبرة من غيرهم .

مـن جانبهـا قدمـت إلـين ليبسـون الباحثـة والرئيسـة الفخرية لمركز ستمسـون بالولايـات المتحـدة الأمريكية مقاربـة مختلفـة عـن تلـك التـي ذهـب اليهـا عـدد مـن المشـاركين في الجلسـة النقاشـية إذ رأت أن الـدول العظمـى لا تـزال أقـوى مـما يعتقد الكثـيرون في سـباق المواجهة الرقمية مـع القطاع الخـاص والمنظمات غير الحكوميـة إلا أن التزامهـا الديمقراطـي بتمكـين الأفـراد مـن أدوات العـصر الرقمـي قـد يعطـي انطباعـاً بأنها قـد فقـدت جـزءاً كبـيراً مـن قوتهـا الرقميـة، ولفتـت ليبسـون النظر إلى وجـوب الاهتـمام بالجانـب الإيجابي لـكل المنتجـات التـي تعتمـد أساسـاً على الثـورة الرقمية، فالثـورة الرقمية تضع دائمـا الخيارات أمـام الجميع.

وقـال جيامبـيرو جياكوميلـو الأسـتاذ المشـارك في العلـوم السياسـية في جامعة بولونيـا الإيطاليـة "إنّ الولايات المتحـدة الأمريكيـة هـي القـوة الرقميـة العظمـى في العـالم اليـوم وهـي تسـتخدم هـذه القـوة الهائلـة في مجـالات شـتى ولأغـراض مختلفـة"، واتفـق جياكوميلـو مـع الآراء التـي ذهبـت إلى الاعـتراف بقـدرة بعـض الأفـراد والمنظـمات غـير الحكوميـة ممـن لا يمتلكون مصـادر كبيرة مثل تلـك التي تملكها الـدول على إحداث أضرار فادحـة بخصومهـم أو ضحاياهـم في كثـير من الأحيان .وعبّر يوهان أريكسـون مديـر البحوث في المعهد السـويدي للشـؤون الدوليـة عـن مخاوفـه مـن سـعي الحكومـات الشـمولية حـول العـالم لفـرض مزيـد مـن الرقابـة الصارمـة عـلى التكنولوجيـا الرقميـة وحريـة تـداول المعلومـات؛ لأن ذلـك من شـأنه تعميـق الفجوة المعرفيـة بـين تلـك الـدول وباقـي الكوكب.

وفي الجلسـة الثانيـة مـن أعـمال اليـوم الثـاني للملتقـى والتـي عقـدت تحت عنـوان "**تأثـير مسـتقبل الفضاء المعلومـاتي في القـوة والدولة**"، بدأت مديرة الجلسـة نازلي شـكري أسـتاذة العلوم السياسـية ومديرة "شـبكة النظـام العالمـي للتنميـة المسـتدامة" بـسرد سريـع لعناوين التحديـات التي يفرضهـا الفضاء المعلومـاتي قائلة "إن الحلبـة المعلوماتيـة نشـأت وتطـورت وأديـرت من قبل القطـاع الخـاص وإن الدول والحكومـات دخلتها بشـكل متأخـر، وهـذا الأمـر يسـتدعي فهمنـا لهـذا الواقـع الجديـد مـن أجـل تحسـين إدارتنـا لـه ومواجهـة التحديـات التـي يفرضها".

وقـال أنتونيـو لوبيـز- إسـتوريزعضو البرلمـان الأوروبي عن حـزب الشـعب الأوروبي الإسـباني في مداخلته إن ما يهمـه كسـياسي يعمـل عـلى قضايـا الحريـات العامـة والأمن ورسـم السياسـات هو خلـق توازن بـين الانفتاح عـلى المسـتقبل الـذي يمثلـه فضـاء المعلومـات وعـدم خلـق جـدران عازلـة أو إقامـة أنظمـة رقابـة جماعية، وأضـاف أن "حـق اسـتعمال المواطنـين لوسـائل الفضـاء المعلومـاتي يجـب أن يكفـل لأنـه وسـيلة للمشـاركة والتأثـير الإيجـابي عـلى أصحـاب القـرار"، وأشـار لوبيـز إلى حادثتي التجسـس بين الولايـات المتحـدة والاتحاد الأوروبي ممثـلاً في ألمانيـا قائـلاً "إننـا تعلمنـا الدرس منهـما وهو ضرورة بناء جسـور الثقة بـين الحلفاء وتركيز الجهـود لمحاربـة العـدو المشـترك الممثـل في الإرهـاب"، وأكد عـلى أهمية وسـائل التواصـل الاجتماعي في عالم اليـوم وكيـف أصبحـت إدارة قويـة في العـالم وتأثيرهـا عـلى المجتمع .

بـدوره وصـف ناصيـف حتي سـفير جامعة الـدول العربيـة في إيطاليا والفاتيـكان والمندوب الدائـم للجامعة في الأمـم المتحـدة، الإنترنـت بأنـه أداة "حـررت العـالم ولكـن جعلتـه أكـثر فـوضى . فبقـدر مـا سـاعدت عـلى دمقرطـة إنتشـار المعلومـات وتدفقهـا بقـدر مـا أن هنـاك أطرافـاً تعمـل مـن خـارج أطـر الدولـة"، وأضـاف حتـي أن عولمـة الفضـاء المعلومـاتي تسـببت في "بلقنـة" خريطـة الأمـن المعلومـاتي وتسـببت في حـرب بـاردة جديـدة تجـري في الفضـاء الرقمـي، مؤكـداً عـلى ضرورة الموازنـة بـين ضرورات الأمـن والحفاظ عـلى المصالح وبـين حمايـة الحريـات الفردية .

واعتـبر مـا زيـاولـن المديـر التنفيذي لـ"مؤسسـة الصين للدراسـات الدولية" ومديـر "جمعية الصداقـة العربية الصينيـة" أن الإنترنـت لا يعـترف بالحـدود ولكـن هنالـك حـدود للـدول ولمصالحهـا، وعلى الجميـع أن يعمل مـن أجـل حمايـة مصالحـه وصـد الإجـرام الإلكـتروني. وقـال إن ردم الهوة بين سياسـات الإنترنـت والتحديات التـي يفرضهـا يمـر عـبر التعـاون الدولي ومن خلال سـن قوانـين لإدارة الفضـاء المعلوماتي وتبنـي منظومة قيم تحكمـه، وتحـدث عـن أهميـة عنـصر الأمـن وحماية المصالـح وقال "نحـن بصدد مجـال جديد وهـو الفضاء الإلكـتروني والـذي يتعـرض للاختراق في بعـض الأوقات".

وركـز فيتـالي ناومكـن مديـر "معهـد الدراسـات الشرقيـة" التابـع للأكاديميـة الروسـية للعلـوم على اسـتعمال الفضـاء المعلومـاتي كأداة جديـدة في الحـروب متوقعاً أن يزيـد اللجوء إليه في الحروب المسـتقبلية التي تقوم عـلى ثلاثـة أضلـع هـي القـوات الخاصـة والطائرات بـدون طيـار والسـلاح المعلوماتي، وأشـار ناومكـن الى أن روسـيا اقترحـت صياغـة اتفاقيـة دولية للحد من عسـكرة الفضـاء المعلوماتي لكنهـا لم تجد آذانـا صاغية الأمر الـذي دفعهـا إلى تعزيـز قوتهـا العسـكرية المعلوماتيـة"، ونبـه إلى أن المنظـمات الإرهابيـة تصطـاد الموهوبين مـن خـلال شـبكة الإنترنـت وتجندهم في آسـيا الوسـطى وبعض الـدول العربية.

وشـارك البـدر الشـاطري الأسـتاذ الملحـق بكليـة الدفـاع الوطنـي في الإمـارات بملاحظاته بشـأن تأثـير الفضاء المعلومـاتي عـلى الدولـة الوطنيـة قائـلاً إن مظاهر هـذا التأثير بنيويـة وسياسـية وإيديولوجية وإنهـا تتفاوت في مداهـا بـين الـدول الناميـة والمتقدمـة واعتـبر الشـاطري أن التأثير البنيـوي يكمن في كون الفضـاء الرقمي يفتـح البـاب أمـام الهويـات ما دون الوطنية للتعبير عن نفسـها دون أن يمنحها إطـاراً للاندماج في مجتمعاتها الوطنيـة، أمـا التأثـير السـياسي فيتصـل بإعطـاء الفضـاء الرقمـي فرصـة لتعبـير الجماهـير السـاخطة ويحد في الوقـت ذاتـه مـن قـدرة الدولة المركزية عـلى اسـتعمال القوة واحتـواء التعبـيرات الاحتجاجية.

وقـد خصـص الملتقـى جلسـته الثالثـة لقـراءة عمليـات التحـول التي تشـهدها بعـض الاقتصـادات المؤثرة في العـالم والتـي حملـت عنـوان "**اعـادة هيكلـة النظـام الاقتصـادي**". وقـال مديـر الجلسـة إدوارد لويـس كبـير معلقـي وكتّـاب صحيفـة "فاينانشـال تايمـز" في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة " إن الصـين بوصفهـا أحـد أكـبر محـركات نمـو الاقتصـاد العالمـي تواجه شـكوكاً داخليـة وخارجية حول قدرتهـا على إنجـاز مشروعها العملاق في التحـول الاقتصـادي مـن الأنمـوذج الاسـتثماري إلى الاسـتهلاكي ونجاحهـا في المحافظـة عـلى موقعهـا كقـوة

اقتصاديـة قائـدة في العـالم في الوقـت ذاتـه "، وأضـاف لويـس "إن العـام 2015م شـهد لأول مـرة في التاريـخ الاقتصـادي تفـوق الهنـد عـلى الصين مـن ناحية معدلات النمـو الاقتصادي والاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة". ورأى تشـن يـي مديـر "معهـد الدراسـات العبريـة واليهوديـة في جامعـة بكـين الصينيـة أن الاقتصـاد الصيني الـذي تسـيطر عليـه الدولـة بشـكل مركـزي رغم قيامهـا باعتماد كثير مـن آليات السـوق الحرة يشـهد تحولاً اقتصادياً صعبـاً يجعـل عمليـة التنبـؤ بمآلات هـذا الانتقـال ونتائجه امـراً بالـغ التعقيد".

مـن جانبـه اعتـبر جـول نتشـيثنزي المديـر التنفيـذي في "معهـد مابونجبـوي للتفكـير الاسـتراتيجي" في جنوب أفريقيـا "أنـه حتـى لـو نجحت الصـين في تحقيق التحـول الاقتصادي في الوقت المناسـب وبأقـل كلفة ممكنة عـلى الصعيديـن الاقتصـادي والاجتماعـي فـإن عليهـا أن تتوقـع ظهـور منافسـين حقيقيـين لهـا وأولهـم كـما تقـول المـؤشرات الاقتصاديـة الهنـد"، وتوقـع نتشـيثنزي "أن تؤثرخطـة التحـول الاقتصـادي الصينيـة التـي تتضمـن زيـادة عاليـة في معـدلات الاسـتهلاك والإنفـاق عـلى البنـى التحتيـة في قطاعـات كثـيرة سـلباً عـلى معـدّلات النمـو الاقتصـادي هناك".

وأكـد ليونيـل فرناديـز الرئيـس السـابق لجمهوريـة "الدومينيـكان" "أن التباطـؤ في معـدلات النمـو التي بدأ يسـجلها الاقتصـاد الصينـي منـذ 3 أعـوام وصـولاً إلى تسـارع هـذا التباطـؤ في العـام الحـالي قـد خلـف آثـاراً اقتصاديـة واجتماعيـة كبـيرة في دول أمريـكا اللاتينيـة"، وأضـاف فرناديـز في المقابـل "النمـو الاقتصـادي في أمريـكا يؤثـر بشـكل مسـتدام عـلى اقتصاديـات دول أمريـكا الجنوبيـة؛ لأنهـا ودول الكاريبـي (33 دولـة) مرتبطـة اقتصاديـاً بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة".

وفي الجلسـة الرابعـة مـن أعـمال ملتقـى أبوظبـي الاسـتراتيجي الثـاني التي عقدت تحـت عنـوان "**التكنلوجيا والطاقـة وإعـادة التـوازن الاقتصـادي**" قـال مديـر الجلسـة جعفـر الطـائي العضـو المنتـدب لشركـة " منـار لاستشـارات وإدارة مشـاريع" الطاقـة الإماراتيـة إن نجـاح اسـتراتيجيات الولايـات المتحـدة لاسـتخراج النفـط الصخـري مـن عدمهـا لـن يقلـل مـن المكانـة الاسـتراتيجية لـدول المنطقـة ولا بطبيعـة علاقاتهـا المحورية مع أمريـكا، وأضـاف إنّ أهميـة المنطقـة كامنـة في الكلفـة المتدنيـة للإنتـاج لكـن ظهـور لاعبـين جـدد في سـوق أسـواق الطاقـة العالميـة واضطلاعهـم بـأدوار متعاظمـة تفـرض عـدداً مـن التحديـات عـلى الـدول المنتجـة للنفـط الأحفوري.

واعتـبر جيفـري فرانكـس مديـر مكتـب "صنـدوق النقـد الـدولي" في أوروبـا والممثـل الأوروبي الدائـم في الصنـدوق أن "الاقتصـاد العالمـي دخـل نقطـة انعطـاف في دورة إنتاج واسـتهلاك السـلع وفي مقدمتها النفط الأحفـوري"، وتوقـع أن تظـل أسـعار النفـط لسـنوات طويلة تحـت عتبة الــ 100 دولار ما سـيطرح تحديات كثـيرة عـلى مسـتوى التخطيـط وإدارة المـوارد وتنويـع الاقتصـاد وضبـط مسـتويات الإنفـاق والعجـز. لكـن فرانكـس دعـا إلى ترقـب تراجـع حصـة النفـط الأحفـوري في سـلة الطاقـة العالميـة والاسـتعداد لـه من خلال التخطيـط والاسـتثمار في مجـالات الطاقـة المتجـددة الكثـيرة ومنهـا الطاقـة الشمسـية، كما توقع اسـتمرار ما

أسماه "ثورة النفط الصخري" وإن بوتيرة بطيئة بسبب كلفة الإنتاج التي لا تزال مرتفعة معتبراً أن تأثير تقلبات الطاقة في علاقات القوة لا يهم دول الخليج في علاقتها بالولايات المتحدة بقدر ما يهم القوى الكبرى فيما بينها ضاربا المثل بسياسة التدخل التي ينتهجها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتي اعتبر أنها غير مستدامة بسبب تأثر روسيا المتوقع بتراجع الأسعار على المدى البعيد.

وتناول مارات تيرتروف المنسق الرئيسي للأمانة العامة لمنظمة "ميثاق الطاقة" بالاتحاد الأوروبي تأثير التكنولوجيا الحديثة في مجال الطاقة على تحولات القوة والتوازنات العالمية واعتبر أنه ليس دوراً محدداً بالمقارنة مع عوامل السوق كمعدلات النمو في الصين وبعض العوامل السياسية كغزو العراق. وضرب تيرتروف مثلاً بحقل الغاز المصري "شروق" الذي لن تشكل عوامل التكنولوجيا عائقاً أمام تطويره بينما سيتأثر سلباً أو إيجابا بحجم الطلب الداخلي والدولي. وتناول محمد الصبان المحلل الاقتصادي وكبير مستشاري وزير البترول السعودي السابق التوقعات القائلة بإمكانية "إفلاس" المملكة العربية السعودية نتيجة تراجع أسعار النفط قائلاً إن الأمر لا يعدو كونه أماني لن تتحقق بالنظر إلى الاحتياطي المالي السعودي القوي ومستوى الدين العام المنخفض لديها فضلاً عن شروعها في سياسات لترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل. كما نفى الصبان أن تكون هنالك علاقة بين تراجع أسعار النفط وارتفاع حجم الاستثمار في الصخر النفطي قائلاً إن "الصخر النفطي وجد ليبقى خصوصاً وأن الفجوة بين كلفة إنتاجه وكلفة إنتاج النفط التقليدي تتضاءل. ولذلك على الدول الخليجية أن تتكيف مع الأمر وتستبقه بالعمل على تنويع اقتصادياتها".

وتناولت الجلسة كذلك توجه اليابان المتزايد نحو الطاقة النووية وحجم التأثير المحتمل لذلك على توازنات القوة وأسواق الطاقة في العالم، وفي هذا السياق دافع شويشي إيتوه مدير ومحلل أول في "معهد اقتصاديات الطاقة" في اليابان عن توجه بلاده نحو هذا النوع من الطاقة بالنظر إلى افتقارها التام لموارد طاقة داخلية واعتمادها الكلي على الاستيراد وبسبب العجز المالي المزمن وغير المستدام والذي تفاقمه الواردات النفطية، وقال إيتوه إن الطاقة النووية ستشكل 20 في المئة من سلة اليابان من الطاقة بحلول 2030م مشيراً إلى أن اليابان تريد تطوير برنامج نووي سلمي وفق أعلى المعايير العالمية وفي إطار من الشفافية والمسؤولية بالنظر إلى تاريخ اليابان المرتبط بالآثار النووية المدمرة.

وفي الجلسة الختامية للملتقى قدمت الدكتورة ابتسام الكتبي رئيسة مركز الإمارات للسياسات أهم الخلاصات والاستنتاجات التي أثيرت خلال الجلسات، وذلك على النحو التالي:

1. تطرقت الجلسة الأولى التي خصصت لمنطقة الخليج في العالم الجديد والبيئة الإقليمية المتغيرة التي تحيط بها إلى الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

2. ركزت الجلسة الثانية على التحولات الداخلية في دول " الربيع العربي" وحاولت أن تستقرئ العوامل

الداخليـة التـي أسـهمت في تلـك التحـولات ودور القـوى الخارجيـة فيها .

3. سـلطت الجلسـة الثالثـة الضـوء عـلى ديناميـات ما يمكن أن يسـمى نفـوذ إيـران وتركيا والتحـولات التي قـد تطـال سـلوك النظـام الإيـراني بعـد الاتفـاق النـووي وتطـورات الـصراع العـربي - الإسرائيلي .

4. حاولـت الجلسـة الرابعـة تحديـد التوجهـات المسـتقبلية التـي تتشـكل في الوقـت الراهـن وأهـم السـيناريوهات التـي سـتواجهها البشريـة بفعـل التحـولات العميقـة الطارئـة في منطقتنـا العربيـة والعـالم .

5. وركـزت الجلسـتان الخامسـة والسادسـة عـلى موضـوع تأثـير الديناميـات المتغـيرة للقـوة الرقميـة في الاسـتراتيجيات العالميـة والإقليميـة ومسـتقبل القـوة الرقميـة وقـوة الدولة وأشـارتا إلى أن القـوة الرقمية تؤثـر في السـلطات التقليديـة ومنهـا سـلطة الدولـة كـما نعرفهـا وتؤثـر في العلاقـة بـين الدولـة والمجتمـع.

6. الجلسـتان السـابعة والثامنـة اللتـان خصصتـا لبحـث اتجاهـات الاقتصـاد العـالم ودور التكنولوجيـا والطاقـة في تشـكيلها تـم فيهـما اسـتخلاص أن تحـولات كبـيرة حدثـت في توازن قـوى الاقتصـاد العالمي؛ فالعـالم يشـهد تحـولا للثقـل الاقتصـادي مـن الغـرب إلى الـشرق وصعـود الصـين يعـد مـؤشراً بـارزاً على هـذا التحول.

7. أمـا الجلسـة الأخـيرة مـن جلسـات الملتقـى فركـزت عـلى خطـر صعـود الإرهـاب والطائفيـة في المنطقـة والعـالم ومـدى تأثـير هـذا الصعـود في السياسـات الإقليميـة والدوليـة. وخلصـت الجلسـة إلى وجـود ظاهرتـن جديدتـين ضمـن الظاهـرة الإرهابيـة الأوسـع .. الأولى تتمثـل بـروز جيـل جديد مـن الإرهابيين الذيـن نشـأوا وترعرعـوا في مجتمعـات خـارج منطقة الشرق الأوسـط مثـل أوروبا والولايـات المتحدة، في حـين إنّ الظاهـرة الثانيـة هـي بـروز الموجـة الثالثـة للظاهـرة الإرهابيـة، وهـي الموجة التي جـاءت بعد تنظيـم "القاعـدة "، وعليـه تسـتدعي هذه العنـاصر الجديدة مقاربات جديـدة لفهم الظاهـرة الإرهابية برمتهـا، وأكـدت الجلسـة أن الإرهـاب أصبـح ظاهـرة معولمـة ولم يعد ظاهـرة إقليمية، وعـلى دول العالم ألا تتعامـل مـع الإرهـاب فقـط بـل عليهـا أن تتعامـل مـع فكـر التطـرف وجماعاته.

ثالثاً: الوثائق

الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى في القمّة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مدينة الرياض

الرياض في 10 نوفمبر 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

إنّه لمن دواعي سرورنا أن نشارككم اليوم في هذه القمة الهامة، تلبية لدعوة كريمة من أخينا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة - حفظه الله - معربين عن جزيل شكرنا على حفاوة الاستقبال، وحسن الوفادة، وكرم الضيافة، التي نحظى بها دائما كلّما حللنا على هذه الأرض الطيّبة.

ونغتنم هذه المناسبة أيضاً؛ للتعبير عن تقديرنا البالغ لفخامة الرئيس أولانتا هومالا رئيس جمهورية بيرو الصديقة، على الجهود الحثيثة التي بذلها خلال ترؤسه للفترة السابقة، والتي كان لها الأثر الكبير في تقدّم مسيرة التعاون المشترك بيننا.

أصحاب الجلالة و الفخامة والسموّ،

لقد شكّلت القمة الأولى بيننا والتي استضافتها جمهورية البرازيل الاتحادية عام 2005، الانطلاقة الأولى للعلاقات متعدّدة الأطراف بين المجموعتين، وحدّدت الخطوط العريضة والأطر الرئيسية؛ لاستثمار ما يربط دولنا وشعوبنا من علاقات تاريخية عريقة، وقواسم مشتركة عديدة وتقارب كبير في وجهات النظر والمواقف إزاء العديد من القضايا المطروحة على المحافل والمنظّمات الإقليمية والدولية التي ننتمي إليها.

واليوم، وبعد مرور عقد على إنشاء هذا التجمع الهام، فإننا على ثقة تامة بأنّ هذه القمة ستحقق الأهداف المرجوة منها في تمتين وتكثيف العمل بيننا في مختلف المجالات، وخاصة أننا قطعنا أشواطاً لافتة في مسيرة التعاون المشترك خلال القمتين التاليتين في الدوحة وليما، تعدّ بمثابة أساس راسخ للارتقاء نحو المزيد من التعاون المثمر.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ،،

إنّ ما تموج به منطقتنا العربية من صراعات معقّدة وما تشهده من أزمات متفاقمة أساسها التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتمتد بتأثيراتها الخطيرة وإفرازاتها السلبية إلى مختلف دول العالم، وتؤثر بشكل مباشر على الأمن والسلم الدوليين، يتطلّب جهوداً أكبر وتعاوناً أقوى لمواجهتها وحلّها.

فما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اعتداءات وانتهاكات متواصلة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، هو أمر يفرض تحرّكاً أكثر فاعلية؛ لمنع تردّي الأوضاع إلى مستويات أكثر خطورة، ولتوفير الحماية الكافية للشعب الفلسطيني، والحفاظ على الأماكن الدينية في مدينة القدس وفي مقدّمتها المسجد الأقصى المبارك، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ووقف الاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من يونيو عام 1967م، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، مقدّرين عالياً مواقف دول أمريكا الجنوبية الداعمة للقضية الفلسطينية.

أمّا الأوضاع في اليمن، فهي تسير بخطى ثابتة نحو ما يصبو إليه الشعب اليمني الشقيق، ولن تتخلى دول التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، عن دورها الذي تقوم به حتى يتمّ استعادة الأمن والاستقرار في اليمن، وإنهاء كافة صور التدخل الخارجي، وإيجاد حلّ سياسي طويل الأمد بين جميع الأطراف يضمن تحقيق تطلّعات الشعب اليمني الشقيق في التنمية والتقدّم، مؤكدين بأننا ملتزمون بالقيام بواجبنا في تقديم مختلف أنواع المساعدات الإنسانية، وندعو المجتمع الدولي لتكثيف جهوده المبذولة في هذا المجال.

كما إننا نؤكّد على أحقيّة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران، وندعم كافة الجهود التي تحفظ للأشقاء في سوريا وليبيا الحرية في اختيار مستقبلهم من خلال المشاركة والاتفاق على بناء نظامهم السياسي المستقل؛ للمحافظة على وحدة واستقلال دولهم، وحماية أراضيها من الإرهاب والتطرّف، والعمل من أجل التنمية والتقدّم والرخاء.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،

إننا نتطلّع إلى زيادة وتيرة التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري بين الجانبين العربي والأمريكي الجنوبي، وخاصة أنّ إنجاز هذا الهدف لن يساهم فقط في تدفق المبادلات التجارية والاستثمارات بينهما، ولكنه سيؤدي كذلك إلى انبثاق تجمّع اقتصادي قوي يتمتع بقدرات هائلة ومقوّمات كبيرة على المنافسة الدولية، وإنّ الفرصة سانحة لقيام هذا التكتل الاقتصادي في ظلّ ما شهدته العلاقات الاقتصادية بين دولنا من طفرة كبيرة وارتفاع معدّل التبادل التجاري بين كثير من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

إلى مستويات مبشّرة، إضافة إلى إمكانيات ومجالات وفرص التعاون والتكامل الكبيرة المتاحة في العديد من القطاعات بين دول المجموعتين، ومن بينها قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والسياحة والخدمات المالية والتدريب والتعليم وغيرها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،

إيمانا منا بأن العلاقات الإنسانية بين الشعوب تعدّ ركنًا أساسيًا في ترسيخ العلاقات وتعزيز المصالح المشتركة، وانطلاقاً من أنّ العلاقات بيننا قد بدأت وارتكزت على الترابط والتواصل بين شعوبنا، فإننا نرى أهمية أن تتطور اجتماعاتنا الرسمية؛ لتكون ضمن منتدى موسع يتناسب مع حجم المشاركات التاريخية والحضارية بيننا؛ ليشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويشارك فيه الجميع من سياسيين ورجال أعمال ومثقّفين ومفكّرين، كي يستند عملنا الرسمي المتقدّم والمتطور على إطار شعبي متسع يحقق دفعة نوعية وخطوة فارقة في مسيرة التعاون المشترك، ويضمن استدامة العلاقات فيما بيننا.

في الختام ، نؤكّد أن تعظيم مكتسبات شعوبنا وتحقيق المزيد من التنمية والرخاء سيكون أمرًا قائمًا وبقوّة بارتقاء التعاون بيننا لمجالات وآفاق أوسع، معربين مجدّداً عن ثقتنا التامة في نجاح هذه القمة في الوصول إلى الأهداف المرجوّة منها، بما يحقّق مصالحنا المشتركة، ويلبّي تطلعاتنا وآمالنا في مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى- حفظه اللّه ورعاه- في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع لمجلسي النواب والشورى بمركز عيسى الثقافي

المنامة في 11 اكتوبر 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقرين ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

على بركة الله وبعونه وتوفيقه نفتتح أعمال دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع للمجلس الوطني؛ لنعرب عن تقديرنا واعتزازنا بالمساعي والجهود الطيبة للسلطة التشريعية وهي تمارس مسئولياتها وواجباتها الدستورية بكل اقتدار، وتحرص على مزاولة دورها الرقابي والتشريعي من منطلق التزامها الدستوري الأصيل بخدمة الوطن والمواطنين، وتعزيز مفاهيم الديمقراطية النابعة من ثقافتنا وقيمنا الوطنية العريقة، والتي سطّرها ميثاقنا الوطني المجيد.

الحضور الكريم ،،

تمرّ المنطقة بتطورات سياسية متسارعة، وأوضاع اقتصادية استثنائية، الأمر الذي استدعى منّا التوجيه بدمج بعض الوزارات والهيئات الحكومية، لدعم الميزانية العامة ومعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، للتخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة، دون التقليل أو المساس بالخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن الذي هو موضع اهتمامنا على الدوام والثروة الحقيقية للوطن. وبالرغم من كل الظروف، فإنّ عملنا الوطني المشترك وبرامجنا التنموية ستنمو وتتواصل، بإذن الله تعالى، في كافة القطاعات التي تخدم الوطن والمواطن، ونخصّ منها مشاريع البنى التحتية والتعليم والصحة والإسكان وغيرها من الخدمات الحيوية.

ويسرنا في هذا السياق أن نتوجه بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي، العم العزيز الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، الذي حقق الكثير من المكتسبات والإنجازات على المستوى

الوطني والدولي، والتي هي مبعث فخر واعتزاز للوطن والمواطنين، ولولي عهدنا صاحب السمو الملكي، الابن البار الأمير سلمان بن حمد آل خليفة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، على سعيهما الدؤوب والدائم لمتابعة وتطوير عمل الحكومة وتنفيذ برامجها، من خلال التواصل مع كافة فئات المجتمع والوقوف على ما يجب أن تقدمه الدولة من خدمات تلبي احتياجات المواطنين وتطلعاتهم. وإننا جميعا ننظر اليوم إلى المستقبل الذي نطمح إليه ونستحقه، المستقبل الذي نريده لنا ولأجيالنا القادمة من واقع ما نختاره نحن لأنفسنا، وليس ما يريده لنا الآخرون، وربما يسعون لفرضه علينا من خلال الإرهاب والإجرام. فقد كان لنا من التجارب والتحديات خلال السنوات الماضية ما ألهمنا كيفية التعامل الحصيف مع ما يحاك ضدنا جميعاً من مؤامرات، استطعنا، وبعون الله، من كشفها وإبطالها بعقول وطنية مستنيرة، ووعي مجتمعي متيقظ، رافض لأعمال التدمير والتخريب والانغلاق والتعصّب.

إنّ مملكة البحرين التي اكتوت بنار هذه التدخلات تعي مخاطرها على أمنها واستقرارها وأبعاد ذلك على دول المنطقة، ولقد أثبتت أحداث اليمن الشقيق في ظل ما شهدته ساحته من انقلاب على الشرعية والتدخلات الخارجية، صواب قرار المملكة العربية السعودية الشقيقة وقيادتها الحكيمة في ضرورة التدخل مع دول عربية شقيقة أخرى، من خلال عاصفة الحزم وإعادة الأمل؛ لتثبيت الشرعية ووقف التدخلات والأطماع الخارجية.

وقد كان لمملكة البحرين موقف حاسم، بهذا الشأن، تَمَثَّلَ في إشراك أبنائها من منتسبي قوة دفاع البحرين البواسل للمشاركة في العمليات الحربية لهذه الحملة العسكرية، من منطلق ما يمليه عليها واجب وشرف الدفاع عن المنطقة وإعادة الشرعية في اليمن وحماية شعبه واسترجاع أمنه. كما يواكب ذلك الإسهام، التزام البحرين بعمليات الإغاثة الإنسانية الواسعة والمتواصلة؛ لرفع المعاناة عن الشعب اليمني وضمان سرعة تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في هذا البلد الشقيق، الذي تربطنا به المواثيق والاتفاقيات في إطار العمل الخليجي المشترك، وفي مقدّمة ذلك وحدة الأخوة والعروبة والمصير.

ولا يسعنا اليوم في ظلّ هذا الحجم من التضحيات الكبيرة لأبطالنا البواسل الذين يقومون بواجباتهم الإنسانية والوطنية على أكمل وجه وصورة، إلّا أن نتوجه بالتحية والتقدير إلى جميع الأسر البحرينية التي أنجبت هؤلاء الرجال، والتي نشاركها أمانة حمل تلك المسئولية الوطنية المتمثلة بانضمام أبنائنا إلى جانب إخوانهم في صفوف المقاتلين في الجبهات الأمامية، وحِرصِنا على بقائِهم في مقدّمة تلك الصفوف سيراً على نهج الآباء والأجداد في مثل هذه المحطات المصيرية الهامة والمدونة بأحرف من ذهب في سجلِ تاريخنا الوطني العسكري المشرّف. كما نشارك أُسرِنا مشاعر المعاناة والفراق والأمل في عودة أبنائنا المخلصين إلى وطنهم سالمين غانمين، بعون الله تعالى.

وإنه لمن دواعي الفخر والواجب، أن نستذكر شهداءنا البررة الذين ستبقى أسماؤهم وتضحياتهم علامة خالدة ومضيئة في تاريخ البحرين. وتخليداً لذكراهم العطرة على مر تاريخ مملكتنا، فقد تقرر أن يكون

اليـوم السـابع عـشر مـن ديسـمبر مـن كل عـام، الـذي يصادف يـوم عيـد جلوسـنا، مناسـبة احتفـاء وتكريم للشـهداء تقديـراً واعتـزازاً لمـا قدمـوه لوطنهـم وأمتهم من تضحيـة وفداء.

ومـن منطلـق تقديرنـا وامتناننـا لمـا قامـت بـه قـوة دفـاع البحريـن والحـرس الوطنـي منـذ تأسيسـهما مـن واجبـات عسـكرية مـع الـدول الشـقيقة والصديقـة خـارج البلاد، ومـا قامت بـه وزارة الداخليـة من حملات إنسـانية، فقـد أمرنـا بـأن توثّـق هذه المهام والمشـاركات، وأن تُـدرّس لأبنائنـا والأجيال القادمـة ضمن مناهج وزارة التربيـة والتعليـم. كـما وجّهنـا الـوزارة عـلى ضرورة أن تُكثّـفْ جهودهـا التعليميـة والتربويـة في تطوير ومتابعـة مضمـون المناهـج الدراسـية التـي تعـزز الولاء والانتـماء الوطنـي، وتُثبّت قيـم التسـامح والاعتدال، والتأكـد مـن حسـن تطبيقهـا، مـع أهميـة العمل عـلى اتخاذ أيـة إجـراءات لازمة تجـاه ما يحـول دون ذلك. مقدّريـن لوزيـر التربيـة والتعليـم ولجميع منسـوبي الـوزارة وهيئاتها التعليميـة والإدارية جهودهـم الحثيثة في خدمـة العلـم ونـشر المعرفـة في البلاد.

الإخوة والأخوات،،

إنّ مـا نشـهده في محيطنـا العـربي مـن أحـداثٍ جسـام تهـدّد أمـن وسـلامة ووحـدة دول عربيـة شـقيقة، أرغمـت مواطنيهـا عـلى الهجـرة والنـزوح الجماعـي الـذي أودى بحيـاة الكثيريـن منهـم، يتطلب منـا عملاً عربيـاً جماعيـاً في إطـار جامعـة الـدول العربيـة - بيـت العـرب - حفاظـاً عـلى الكيـان العـربي وأمنـه القومـي المشـترك والدفـاع عـن قضايـاه العادلـة وفي مقدمتهـا القضيـة الفلسـطينية، وصـولاً إلى الحـل العـادل والدائـم الـذي يكفـل الحقـوق المشروعـة للشـعب الفلسـطيني الشـقيق في إقامة دولته المسـتقلة وعاصمتهـا القـدس الشريـف.

وختامـاً، أيهـا الحضـور الكريـم، إننـا ماضـون وبعـون مـن اللـه، رغـم كل التحديـات، لتحقيـق المزيـد مـن الإصـلاح في بلادنـا وتنميـة مجتمعنـا، ماضـون في تعميـق أسـس المواطنـة القائمـة عـلى العدالـة والمسـاواة وتكافـؤ الفـرص، فهـذه هـي المبـادئ التـي يعمـل مـن أجلهـا مـشروع الإصـلاح والتحديـث الوطنـي، وهـي مسـئولية مشـتركة تسـتدعي مواصلـة العمـل الجـاد في إطـار متـوازن مـن التعـاون المثمـر بـين السـلطات، وممارسـة كافـة الأدوات الدسـتورية المتاحـة لها ، على أحسـن وجـه ممكن، لتحقيق أقصى درجات الاسـتقرار والرخـاء لهـذا الوطـن وأبنائـه مـن رجاله ونسـائه.

والله نسال أن يحفظ مملكتنا، ويوفقنا للعمل لما فيه خير وصالح شعبنا الوفي ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

البيان الصحفي للدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس الوزاري

1. عقد المجلس الوزاري دورته السادسة والثلاثين بعد المائة، يوم الثلاثاء 2 ذوالحجة 1436هـ الموافق 15 سبتمبر 2015م، برئاسة معالي الدكتور خالد بن محمد العطية، وزير الخارجية بدولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء، ومعالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. أعرب المجلس الوزاري عن صادق العزاء والمواساة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وإلى أسر الشهداء في ضحايا سقوط إحدى الرافعات بالمسجد الحرام، سائلاً الله عزّ وجلّ أن يتغمد الشهداء ويرحمهم، وأن يمنّ على المصابين بالشفاء العاجل، مشيداً بالتطور الكبير والتوسعات التي يشهدها الحرم المكي، معرباً عن ثقته بكفاءة وقدرة الأجهزة المعنيّة بالمملكة العربية السعودية في تعاملها مع هذا الحادث الأليم، سائلاً الله أن يحفظ المملكة العربية السعودية وشعبها من كل مكروه.

3. رحّب المجلس الوزاري بالقرار الذي تبنتّه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 سبتمبر 2015م، برفع علم فلسطين على مقار الأمم المتحدة، وعبّر عن تقديره للدول التي صوتت لمصلحة هذا القرار، معتبراً ذلك خطوة هامة في مسيرة القضية الفلسطينية وانتصاراً للجهود الدبلوماسية للحصول على اعتراف بدولتهم.

4. أدان المجلس الوزاري الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي للأماكن المقدّسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى، وكذلك الاعتداءات المتكرّرة من المسئولين والمستوطنين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان، مناشداً المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته، واتخاذ كل ما من شأنه حماية أبناء الشعب الفلسطيني والمقدّسات الدينية.

5. رحّب المجلس الوزاري بنتائج الاجتماع الطارئ للجنة مبادرة السلام العربية، الذي عقد في القاهرة في شهر أغسطس 2015م، وأكّد المجلس على حق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية.

6. استنكر المجلس الوزاري البيان المشترك الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمقدّم من قبل الاتحاد السويسري وعدد من الدول حول الشؤون الداخلية في مملكة البحرين، والذي يتضمّن العديد من المغالطات والافتراءات بشأن حقوق الإنسان، ولا يأخذ في الحسبان ما

اتخذتـه المملكـة مـن تقـدّم ملحـوظ وثّقتـه الجهـات الرسـمية في عـدد مـن التقاريـر الصـادرة مؤخـراً، متجاهـلاً مـا توليـه حكومـة المملكة تجـاه تبنّيها اسـتراتيجيات متطوّرة تعزّز حقوق الإنسـان وفق نسـق متقـدّم يضمـن للمواطـن حيـاة كريمـة، وتمتّعـه بكامـل حقوقـه التـي كفلها المـشروع الإصلاحـي لحضرة صاحـب الجلالـة الملـك حمـد بـن عيـسى آل خليفة ملك مملكـة البحرين. وعـبّر المجلس عـن دعمه لكل مـا قامـت بـه مملكـة البحريـن في تعزيز مسـيرة حقـوق الإنسـان بالمملكـة، و تطبيقها لجميـع القرارات الدوليـة الخاصـة بحقـوق الإنسـان، وأنّ دول المجلـس في إطـار اتخـاذ الإجـراءات الكفيلـة في الدفـاع عن مصالحهـا في هـذا الشـأن مـع الـدول التـي اتخـذت هـذا الموقـف مـن مملكـة البحريـن ودول المجلـس الأخرى.

7. اسـتعرض المجلـس الـوزاري مسـتجدّات العمـل المشـترك، وأبـدى ارتياحـه لمـا تـمّ إنجـازه مـن خطـوات لتحقيـق التكامـل بـين دول المجلـس في جميـع المجـالات.

8. بحث المجلس الوزاري تطورات عدد من القضايا السياسية إقليميّاً ودوليّاً، وذلك على النحو التالي:

مكافحة الإرهاب:

1. أدان المجلـس الـوزاري بشّـدة التفجـيرات الإرهابية التي اسـتهدفت مسـاجد في كل مـن المملكة العربية السـعودية ودولـة الكويـت، كـما أدان الأعـمال الإرهابيـة التـي تعرّضـت لهـا مملكـة البحريـن مؤخـراً، وراح ضحيتهـا عـدد مـن رجـال الأمـن والمدنيّـين الأبريـاء، وأشـاد المجلـس بإحبـاط الأجهـزة الأمنيـة عمليـة تهريـب لمـواد متفجـرة شـديدة الخطـورة، وأسـلحة وذخائـر - مصدرهـا إيـران - إلى مملكـة البحريـن، وأعـرب عـن وقـوف دول المجلـس ومسـاندتها في كل مـا تتخـذه المملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الكويـت ومملكـة البحريـن مـن إجـراءات لحمايـة أمنهـا وضـمان سـلامة مواطنيهـا والمقيمـين عـلى أراضيهـا، معربـاً عـن ثقتـه بقـدرة الأجهـزة الأمنية على كشـف ملابسـات هـذه الجرائـم الإرهابية وتقديـم مرتكبيهـا للعدالـة والمسـاءلة.

2. عـبّر المجلـس الـوزاري عـن عميـق اسـتيائه واسـتنكاره للأفعـال الشـنيعة والاتهامـات التي أسـفرت عنها تحقيقـات الجهـات المختصـة بدولـة الكويـت، ومـا تنطـوي عليـه مـن أبعـاد ومخاطـر تهـدّد أمنهـا، وسـيادتها، واسـتقرارها، ووحـدة وسـلامة أراضيهـا، ولاسـيما مـا اشـتملت عليـه المضبوطـات مـن أنـواع وكميـات الأسـلحة والذخائـر والمتفجـرات، وتلقّـي التدريبـات عـلى اسـتخدامها.

3. أشـاد المجلـس الـوزاري بجهود الأجهـزة الأمنية في دولة الكويـت، وتمكّنها من تفكيـك الخليّة التي تنتمي لأحـد التنظيـمات الإرهابيـة، وكانـت تخطّط لزعزعة أمن الكويت واسـتقرارها. وإذ يؤكـد المجلس وقوفه الحـازم إلى جانـب دولـة الكويـت فيـما تتخـذه مـن إجـراءات للحفـاظ عـلى أمنهـا واسـتقرارها، ليؤكـد

مجـدّداً أنّ أمـن دولـة الكويـت وأمـن دول مجلـس التعـاون كل لا يتجـزأ. كـما أكّـد المجلـس التزامـه بما تضمّنـه بيـان وزراء الداخليـة في دول المجلـس من إجراءات بهذا الشـأن خلال اجتماعهـم الطارئ بتاريخ 2 يوليـو 2015م، في دولـة الكويت.

4. أكّـد المجلـس الـوزاري اسـتمرار الـدول الأعضـاء في المشـاركة في التحالـف الـدولي لمحاربة تنظيـم داعش الإرهـابي، ومسـاندة كل الجهـود المبذولـة، دولياً وإقليمياً ، لمحاربـة التنظيـمات الإرهابيـة واجتثـاث فكرهـا الضـال، وشـدّد المجلـس على ضرورة تكثيف التنسـيق والتعـاون الثنائي والدولي مـن أجل مواجهة التحديـات التـي تمـر بهـا المنطقـة والقضـاء عـلى الإرهـاب ، وتهديداتـه العابـرة للحـدود، وتعزيـز أمـن المنطقة واسـتقرارها.

"الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة":

1. جـدّد المجلـس الـوزاري التأكيد عـلى مواقفه الثابتـة الرافضة لاسـتمرار احتلال جمهورية إيران الإسـلامية للجـزر الثـلاث، طنـب الكـبرى وطنـب الصغـرى وأبـو مـوسى التابعـة للإمـارات العربيـة المتحـدة، والتي شـدّدت عليهـا كـافة البيـانات السـابقة، وأكّـد المجلس الـوزاري في هـذا الخصوص عـلى التالي :

   - دعـم حـقّ السـيادة للإمـارات العربيـة المتحـدة عـلى جزرهـا الثـلاث طنـب الكـبرى وطنـب الصغـرى وأبـو مـوسى، وعـلى الميـاه الإقليميـة، والإقليـم الجـوي، والجـرف القـاري، والمنطقـة الاقتصاديـة الخالصـة للجـزر الثـلاث؛ باعتبارهـا جـزءًا لا يتجـزأ مـن الإمـارات العربيـة المتحـدة.

   - اعتبـار أنّ أيـة قـرارات أو ممارسـات أو أعـمال تقـوم بهـا إيـران عـلى الجـزر الثـلاث باطلـة ولاغيـة، ولا تغـيّر شـيئاً مـن الحقائـق التاريخيـة والقانونيـة التـي تجمـع عـلى حـقّ سـيادة الإمـارات العربيـة المتحـدة عـلى جزرهـا الثـلاث.

   - دعـوة جمهورية إيران الإسـلامية للاسـتجابة لمسـاعي الإمـارات العربية المتحـدة لحلّ القضية عـن طريـق المفاوضـات المبـاشرة أو اللجـوء إلى محكمـة العـدل الدولية.

العلاقات مع إيران:

1. أعـرب المجلـس الـوزاري عـن رفضـه التام لاسـتمرار التدخـلات الإيرانية في الشـأن الداخلي لـدول مجلس التعـاون، ومحـاولات بـث الفرقـة والفتنـة الطائفية بـين مواطنيهـا، والإضرار بأمنهـا واسـتقرارها ومصالح مواطنيهـا، سـواء مـن خـلال إيـواء الهاربـين مـن العدالـة، أو فتـح المعسـكرات لتدريـب المجموعـات الإرهابيـة، أو تهريـب الأسـلحة والمتفجـرات لتنفيـذ عمليـات إرهابيـة داخـل دول المجلـس، كـما حـدث

مؤخراً في مملكة البحرين، أو عبر دعم التخريب والإرهاب والتحريض على العنف، أو من خلال التصريحات التي تصدر عن كبار المسؤولين الإيرانيين، مشدّداً على أنّ سياسة إيران القائمة على التدخل في شؤون دول المجلس، تحمل تهديدًا خطيراً للأمن والسلم الإقليمي والدولي بعد أن وصلت لمستويات غير مسبوقة في مخالفة القوانين المعمول بها في التعامل بين الدول، وتنذر باشتعال حرب طائفية خطيرة لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها، وطالب المجلس الوزاري إيران بضرورة الكفّ الفوري عن هذه الممارسات والالتزام التام بمبادئ حسن الجوار، والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

2. أكّد المجلس الوزاري على الأسس والمبادئ والمرتكزات الأساسية المبنيّة على مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، معرباً عن رفضه لتصريحات بعض المسئولين من جمهورية إيران الإسلامية ، ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية.

البرنامج النووي الإيراني :

1. أكّد المجلس الوزاري على مواقف دول المجلس الثابتة بأهمية الالتزام بالاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة دول (5 + 1) في يوليو 2015م ، مشدّداً على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الشأن، وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة لكل المواقع النووية، بما فيها العسكرية، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعّال، حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقاً للاتفاق . والتأكيد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2231 يوليو 2015م بشأن الاتفاق النووي ، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ البالستية والأسلحة الأخرى.

الشأن اليمني:

1. نعى المجلس الوزاري شهداء الواجب من قوات الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية خلال المشاركة في العمليات العسكرية ضمن قوات التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، مؤكّداً أن مشاركة القوات المسلحة لدول المجلس في عملية إعادة الأمل تأتي دفاعاً عن الشرعية في اليمن وإعادة الأمن والاستقرار، والدفاع عن أمن وسلامة دول المجلس وعزمها على مواصلة دعم جهود الشعب اليمني؛ لاستعادة سلطة الدولة ودحر القوى الانقلابية.

2. أشاد المجلس الوزاري بالجهود الإنسانية التي قدّمتها دول المجلس لإدخال وتوزيع أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني الشقيق، منوهاً بالدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في هذا الخصوص، داعياً المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته الإنسانية من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

3. أكد المجلس الوزاري على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض، والتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015).

4. أشاد المجلس الوزاري بالانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية ضد ميليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح ، وتحرير عدن وعدد من المدن اليمنية ، مؤكداً دعم ومساندة دول المجلس للحكومة الشرعية؛ من أجل استعادة الدولة اليمنية، وإعادة الأمن والاستقرار، كما أشاد المجلس الوزاري بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل للأزمة اليمنية.

5. استنكر المجلس انتهاكات ميلشيات الحوثي وصالح بحق المدنيين وممارساتها غير المسؤولة لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء اليمن، وأدان اعتداءات ميلشيات الحوثي على سفارات الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وغيرها في صنعاء، مؤكداً أن ذلك يعدّ انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ، ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م ، مطالباً مجلس الأمن بتحمل مسئولياته بالحفاظ على البعثات الدبلوماسية وفقاً للأعراف والمواثيق الدولية، معرباً عن احتفاظ هذه الدول بحقها في إحالة مرتكبي هذه الاعتداءات للمساءلة والعدالة .

سـوريا:

1. دعا المجلس الوزاري المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته بدعم اللاجئين من سوريا، ونوّه بالجهود والمساعدات التي تقدّمها دول المجلس لتخفيف المعاناة الإنسانية للنازحين واللاجئين من الشعب السوري الشقيق؛ جرّاء ما يتعرّض له من تدمير وتهجير من قبل نظام بشار الأسد، و أكّد المجلس على أنه تمّ معاملة الأشقاء السوريين كمقيمين في دول المجلس، يتمتعون بكافة حقوق الرعاية الصحية المجانية، والتعليم، والعمل، وفقاً لنظام الإقامة المعمول به في دول المجلس. كما نوّه المجلس الوزاري بالدور الريادي وبالدعم المادي والعيني الذي قدمته دول المجلس للأشقاء السوريين اللاجئين في الأردن ولبنان وغيرهما، بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم أو عن طريق منظّمات الإغاثة الإنسانية الدولية، و مبادرات دول المجلس بعقد مؤتمرات دولية للمانحين؛ لحشد الموارد للعمل الإنساني في سوريا

2. رحّب المجلس الوزاري بقرار مجلس الأمن رقم 2235 أغسطس 2015 ، المتعلق بإنشاء آليّة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية؛ لتحديد المسؤولين عن استخدام المواد الكيماوية، بما في ذلك غاز الكلور، خلال النزاع في سوريا ، معتبراً ذلك رسالة من المجتمع الدولي للتصدي لاستخدام هذا السلاح الفتّاك والمحرّم دولياً ، مطالباً بتعاون جدّي من المجتمع الدولي بهذا الشأن .

3. أكّد المجلس الوزاري على الحلّ السياسي للأزمة السورية والمرتكز على بيان جنيف1 (يونيو 2012)، ومن دون أية تدخلات خارجية ، مشدّداً على ضرورة خروج كافة المقاتلين الأجانب من سوريا.

الشأن العراقي:

1. أعرب المجلس الوزاري عن أمله في أن يؤدي قرار الحكومة العراقية ومجلس النواب اتخاذ خطوات عملية لمعالجة الفساد، وتردّي الأوضاع الخدماتية، إلى تصحيح مسار العملية السياسية، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع أطياف الشعب العراقي، وتنفيذ كافة الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها في عام 2014؛ تحقيقاً للمطالب التي ينادي بها الشعب العراقي الشقيق .

2. جدّد المجلس الوزاري دعمه لقرار مجلس الأمن رقم 2013/2107 ، الذي قرّر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين، وإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لمتابعة هذا الملف ، آملاً في مواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

الشأن الليبي:

1. رحّب المجلس الوزاري بقرار مجلس جامعة الدول العربية، على المستوى الوزاري في اجتماعهم الطارئ، الذي عقد في القاهرة بتاريخ 13سبتمبر 2015م ، بشأن الوضع في ليبيا ، داعياً المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة الليبية، وضرورة توحيد الجهود لمواجهة الانتهاكات والمجازر التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي.

2. أعرب المجلس الوزاري عن أمله في أن تؤدّي المباحثات بين أطراف النزاع في الأزمة الليبية ، برعاية الأمم المتحدة ، إلى حل سياسي ، يؤسّس إلى اتفاق ينهي حالة الفوضى وتدهور الأوضاع الأمنية ، مطالباً جميع أطراف الأزمة بتغليب المصلحة العليا لإعادة الأمن والاستقرار لليبيا الشقيقة.

مسلمو الروهينقيا:

1. أدان المجلس الوزاري مجدّداً استمرار سياسة التمييز العنصري، والتطهير العرقي، وانتهاك حقوق الإنسان، بحقّ المواطنين المسلمين من الروهينقيا في ميانمار، مجدّداً دعوته المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن إلى العمل على إيجاد حل سريع لهذه القضية، في إطار قرارات منظّمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، ومطالباً بضرورة تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.

صدر في مدينة الرياض

الثلاثاء 2 ذوالحجة 1436هـ الموافق 15 سبتمبر 2015م

البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية

الدوحة، دولة قطر في 3 أغسطس 2015م

اجتمع أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمين العام لمجلس التعاون مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد جون كيري في مدينة الدوحة بدولة قطر في 3 أغسطس 2015؛ لبحث التقدّم المحرز ورسم الخطوات القادمة بشأن الشراكة الاستراتيجيّة بين مجلس التعاون والولايات المتحدة، ومجالات التعاون بين الجانبين التي أعلن عنها في كامب ديفيد في 14 مايو 2015.

استعرض الوزراء (خطّة العمل المشترك الشاملة) بين مجموعة دول (5+1) وإيران، والصراع في اليمن والحاجة للوصول إلى حل سياسي فيها، يستند إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، كما بحثوا التحديات الإقليمية المشار إليها في هذا البيان. كما استعرض الوزراء جدول أعمال الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الاستراتيجي بين الجانبين المقرّر عقده في نيويورك في أواخر سبتمبر 2015.

ناقش الوزراء (خطّة العمل المشترك الشاملة) بمزيد من التفصيل، بما في ذلك ما ورد فيها من القيود، والشفافية، والإجراءات الوقائية، وحرية الوصول إلى أي منشأة نووية معلنة أو غير معلنة، كما ناقشوا آليات تنفيذها وآثارها الاقليمية. وأكّد الوزراء مجدّداً على الموقف الذي تمّ التعبير عنه في قمة كامب ديفيد بـ "أنّ اتفاقاً شاملاً وقابلاً للتحقق منه، ويعالج بصفة كاملة الهواجس الإقليمية والدولية، بشأن برنامج إيران النووي هو من مصلحة أمن دول مجلس التعاون، وكذلك الولايات المتحدة والمجتمع الدولي." واتفق الوزراء على أنّ (خطّة العمل المشترك الشاملة) – عندما يتمّ تنفيذها بصفة كاملة - سوف تسهم في أمن المنطقة على المدى البعيد، بما فيها منع إيران من تطوير أو الحصول على قدرات نووية عسكرية. ودعا الوزراء إيران إلى أن تفي بالتزاماتها على نحو تام بموجب هذه الخطة، وكذلك مسؤولياتها بموجب (معاهدة منع الانتشار النووي)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعاد الوزراء تأكيد الالتزامات التي تمّ التوافق عليها في قمّة كامب ديفيد بأنّ الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تشترك في مصالح تاريخية وعميقة في أمن المنطقة، بما في ذلك الاستقلال السياسي وسلامة أراضي دول مجلس التعاون من أي عدوان خارجي. وأعادت الولايات المتحدة تأكيد التزامها بالعمل مع دول مجلس التعاون لمنع وردع أي تهديدات أو عدوان خارجي. وفي حالة مثل هذا العدوان، أو التهديد بمثل هذا العدوان، فإنّ الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع شركائها دول مجلس التعاون لتحديد

العمل المناسب بشكل عاجل، وباستخدام جميع الوسائل المتوفرة لدى الجانبين، بما في ذلك إمكانية استخدام القوة العسكرية للدفاع عن شركائها دول مجلس التعاون.

وعبّر الوزراء عن قلقهم من التصريحات الصادرة مؤخراً من بعض المسؤولين الإيرانيين، وأعادوا التأكيد على رفضهم لدعم إيران للإرهاب وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، والتزامهم بالعمل معاً للتصدي لتدخلاتها، خاصة محاولاتها لتقويض الأمن والتدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، كما حدث مؤخراً في مملكة البحرين. وأكّد الوزراء على حاجة جميع دول المنطقة للتعامل وفق مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل واحترام سلامة الأراضي.

رحّب الوزراء بعودة وزراء وممثلي الحكومة الشرعية في اليمن الى عدن ودعوا إلى الوقف الفوري للعنف من قبل الحوثيين وقوات علي عبد الله صالح، واستئناف الحوار السياسي السلمي، الشامل، بقيادة يمنية، والمستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها القرار 2216، في إطار المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وأكّد الوزراء على أنّ كافة مكوّنات المجتمع اليمني لديها أدوار مهمّة للقيام بها في الحكومة السلمية لليمن. ودعا الوزراء إلى سرعة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية على كافة أنحاء اليمن دون تدخل أو معوقات أو تأخير؛ وذلك لتلبية الاحتياجات الماسة للشعب اليمني.

أدان الوزراء بشدّة الهجمات العنيفة وزعزعة الاستقرار من قبل تنظيمي القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش، مشيرين إلى أنّ هذه المجموعات تستغل عدم الاستقرار في اليمن، وتمثّل تهديداً لليمنيين وللمنطقة.

عبّر الوزراء عن التضامن مع الشعب العراقي في تصدّيه لمنظمة داعش الإرهابية، مؤكّدين على تكثيف الدعم والتعاون مع الحكومة العراقية في سعيها لتلبية احتياجات كافة أطياف الشعب العراقي. كما عبّر الوزراء عن الأهمية القصوى لوجود حكومة عراقية فاعلة وشاملة، وشدّدوا على أهمية تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها الصيف الماضي، وأكّدوا على الحاجة إلى قوات أمن قادرة على محاربة داعش، واتفقوا على اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق. كما شدّد الوزراء على أهمية دعم البرامج الإنسانية لمساعدة المتضررين من الصراع.

أكّد الوزراء مجدّداً على دعوتهم لعملية الانتقال السياسي للسلطة في سوريا، مؤكّدين أنّ الرئيس الأسد فقد شرعيته بالكامل. وشدّدوا على الحاجة لوجود حكومة سورية جديدة تلبي تطلعات الشعب السوري، وتعزّز الوحدة الوطنية والتعدّدية وحقوق الإنسان لجميع المواطنين السوريين. كما أكّد الوزراء أنّ النظام لم يبد الرغبة ولا القدرة على التصدّي للإرهاب الذي يجد له ملاذاً آمناً في سوريا. كما استنكر الوزراء العنف المستمر الذي يمارسه النظام ضد شعبه، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية. وأعادوا التأكيد على التزامهم الدائم بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري الذي تضررت حياته بشدة جرّاء هذه الأزمة، ودعوا النظام للسماح بوصول هذه المساعدات إلى المحتاجين.

أدان الـوزراء الجرائـم البربريـة التـي ترتكبهـا داعش، بما في ذلـك الهجمات على دور العبـادة، واتفقوا على أن الحملـة ضـد داعـش ليسـت بالدينيـة أو الطائفيـة، بل هي حرب ضـد الإرهاب والوحشـية. كـما اتفقوا على وضـع خطـوات واقعيـة لدحـر داعش وإرسـاء الأمن والاسـتقرار، بمـا في ذلك قطـع مصادر تمويله ومنع سـفر المقاتلـين الأجانب وتبـادل المعلومات.

أكّـدت الولايـات المتحـدة ودول مجلـس التعـاون بقـوة عـلى ضرورة حـل الـصراع الفلسـطيني الإسرائيـلي عـلى أسـاس اتفـاق سـلام عـادل ودائـم وشـامل، يـؤدّي إلى إقامة دولة فلسـطينية مسـتقلة متماسـكة تعيش جنبـاً إلى جنـب بأمـن وسـلام مـع إسرائيـل. ولهـذا الغـرض أكـدت كل مـن الولايـات المتحـدة ودول مجلـس التعـاون عـلى أهميـة مبـادرة السـلام العربيـة لعـام 2002 والحاجة العاجلـة لأن يبدي الطرفـان – من خلال السياسـات والأفعـال- تقدمـا حقيقيّـاً لحـل الدولتين، وقـرّروا مواصلة العمل المشـترك عن قـرب للمضي قدماً في هـذا الاتجـاه. كـما أكّـدت كل مـن الولايـات المتحـدة ودول مجلـس التعـاون مجـدّداً على مواصلـة الوفاء بالتزاماتهـم لإعـمار غـزّة، بحيـث تتضمـن التعهـدات التـي التزمـوا بهـا في مؤتمر القاهـرة 2014.

رحّـب الـوزراء بالبـدء في إعـداد مسـودة الاتفاقية السياسـية الليبية بتاريـخ 11 يوليو في الصخيرات بالمملكة المغربيـة، واصفـين مسـودة الاتفاقيـة بخارطـة طريـق حقيقيـة لتحقيـق حكومـة الوحـدة الوطنيـة في ليبيـا، وحثّـوا كافـة الأطـراف عـلى مواصلـة العمـل معـا، بشـكل بنـاء للتوصـل إلى تسـوية مـن خـلال المفاوضـات برعايـة الأمـم المتحـدة مـن خـلال المبعـوث الخـاص للأمين العـام السـيد برناردينـو ليون. كـما ناشـد الوزراء كافـة الليبيـين للعمـل نحـو تحقيـق حكومة موحدة قـادرة على التصدي لتهديـد المنظمات الإرهابيـة العابرة للحـدود الوطنيـة، وضـمان الأمن والازدهـار لكافـة الليبيين.

أشـاد الـوزراء بالأهميـة التاريخيـة لقمـة كامـب ديفيـد، وتعهـدوا بالاسـتمرار في العمـل معـاً لضـمان الأمـن والاسـتقرار في المنطقـة، ورحبـوا بالتقـدم الـذي تـم في التنفيـذ السريـع لمجموعـة كبـيرة مـن المواضيـع التـي نـص عليهـا ملحـق البيـان المشـترك لقمـة كامـب ديفيد، بمـا فيها الدفـاع ضـد الصواريـخ الباليسـتية، والأمن البحـري، وأمـن الفضـاء الإلكـتروني، ومبيعـات الأسـلحة، والجاهزيـة العسـكرية، ومكافحة الإرهـاب وحماية البنـى التحتيـة الحساسـة. واتفقـوا عـلى الاسـتمرار في البنـاء عـلى القواعـد المتينـة مـن التعـاون العسـكري القائـم عـن طريـق تعزيـز التنسـيق مـن خـلال التماريـن والتدريبـات العسـكرية. وعـبّروا عـن ارتياحهـم لنتائـج اجتـماع كبـار المسـؤولين الـذي عقـد في مقـرّ الأمانـة العامـة لمجلـس التعـاون في 9-10 يونيـو 2015، وأخـذوا علـماً بالاجتماعـات الوشـيكة لمجموعـات العمـل والتماريـن العسـكرية، لإحـراز المزيـد مـن التقدم نحـو تحقيـق الأهـداف المشـتركة، وأكّـدوا عـلى الحاجـة لآليـات متكاملة تشـمل جميـع الجهـات الحكومية؛ لتحقيـق أهـداف كامـب ديفيـد. وعـبّر الوزراء عـن تطلعهم إلى مراجعـة التقدم المحرز في هذا الشـأن، خلال الـدورة الخامسـة لمنتـدى التعـاون الاسـتراتيجي بـين الولايـات المتحـدة ودول مجلـس التعـاون التي سـتعقد في سـبتمبر 2015، واسـتخدام آليّـة (منتـدى التعـاون الاسـتراتيجي)؛ لتكـون بمثابـة مرجعيـة لكافـة مجـالات

التعـاون بـين الجانبـين. كـما دعـا الـوزراء إلى مواصلـة العمـل المتفق عليـه لتعزيز الـشراكات بـين الجانبين في كافـة مجـالات التعـاون. وأكـد الـوزراء مجدّداً عـلى الدور الحيـوي الذي يلعبـه منتدى التعاون الاسـتراتيجي في تعزيـز القـدرة الجماعيـة للجانبـين عـلى مواجهـة التحديـات التـي تسـتهدف الأمـن الإقليمي.

البيان المشترك في ختام جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي باراك أوباما

الجمعة (4 سبتمبر 2015)– واشنطن.

بدعوة من فخامة الرئيس باراك أوباما، قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1436/11/20هـ الموافق 4 سبتمبر 2015 م، اجتمع خلالها بالرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض.

وعقد الزعيمان جلسة مباحثات إيجابية ومثمرة، استعرضا خلالها العلاقات المتينة بين البلدين؛ حيث نمت هذه العلاقة وتعمَّقت خلال العقود السبعة الماضية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية وغيرها من المجالات ذات المصالح المشتركة.

كما استعرض الزعيمان التعاون العسكري القائم بين البلدين في مواجهة ما يسمّى تنظيم داعش في سوريا، وفي حماية المعابر المائية ومحاربة القرصنة، كما ناقشا تسريع الإمدادات العسكرية إلى المملكة، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والأمن البحري، والأمن السبراني، والدفاع ضد الصواريخ البالستية.

وأكّد الزعيمان أهمية مواجهة الإرهاب والتطرّف، كما جدّدا التزامهما بالتعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك الجهود المشتركة لمواجهة القاعدة وداعش، وأشادا بتعاونهما للحدّ من تدفق المقاتلين الأجانب ومواجهة حملات داعش الإعلامية الداعية إلى الكراهية، ولقطع إمدادات تمويل المنظّمات الإرهابية.

كما أكّد الزعيمان الحاجة لجهود طويلة المدى تمتد لعدة سنوات لمواجهة الإرهاب والقضاء على القاعدة وداعش؛ ما يتطلب تعاونًا مستدامًا من بقية دول العالم.

وفي الشأن اليمني، أكّد الجانبان ضرورة الوصول إلى حل سياسي في إطار المبادرة الخليجية ونتائج الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن رقم 2216، وأبديا قلقهما من الوضع الإنساني في اليمن. وأكّد خادم الحرمين الشريفين التزام المملكة العربية السعودية بتقديم المساعدة للشعب اليمني والعمل مع أعضاء التحالف والشركاء الدوليين، بمن في ذلك منظمة الأمم المتحدة، للسماح بوصول المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها، بما في ذلك الوقود، للمتضررين في اليمن، والعمل على فتح الموانئ اليمنية على البحر

الأحمر؛ لتشغيلها تحت إشراف الأمم المتحدة؛ لتقديم المساعدات الواردة من الأمم المتحدة وشركائها. ووافق الزعيمان على دعم ومساندة الجهود الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة.

وعلى صعيد النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، أكّد الزعيمان أهمية مبادرة السلام العربية التي قُدِّمت في عام 2002 م، والحاجة للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا النزاع، قائمة على حل الدولتين لتحقيق الأمن والسلام، كما شجّعا الطرفين على القيام بخطوات بهدف المحافظة على حل الدولتين وتطويره.

كما شدّد القائدان على أهمية الوصول إلى حل دائم للصراع في سوريا قائم على المبادئ التي اشتمل عليها إعلان جنيف 1، لإنهاء معاناة الشعب السوري، والحفاظ على مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية، والمحافظة على وحدة سوريا وسلامة أراضيها، ولتكون دولة مسالمة تمثّل جميع أطياف المجتمع السوري، خالية من التفرقة والطائفية، كما أكّد الزعيمان أنّ أي تحول سياسي حقيقي يجب أن يشتمل على مغادرة بشّار الأسد الذي فقد الشرعية لقيادة سوريا.

وأبدى الزعيمان دعمهما جهود الحكومة العراقية للقضاء على داعش، والتطبيق الكامل للإصلاحات المتفق عليها، وتلك التي أقرّها البرلمان مؤخرًا، وأن تطبيق هذه الإصلاحات يمثل دعمًا لأمن العراق واستقراره، ويحافظ على وحدته الوطنية وسلامة أراضيه، كما يوحد الجبهة الداخلية لمحاربة الإرهاب الذي يمثّل تهديدًا لكل العراقيين.

وأكد الزعيمان دعمهما القوي والمتواصل للبنان وسيادته وأمنه واستقراره، وللقوات المسلحة اللبنانية في سعيها لتأمين لبنان وحدوده، ومقاومة التهديدات المتطرفة، كما أكد الطرفان الأهمية القصوى لانتخاب البرلمان اللبناني العاجل للرئيس، وفقًا للدستور اللبناني.

وناقش الزعيمان تحديات التغيّر المناخي، واتفقا على العمل معًا لتحقيق نتائج ناجحة في مفاوضات باريس في شهر ديسمبر القادم، مع مراعاة الظروف الخاصة للمملكة.

وأخيرًا ناقش الزعيمان شراكة استراتيجية جديدة للقرن الحادي والعشرين، وكيفية تطوير العلاقة بشكل كبير بين البلدين، وقدّم صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، إيجازًا لفخامة الرئيس، اشتمل على رؤى المملكة حيال العلاقة الاستراتيجية. وقد أصدر خادم الحرمين الشريفين وفخامة الرئيس توجيهاتهما للمسؤولين في حكومتيهما بوضع الآلية المناسبة للمضي قدمًا في تنفيذها خلال الأشهر القادمة.

وقد رحَّب فخامة الرئيس بدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لزيارة المملكة العام القادم؛ لاستكمال تنفيذ "الشراكة الاستراتيجية" للقرن الحادي والعشرين بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أوّلاً: ترحّب دوريّة "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصّصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:

أ. أن تتّسم بالجدّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألّا تكون قد سبق نشرها، كليّاً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مرشّحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

ب. يوضّح الباحث إنْ كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معيّنة، وفي هذه الحالة فإنّه لا بدّ من الحصول على موافقة تلك الجهة.

ت. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمَد.

ث. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

ج. أنْ تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألّا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأنْ تكون مطبوعةً إلكترونياً.

ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخّص تنفيذيّ لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.

خ. تجري هيئة تحرير الدوريّة التقويم الأوليّ للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدوريّة.

د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقّي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقّيها، كما يلتزم إبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.

ذ. يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.

ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر ، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدوريّة.

ثانياً: ترحّب الدوريّة بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدّمة للنشر الشروط التالية:

أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.

ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.

ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدّم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.

ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.

ج. ألّا تكون المادة المقدّمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مقدّمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدوريّة حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقّب الدوريّة من الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمّن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدوريّة بحقّ إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر، على ألّا تؤثّر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدّم الدوريّة خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسـلوب التالي:

الكتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
البحوث المنشورة في كتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" في عنوان الكتاب، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة الناشر)، رقم الصفحة.
الدوريات العلمية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" اسم الدورية رقم المجلد، رقم العدد، (تاريخ سنة النشر)، رقم الصفحة.
الصحف	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المقال أو التقرير، "اسم الصحيفة، تاريخ النشر، قسم النشر، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الورقة" (عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده).
الرسائل الجامعية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الرسالة" (الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، السنة)، الصفحة.
الموسوعات	(رقم الهامش). اسم الموسوعة، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، اختصار "عنوان البحث".
الوثائق الرسمية	(رقم الهامش). الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة، عنوان الوثيقة، اسم المؤلف، رقم النشر (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، أرقام الصفحات.
المصادر الإلكترونية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المرجع،" صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الالكترونية الكاملة على الانترنت (تاريخ دخول الموقع).

المصادر والمراجع:

الكتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، العنوان. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
البحوث المنشورة في كتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "العنوان". في عنوان الكتاب، اسم المحرر الكامل، الصفحات. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
الدوريات العلمية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الدورية (رقم المجلد، العدد)، تاريخ النشر : الصفحات.

الصحف	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الصحيفة تاريخ النشر، القسم، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الورقة". عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده.
الرسائل الجامعية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الرسالة". الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، سنة الإجازة
الموسوعات	اسم العائلة لمؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، الاسم الأول للمؤلف. اسم الموسوعة، مكان النشر: اسم الناشر. سنة النشر.
الوثائق الرسمية	الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة. اسم الوثيقة، اسم المؤلف. رقم النشر. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
المصادر الإلكترونية	اسم المؤلف. "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الإنترنت.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدوريّة:

أ. يُشترط في الاستكتاب أنْ يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدوريّة، وتهمّ المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدّم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدّم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمّة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أُخرى.

ث. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمّن حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخّصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.

د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

ذ. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.

ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدوريّة.

سادساً: الإسهامات البحثية:

أ. ترحّب دوريّة "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.

ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدوريّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدوريّة أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ت. لا تلتزم الدوريّة بإعادة أي مادة تتلقّاها للنشر.

ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.

ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدوريّة "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّيّ مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي
aaljar@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، StrategicJournal@derasat.org.bh.

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
ص. ب. 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752778 – 00973 - فاكس: 17754678 - 00973

T: (+973) 17 754 757
F: (+973) 17 754 678
P.O.BOX: 496, Manama, Kingdom of Bahrain
www.derasat.org.bh